

## طعن الرافضي على الصحابة بقول أنس ( فلم نصبر ) والرد عليه

**قال الرافضي ص 132** تحت عنوان:  
(الصحابة يشهدون على أنفسهم).  
«روى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال  
للأنصار: إنكم سترون بعدي أثره شديدة  
فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على  
الحوض، قال أنس: فلم نصبر.  
وعن العلاء بن المسيب عن أبيه قال:  
لقيت البراء بن عازب -رضي الله عنهما-  
فقلت طوبى لك صحبت النبي ﷺ وبايعته تحت  
الشجرة فقال: يا ابن أخي إنك لا تدري ما  
أحدثنا بعده.

وإذا كان هذا الصحابي من السابقين  
الأولين، الذين بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة،  
ورضى الله عنهم، وعلم ما في قلوبهم  
فأثابهم فتحاً قريباً، يشهد على نفسه وعلى  
أصحابه بأنهم أحدثوا بعد النبي ﷺ، وهذه  
الشهادة هي مصداق ما أخبر به ﷺ وتنبأ به من  
أن أصحابه سيحدثون بعده، ويرتدون على  
أدبارهم...»

**قلت:** إن من أغرب الغريب أن يطعن  
هذا الرافضي الحاقداً، فيمن يعترف لهم

بفضل الصحبة والسبق للإسلام، مضمناً  
كلامه في

الطعن عليهم، ما دلت عليه الآية الكريمة في  
الثناء على أولئك السابقين

الأولين وهي قوله تعالى: **{ لقد رضي الله  
عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت  
الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل  
السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً }<sup>(1)</sup>**

وهو بهذا يؤكد أنه أثناء طعنه في الصحابة غير  
غافل عن هذه الآية وغيرها من الآيات  
المتضمنة ثناء الله العظيم على هؤلاء  
الصحابة، وإخبار الله أنه رضي عنهم ورضوا  
عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار.

وهذا تكذيب منه صريح لنص القرآن، ورد  
قبيح لأخباره، ومشاقة ومعاندة لأحكامه، وهذا  
والله هو الكفر الصريح الذي لا يشك فيه أحد  
من أهل العلم، خصوصاً إذا ما اقترن المرد  
لأحكام القرآن بشيء من السخرية  
والاستهزاء، وذلك في قول الرافضي: «وإذا  
كان هذا الصحابي من السابقين الأولين الذين  
بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة ورضي الله عنهم،  
وعلم ما في قلوبهم فأثابهم فتحاً قريباً يشهد  
على نفسه وعلى أصحابه بأنهم أحدثوا بعد

النبى ﷺ وهذه الشهادة هي مصداق ما أخبر به  
ﷺ «... الخ كلامه.  
وأما استشهاده بقول أنس -ﷺ- (فلم نصبر)  
على طعنه في

---

(1) سورة الفتح آية 18.  
الصحابة، وما ادعاه من إحدائهم وردتهم بعد  
الرسول ﷺ، فليس في  
قول أنس ما يدل على تلك الدعوى الفاسدة  
لامن قريب أو بعيد.  
وبيان ذلك أن النبى ﷺ عهد للأَنْصار عهداً  
أنهم سيلاقون أثره وظلماً شديداً بعده، كما  
جاء في الصحيحين من حديث أنس، وفيه  
يقول النبى ﷺ: (... إنكم سترون بعدي أثره  
شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله على  
الحوض، قال أنس فلم نصبر).<sup>(1)</sup>  
فقول أنس -ﷺ- متعلق بما أوصاهم به من  
الصبر على ظلم الولاة واستئثارهم بالحقوق  
عليهم، وغاية ما يدل عليه أنهم لم يصبروا  
على ظلم الولاة، بخلاف ما ادعى الرافضي  
من الإحداث والردة فهذا لا يتحملة السياق ولا  
يدل عليه.

والصبر الذي أمر به النبي ﷺ الأنصار وأمر  
به غيرهم في  
حق الولاة جاء مفسراً في أحاديث أخرى،  
ففي الصحيحين من  
حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- عن النبي  
ﷺ قال:  
(من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه من  
خرج من السلطان شبراً

---

(1) جزء من حديث أنس في خبر قسمة الغنائم يوم  
حين رواه البخاري  
في (كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ  
يعطي المؤلفه قلوبهم...) فتح الباري 6/251، ح  
3147، ومسلم (كتاب الزكاة، باب إعطاء  
المؤلفه قلوبهم) 2/733، 734، ح 1059.  
مات مية جاهلية).<sup>(1)</sup>

وفي رواية أخرى عن ابن عباس أيضاً:  
(من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه،  
فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات  
مية جاهلية).<sup>(2)</sup>

فتبين أن الصبر على الولاة يكون بلزوم  
جماعة المسلمين، وعدم الخروج على  
السلطان، وعلى هذا فأنس -ﷺ- وسائر الأنصار  
من الصابرين على الولاة المتمسكين بوصية  
نبيهم ﷺ إذ لا يعرف في تاريخ الأنصار أن أحداً

منهم خرج على الحكام، لا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا فيما أدركوا من عهد الدولة الأموية، وقد كان أنس -ؓ- من آخر الصحابة موتاً كما تقدم<sup>(3)</sup>، وقد أدرك بعض الأمراء الظلمة مثل الحجاج بن يوسف الذي كان أميراً عليه عندما كان في العراق، ومع هذا لا يعرف من سيرته أنه نازعه في سلطانه، ولا خرج

- 
- (1) رواه البخاري (في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها) فتح الباري 13/5، ح 7053، ومسلم (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين...) 3/1478، ح 1849.
- (2) رواه البخاري (في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها) فتح الباري 13/5، ح 7054، ومسلم (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين...) 3/1477، ح 1849.
- (3) انظر ص 381 من هذا الكتاب.

عليه، مع ما هو معروف به الحجاج من الظلم والبطش بل كان في ذلك صابراً محتسباً، وكان الحجاج لربما تعرض له بشيء من السب والشتم فلا يخرج ذلك عن صبره -ؓ- على ما نقل ابن كثير من رواية علي بن يزيد قال: (كنت في القصر مع الحجاج وهو يعرض الناس ليالي ابن الأشعث، فجاء أنس بن مالك فقال الحجاج: هي ياخيث جوال في الفتن

مرة عليّ، ومرة مع ابن الزبير، ومرة مع ابن الأشعث، أما والذي نفس الحجاج بيده لأستأصلنك كما تستأصل الصمغة، ولأجردنك كما تجرد الضب.

قال يقول أنس: إياي يعني الأمير؟ قال: إياك أعني أصم الله سمعك قال: فاسترجع أنس<sup>(1)</sup>.

وهذا مما يدل على صبر أنس تحقيقاً لوصية رسول الله ﷺ وتمسكاً بالعهد الذي عهده إليه -ﷺ- وأرضاه، وأما قول أنس -ﷺ- (فلم نصبر) فهذا لا يشكل على من عرف سيرة الصحابة رضوان الله عليهم وما كانوا عليه من مقتهم لأنفسهم واستعظامهم ذنوبهم لشدة خوفهم من الله تعالى، وتعظيمهم له، ولذا ثبت في صحيح البخاري عن أنس -ﷺ- أنه قال: (إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر، إن كنا لنعدّها على عهد

---

(1) البداية والنهاية لابن كثير 9/96.

النبى ﷺ من الموبقات<sup>(1)</sup>.

ولعل أنس -ﷺ- أراد بقوله: (لم نصبر) ما قام به من شكوى الحجاج على الخليفة لما اشتد أذاه له على ما روى ابن كثير عن أبي بكر بن عياش أن أنساً بعث إلى عبد الملك

يشكو إليه الحجاج ويقول: (والله لو أن اليهود والنصارى رأوا من خدم نبيهم لأكرموه وأنا خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين).<sup>(2)</sup> وقد تقدم نقلاً عن ابن حجر أن أنساً -  
قدم دمشق شاكياً الحجاج على الخليفة، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك.<sup>(3)</sup> ومعلوم أن شكوي أنس للحجاج لاتنافي الصبر، ولا تقدح في أنس -  
فإن الحجاج كان ظالماً مستبداً مؤذياً للأخيار ومنهم أنس، فرفع أمره للخليفة دفع لظلمه، وانتصار بالحق، وهذا جائز في الشرع، بل محمود قال تعالى: **{ ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل }**<sup>(4)</sup>، وقال -  
**الذين آمنوا وعموا**

- 
- (1) رواه البخاري في: (كتاب الرقاق، باب ما يتقى من محقرات الذنوب) فتح الباري 11/329، ح 6492.  
(2) البداية والنهاية 9/96.  
(3) انظر: ص 379 من هذا الكتاب.  
(4) سورة الشوري آية 41.

**الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا**<sup>(1)</sup>، وقال تعالى في وصف المؤمنين في معرض الثناء عليهم:

## {والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون} (2)

فأنس - انتصر لنفسه بحق ثم إنه رأى بعد هذا أن الأولى هو عدم ذلك، وأن الأليق بمقامه هو العفو والصفح، وعليه يتنزل قوله: (لم نصبر) والله تعالى أعلم.

وأما قول المبراء بن عازب - -: (إني لا تدري ما أحدثنا بعده) (3) فمحول على ماتقدم من مقت الصحابة رضوان الله عليهم لأنفسهم، لكمال إيمانهم، وتعظيمهم لربهم.

قال ابن حجر في شرحه: «يشير إلى ما وقع لهم من الحروب وغيرها، فخاف غائلة ذلك، وذلك من كمال فضله» (4).

**قلت:** وهذا حال كل مؤمن كامل الإيمان، فهو دائماً يستصغر عمله ويستقله، ويستعظم ذنبه ويستكثره، وذلك لكمال علمه بالله

---

(1) سورة الشعراء آية 227.

(2) سورة الشورى آية 39.

(3) أخرجه البخاري في: (كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية) فتح الباري 7/449، ح 4175.

(4) فتح الباري 7/450.

وقوة تعظيمه له، بخلاف الفاسق، فإنه يستعظم عمله، ويستقل ذنبه، لضعف الإيمان في نفسه وجرأته على ربه.



روى البخاري عن عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال: (إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مرّ على أنفه فقال به هكذا).<sup>(1)</sup> ولهذا كثرت الآثار عن الصحابة، وخيار سلف الأمة في لوم النفس، واستشعار التقصير لكمال إيمانهم وعلمهم بالله -رضي الله عنه- وما قول البراء وأنس بن مالك إلا من هذا الباب، ولو كان في هذا مطعن عليهما للزم ذلك الطعن على خيار الصحابة وسلف الأمة، الذين نقل عنهم من أمثال ذلك ما يصعب حصره. وإنما اذكر هنا بعض ما جاء من ذلك عن الصحابة الذين هم

---

(1) رواه البخاري في: (كتاب الدعوات، باب التوبة...) فتح الباري 11/102، ح 6308، وهذا الحديث مختلف فيه، هل هو من قول النبي ﷺ أو من قول ابن مسعود، لأن رواي الحديث عن عبدالله بن مسعود وهو الحارث بن سويد قال: حدثنا ابن مسعود حديثين: أحدهما: عن النبي ﷺ والآخر عن نفسه، وذكر هذا الحديث ثم ذكر (لله أفرح بتوبة العبد...) وذكر النووي أن المرفوع هو الثاني، شرح صحيح مسلم 17/61.

قال ابن حجر: «وكذا جزم ابن بطال بأن الأول هو الموقوف، والثاني هو المرفوع وهو كذلك» فتح الباري 11/105.

محل تقدير الرافضة وتعظيمهم، فمن ذلك ما ثبت عن علي -ؑ- من ندمه يوم الجمل ندماً عظيماً حتى إنه قال لابنه الحسن: (يا حسن ليت أباك مات منذ عشرين سنة، فقال له: يا أبة قد كنت أنهاك عن هذا قال: يا بني إني لم أر أن الأمر يبلغ هذا).<sup>(1)</sup>

وفيه رواية: (أنه لما اشتد القتال يوم الجمل ورأى علي الرؤوس تندر، أخذ علي ابنه الحسن فضمه إلى صدره، ثم قال: إنا لله يا حسن؟ أي خير يرجى بعد هذا؟).<sup>(2)</sup>

وروى أبو نعيم عن سعيد بن المسيب (أن سعد بن مالك وعبدالله بن مسعود دخلا علي سلمان -ؑ- يعودانه فبكى فقالا: ما يبكيك يا أبا عبدالله؟ فقال: عهد عهدة إلينا رسول الله ﷺ فلم يحفظه أحد منا قال: ليكن بلاغ أحدكم كزاد الراكب).<sup>(3)</sup>

وعن أبي ذر -ؑ- أنه قال: (والله لو ددت أني شجرة تعضد).<sup>(4)</sup>

---

(1) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية 7/251، والطبري في تاريخه 4/537، ولم يذكر قول الحسن.

(2) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية 7/251.

(3) حلية الأولياء 1/196.

(4) أخرجه أحمد في المسند 5/173، والحاكم في المستدرک، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي  
==  
فإذا كانت مثل هذه الآثار لا تستلزم الطعن في هؤلاء الأخيار من أصحاب النبي ﷺ وهم ممن تعتقد الرافضة عدالتهم وفضلهم، فكذلك الشأن فيما ثبت عن أنس والمبراء -رضي الله عنهما- لا يلزم منه الطعن عليهما أو تنقصهما.  
وأما ما ادعاه الرافضي من أن تلك الآثار تصديق لما أخبر به النبي ﷺ من أن أصحابه سيحدثون بعده، فقد تقدم الرد على ذلك مفصلاً بما يغني عن إعادته هنا وليراجع في موضعه.<sup>(1)</sup>



---

(=) المستدرک مع التلخيص 4/625، وليس في رواية الحاكم النص على أن هذه العبارة من كلام أبي ذر، وإنما جاءت مدرجه في حديث: (إني أرى ما لا ترون وأسمع ما لا تسمعون...) والصحيح أنها ليست من كلام النبي ﷺ بل هي من كلام أبي ذر -رضي الله عنه- وقد نبه على ذلك الشيخ الألباني

-حفظه الله- في سلسلة الأحاديث الصحيحة  
4/300.

(1) انظر: ص 350 من هذا الكتاب.

## **طعن الرافضي على الشيخين ببعض ما أثر عنهما من أقوال في شدة خوفهما من الله والرد عليه**

**قال الرافضي ص133** تحت عنوان:  
(شهادة الشيخين على نفسيهما).

«خرج البخاري في صحيحه في باب مناقب عمر بن الخطاب قال: لما طعن عمر جعل يآلم فقال له ابن عباس وكأنه يُجَزِّعُهُ: يا أمير المؤمنين ولئن كان ذاك لقد صحبت رسول الله ﷺ فأحسنت صحبتته ثم فارقتهُ وهو عنك راض، ثم صحبت أبا بكر فأحسنت صحبتته ثم فارقتهُ وهو عنك راض، ثم صحبت صحابتهم فأحسنت صحبتهم ولئن فارقتهم لتفارقنهم وهم عنك راضون.

قال: أما ما ذكرت من صحبة رسول الله ﷺ ورضاه فإنما ذاك من منّ الله تعالى منّ به عليّ، وأما ما ذكرت من صحبة أبي بكر ورضاه فإنما ذاك من منّ الله جل ذكره منّ به عليّ، وأما ما ترى من جزعي فهو من أجلك

وأجل أصحابك، والله لو أن لي طلاع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله ﷻ قبل أن أراه. وقد سجل التاريخ له أيضاً قوله: ياليتني كنت كبش أهلي يسمنونني ما بدا لهم، حتى إذا كنت أسمن ما أكون زارهم بعض من يحبون، فجعلوا بعضي شواء وقطعوني قديداً، ثم أكلوني وأخرجوني عذرة ولم أكن بشراً. كما سجل التاريخ لأبي بكر مثل هذا قال لما نظر أبو بكر إلى طائر على شجرة: طوبي لك يا طائر تأكل الثمر وتقع على الشجر، وما من حساب ولا عقاب عليك، لوددت أني شجرة على جانب الطريق مرّ على جمل فأكلني وأخرجني في بعره ولم أكن من البشر. إلى أن قال: فكيف يتمنى الشيخان أبو بكر، وعمر، أن لا يكونا من البشر الذي كرمه الله على سائر مخلوقاته، وإذا كان المؤمن العادي الذي يستقيم في حياته تنزل عليه الملائكة وتبشره بمقامه في الجنة فلا يخاف من عذاب الله ولا يخزن... فما بال عظماء الصحابة الذين هم خير الخلق بعد رسول الله- كما تعلمنا ذلك- يتمنون أن يكونوا عذرة».

### **والرد عليه من عدة وجوه:**

**الوجه الأول:** أن هذه الآثار المذكورة تدل على شدة خوف الشيخين من الله تعالى

وتعظيمهما لربهما، وهذا من كمال فضلهما وعلو شأنهما في الدين، ولذا أثنى الله في كتابه على عباده الخائفين منه المشفقين من عذابه في آيات كثيرة كقوله تعالى: **{وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى } فإن الجنة هي المأوى**<sup>(1)</sup>،

(1) سورة النازعات آيتا 40-41

وقال تعالى: **{ولمن خاف مقام ربه جنتان}**<sup>(1)</sup>، وقال تعالى: **{الذين يخشون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون}**<sup>(2)</sup>، وقال تعالى في وصف المؤمنين: **{رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار}**<sup>(3)</sup>، وقال في وصفهم: **{والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب}**<sup>(4)</sup>، والآيات في هذا كثيرة، وهي تدل على أن الخوف من الله من صفات المؤمنين التي أثنى الله بها عليهم، وأحبها منهم، ورتب على ذلك سعادتهم ونجاتهم في الآخرة بخوفهم منه في الدنيا. والشيخان -رضي الله عنهما- ماقالا الذي قالوا إلا لتحقيقهما أعلى مقامات الخوف من الله

الذي استحقابه ذلك الفضل العظيم عند الله تعالى وسبقاً به غيرهما من الأمة فكانا أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ.

**الوجه الثاني:** أن حمل الرافضي شدة خوف الشيخين على مخالفتهم ومعصيتهم، وأنهما لولا ذلك ما حصل لهما هذا، فهذا من جهله

---

(1) سورة الرحمن آية 46.

(2) سورة الأنبياء آية 49.

(3) سورة النور آية 37.

(4) سورة الرعد آية 21.

العظيم بالشرع فإنه من المعلوم أن الخوف والخشية من لوازم العلم، كما قال تعالى: **{إنما يخشى الله من عباده العلماء}** (1)، وكل ما قوي ذلك العلم قويت الخشية في نفس العبد، ولذا قال النبي ﷺ لأصحابه: (والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله) (2)، وهذا كله يورث الإستقامة على الطاعة، وحسن العبادة، والانقطاع إلى الله تعالى، قال تعالى: **{رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه}**

**القلوب والأبصار** {<sup>(3)</sup>، وقال : {تتجافى  
جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم  
خوفاً وطمعاً ومما رزقناهم ينفقون} )<sup>(4)</sup>،  
فَوَصَفَ اللهُ عِبَادَهُ بِالْخَوْفِ وَالْعِبَادَةِ دَلِيلٌ  
تَلَازِمُهُمَا وَاجْتِمَاعُهُمَا.  
وبعكس هذا عدم الخوف فإنه مصاحب  
للتفريط وترك العمل، قال تعالى في وصف  
الكفار: { ما سلككم في سقر } قالوا لم  
نك

---

(1) سورة فاطر آية 28.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک 4/623، وقال  
صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه  
ووافقه الذهبي. انظر: التلخيص مع المستدرک.

(3) سورة النور آية 37.

(4) السجدة آية 16.

**من المصلين } ولم نك نطعم المسكين }  
وكننا نخوض مع الخائضين } وكننا نكذب  
بيوم الدين }<sup>(1)</sup>، إلى أن قال: { كل بل لا  
يخافون الآخرة }<sup>(2)</sup>، فوصفهم بعدم العمل  
وعدم الخوف.**

وبهذا يتبين جهل الرافضي في ذمه  
الشيخين بالخوف، الذي هو من أخص صفات  
المؤمنين العاملين.



**الوجه الثالث:** أن الله تعالى أخبر عن مريم -عليها السلام- بنظير ما ثبت عن أبي بكر، وعمر في قوله: **{ قالت ياليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً }<sup>(3)</sup>**.  
قال ابن عباس في معنى نسياً منسياً أي: (لم أخلق ولم أك شيئاً).  
وقال قتادة أي: (شيئاً لا يُعرف ولا يُذكر).  
وقال الربيع بن أنس هو: (السَّقْط).<sup>(4)</sup>  
وثبت عن علي-ؓ- كما تقدم في النقل عنه أنه قال يوم الجمل لابنه الحسن: (ياحسن ليت أباك مات منذ عشرين سنة).<sup>(5)</sup>

---

(1) سورة المدثر الآيات من 42-46.

(2) سورة المدثر الآية 53.

(3) سورة مريم الآية 23.

(4) تفسير الطبري 8/325-326.

(5) تقدم تخريجه ص 409.

كما ثبت عن أبي ذر قوله: (والله لو ددت أني شجرة تعضد)<sup>(1)</sup>، فهل هؤلاء مذمومون بهذا؟ فإن لم يكونوا مذمومين فلم القدح في الشيخين بمثل ما ثبت عن هؤلاء؟

**الوجه الرابع:** أن قول الرافضي إن المؤمن العادي تنزل عليه الملائكة وتبشره بمقامه في الجنة، وأنه لا يخاف ولا يحزن، وهو يشير بهذا لقوله تعالى: **{ إن المدين**

**قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل  
عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا<sup>(1)</sup>  
<sup>(2)</sup>، فهذا من جهله العظيم وفهمه السقيم  
لمعنى الآية فإن هذه البشارة الواردة في الآية  
إنما تكون عند الموت، كما ذكر ذلك  
المفسرون ونقلوه عن أئمة التفسير: كمجاهد  
والسدي وزيد بن أسلم، وابنه وغيرهم<sup>(3)</sup>،  
والمسلم قيل ذلك لا يدري هل يبشر بهذا أم  
لا، فهو دائماً خائف وجل، لا يعلم بم يختم له،  
وخوف الشيخين من ربهما أمر طبيعي، بل هو  
اللائق بهما لكمال علمهما بالله ومعرفتهما به،  
والله يقول: **{إنما يخشى الله من عباده  
العلماء}**<sup>(4)</sup> ولا يشكل على هذا بشارة النبي ﷺ  
للشيخين بالجنة فإن**

---

(1) تقدم تخريجه ص 409.

(2) سورة فصلت آية 30.

(3) انظر: تفسير الطبري 11/108، وتفسير ابن كثير  
4/99.

(4) سورة فاطر آية 28.

الخوف من الله من أخص صفات المؤمنين  
الراسخة في قلوبهم، التي لا ترتفع بشيء  
ولا يستطيعون دفعها، بل كلما ازداد العبد  
إيماناً وعلماً وطاعة لله ازداد خوفاً، ولهذا كان  
النبي ﷺ أخشى الأمة لله كما أخبر بذلك عن

نفسه وأقسم عليه في قوله: (أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له)<sup>(1)</sup>، وهكذا حال أنبياء الله كما أخبر الله عنهم في قوله: {**أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم وممن حملنا مع نوح ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل وممن هدينا واجتبينا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً**}<sup>(2)</sup> فإذا كان النبي ﷺ أعظم خشية لله من الشيخين وسائر الأمة، وكذلك أنبياء الله هم أعظم خشية لله منهما بلاشك، فأي لوم عليهما في ذلك، وإذا كان المؤلف يرى بفهمه السقيم أن الواجب على المؤمن أن لا يخاف لأنه مبشر من الله بالجنة، ويقدر في الشيخين-رضي الله عنهما- بالخوف، فإن أولى الناس بعدم الخوف لو كان ما ادعاه صحيحاً هم رسل الله الذين اصطفاهم الله برسالاته، ووعدهم بأعلى الدرجات في الجنة.

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح...) فتح الباري 9/104، ح 5063، ومسلم: (كتاب النكاح، باب استحباب النكاح...) 2/1020، ح 1401.

(2) سورة مريم آية 58.

**الوجه الخامس:** أنه ظاهر أن الحامل للشيخين على ما قالوا هو شدة خوفهما من

الله، والخوف من الله من الصفات الفاضلة الممدوح بها باتفاق العقلاء، كما أن عدم الخوف من الله من الصفات الرذيلة المذموم بها عند العقلاء، ولهذا يصف الناس من أرادوا مدحه بقولهم: (فلان يخاف الله) ويصفون من أرادوا ذمه بعكس ذلك فيقولون: (فلان لا يخاف الله) فتبين أن ذم الرافضي للشيخين بخوف الله، معارض بالشرع والعقل، بل إنه غاية في العجب عند أهل العقول والنظر. وبهذا يتبين لك أيها القارئ صدق كلام أهل العلم في الرافضة.

كقول الشعبي - رحمه الله -: (نظرت في هذه الأهواء وكلمت أهلها فلم أر قوماً أقل عقولاً من الخشبية)<sup>(1)</sup>، [يعني الرافضة].  
وقول الشافعي - رحمه الله -: (لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أكذب في الدعوى، ولا أشهد بالزور منهم)<sup>(2)</sup>.  
وقول شيخ الإسلام - رحمه الله - فيهم: «والقوم من أضل الناس على السواء، فإن الأدلة إما نقلية وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في

---

(1) تقدم تخريجه ص 125.

(2) تقدم تخريجه ص 130.

المنقول والمعقول، في المذاهب والتقارير،  
وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم:  
{وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا  
في أصحاب السعير} <sup>(1)</sup> «<sup>(2)</sup>.



---

(1) سورة الملك آية 10.

(2) منهاج السنة 1/8.

**طعن الرافضي في أبي بكر بخلافه  
مع فاطمة - رضي الله عنهما -  
في الميراث والرد عليه**

**قال الرافضي ص 136:** «فهاهو  
البخاري يخرج من باب مناقب قرابة رسول  
الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: فاطمة بضعة مني  
فمن أغضبها أغضبني.  
كما أخرج في باب غزوة خيبر عن عائشة:  
أن فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ أرسلت  
إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ

فأبى أبو بكر أن يدفع إلي فاطمة منه شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت.

والنتيجة في النهاية هي واحدة ذكرها البخاري باختصار وذكرها ابن قتيبة بشيء من التفصيل ألا وهي: أن رسول الله ﷺ يغضب لغضب فاطمة، ويرضي لرضاها، وأن فاطمة ماتت وهي غاضبة على أبي بكر وعمر...».

**قلت:** ما ذكره المؤلف هنا من مطاعن الرافضة المشهورة على أبي بكر -ﷺ- التي تناقلتها كتبهم القديمة. وقد رد العلماء عليهم في ذلك حتى ظهر الحق وبطل افتراء الرافضة وتليبهم في هذه المسألة.

وسأذكر هنا بعض الأوجه التي تندفع بها هذه الفرية مضمناً الكلام بعض النقول المهمة عن أهل العلم في دحضها.

**الوجه الأول:** أن كتب الرافضة متناقضة في نقل هذه الحادثة فبعضها تذكر أن فاطمة طالبت بفدك<sup>(1)</sup> لأن رسول الله ﷺ منحها إياها،<sup>(2)</sup> وبعضها تذكر أن فاطمة -رضي الله عنها- طالبت بإرثها<sup>(3)</sup> وهذا تناقض واضح يدل على اضطراب القوم، وجهلهم بأصل هذه

المسألة، وبالتالي سقوط ما بناوا عليها من أحكام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «إن ما ذكر من ادعاء فاطمة -رضي الله عنها- فدك فإن هذا يناقض كونها ميراثاً لها، فإن كان طلبها بطريق الإرث امتنع أن يكون بطريق الهبة، وإن كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الإرث، ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله ﷺ منزه إن كان يُورث كما يُورث غيره

---

(1) قرية بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة، أرسل أهلها إلى رسول الله ﷺ بعد فتح خيبر، وطلبوا منه أن يصالحهم على النصف من ثمارهم وأموالهم، فأجابهم إلى ذلك. فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي 4/238.

(2) انظر: الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم للنباطي 2/282، وحق اليقين في معرفة أصول الدين لعبد الله شبر 1/178.

(3) انظر: الاحتجاج للطبرسي 1/102. أن يوصي لوارث، أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه، وإن كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة، وإلا فإذا وهب الواهب بكلامه، ولم يقبض الموهوب شيئاً حتى مات الواهب كان ذلك باطلاً عند جماهير

العلماء، فكيف يهب النبي ﷺ فديكاً لفاطمة ولا يكون هذا أمراً معروفاً عند أهل بيته والمسلمين، حتى تختص بمعرفته أم أيمن أو علي -رضي الله عنهما-<sup>(1)</sup>». <sup>(2)</sup>

**الوجه الثاني:** أن الصحيح الثابت في هذه الحادثة أن فاطمة -رضي الله عنها- طالبت أبا بكر بميراثها من رسول الله ﷺ فاعتذر إليها من ذلك محتجاً بقول النبي ﷺ: (لا نورث، ما تركنا صدقة) على ما أخرج ذلك الشيخان من حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: (إن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفديك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ، قال: (لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد ﷺ في هذا المال، وإني والله لا

---

(1) في هذا رد على الرافضة في زعمهم أن أم أيمن وعلياً -رضي الله عنهما- شهدا بمنح رسول الله ﷺ فاطمة فديكاً. انظر: الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم للنباطي 2/282.

(2) منهاج السنة 4/228. غير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ،



ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ، فأبى أبو بكر أن يدفع لفاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت<sup>(1)</sup>.

فقد كانت فاطمة -رضي الله عنها- مجتهدة في ذلك، اعتقدت أن الحق معها، ثم لما رأت من عزم الخليفة على رأيه أمسكت عن الكلام في المسألة، وما كان يسعها غير ذلك.

قال ابن حجر في توجيه اجتهادها: «وأما سبب غضبها [أي فاطمة] مع احتجاج أبي بكر بالحديث المذكور فلاعتقادها تأويل الحديث على خلاف ما تمسك به أبو بكر، وكأنها اعتقدت تخصيص العموم في قوله: (لا نورث) ورأت أن منافع ما خلفه من أرض وعقار لا يمتنع أن تورث عنه، وتمسك أبو بكر بالعموم، واختلفا في أمر محتمل للتأويل، فلما صمم على ذلك انقطعت عن الاجتماع به لذلك»<sup>(2)</sup>.

**الوجه الثالث:** أن السنة والإجماع قد دلا على أن النبي ﷺ

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب المغازي، باب غزوة خيبر) فتح الباري 7/493، ح 4240-4241، ومسلم: (كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ لا نورث) 3/1380، ح 1759.

(2) فتح الباري 6/202.

لا يورث فيكون الحق في هذه المسألة مع أبي بكر -ﷺ-.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «كون النبي ﷺ لا يورث ثبت بالسنة المقطوع بها، وبإجماع الصحابة، وكل منهما دليل قطعي، فلا يعارض ذلك بما يظن أنه عموم، وإن كان عموماً فهو مخصوص، لأن ذلك لو كان دليلاً لما كان إلا ظنياً فلا يعارض القطعي، إذ الظني لا يعارض القطعي، وذلك أن هذا الخبر<sup>(1)</sup> رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومجالس، وليس فيهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق، ولهذا لم يصر أحد من أزواجه على طلب الميراث ولا أصر العم على طلب الميراث، بل من طلب من ذلك شيئاً فأخبر بقول النبي ﷺ رجوع عن طلبه، واستمر الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين إلى علي، فلم يغير من ذلك شيئاً، ولا قسم له تركة»<sup>(2)</sup>.

وبإجماع الخلفاء الراشدين على ذلك احتج الخليفة العباسي أبو العباس السفاح على بعض مناظريه في هذه المسألة على ما نقل ابن الجوزي في تلييس إبليس قال: «وقد روبنا عن السفاح أنه خطب يوماً

(1) يشير إلى الحديث الذي احتج به أبو بكر وهو قول النبي ﷺ: (لا نورث، ما تركنا صدقه)، وقد تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(2) منهاج السنة 4/220.

فقام رجل من آل علي - قال: أنا من أولاد علي -، فقال: يا أمير المؤمنين أعدني على من ظلمني قال: ومن ظلمك؟ قال: أنا من أولاد علي - والذي ظلمني أبو بكر - حين أخذ فدك من فاطمة، قال: ودام علي ظلمكم؟ قال: نعم، قال: ومن قام بعده؟ قال: عمر -، قال: ودام علي ظلمكم؟ قال: نعم، قال: ومن قام بعده؟ قال عثمان -، قال: ودام علي ظلمكم؟ قال: نعم، قال: ومن قام بعده؟ فاجعل يلتفت كذا وكذا ينظر مكاناً يهرب منه...»<sup>(1)</sup>.

وبتصويب أبي بكر - في اجتهاده صرح بعض أولاد علي من فاطمة - رضي الله عنهما - على ماروي البيهقي بسنده عن فضيل بن مرزوق قال: قال زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: (أما لو كنت مكان أبي بكر، لحكمت بما حكم به أبو بكر في فدك).<sup>(2)</sup>

كما نقل القرطبي اتفاق أئمة أهل البيت بدأ بعلي - ومن جاء بعده من أولاده، ثم أولاد العباس الذين كانت بأيديهم صدقة

رسول الله ﷺ، أنهم ما كانوا يرون تملكها، وإنما كانوا ينفقونها في سبيل الله قال -رحمه الله-: «إن علياً لما ولي الخلافة لم يغيرها عما

---

(1) تلبس إبليس ص 135.  
(2) السنن الكبرى 6/302 ، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية 5/253.  
عمل فيها في عهد أبي بكر، وعمر، وعثمان، ولم يتعرض لملكها، ولا لقسمة شيء منها، بل كان يصرفها في الوجوه التي كان من قبله يصرفها فيها، ثم كانت بيد حسن بن علي، ثم بيد حسين بن علي، ثم بيد علي بن الحسين، ثم بيد الحسين بن الحسن، ثم بيد زيد بن الحسين، ثم بيد عبدالله بن الحسين، ثم تولاهما بنو العباس على ما ذكره أبو بكر البرقاني في صحيحه، وهؤلاء كبراء أهل البيت -ﷺ- وهم معتمد الشيعة وأئمتهم، لم يُرو عن واحد منهم أنه تملكها ولا ورثها ولا ورثت عنه، فلو كان ما يقوله الشيعة حقاً لأخذها علي أو أحد من أهل بيته لما ظفروا بها ولم فلا»<sup>(1)</sup>.

فظهر بهذا إجماع الخلفاء الراشدين، وسائر الصحابة، وأئمة أهل البيت -ﷺ- أجمعين، على أن رسول الله ﷺ لا يورث، وأن ما تركه صدقة، وعلى ذلك جرى عمل الخلفاء

الراشدين وأئمة أهل البيت الذين كانت بأيديهم صدقة رسول الله ﷺ.

**الوجه الرابع:** أن النبي ﷺ إنما أراد بغضب فاطمة الذي يغضب له هو: أن تغضب بحق، وإلا فالرسول ﷺ لا يغضب لنفسه، ولأحد من أهل بيته بغير حق، بل ما كان ينتصر لنفسه ولو بحق ما لم تنتهك محارم الله، كما جاء في الصحيحين من حديث عائشة -رضي الله عنها-

---

(1) المفهم للقرطبي 3/564.

قالت: (ما خير النبي ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يَأْثِم، فإذا كان الإثم كان بعدهما منه، والله ما انتقم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط، حتى تنتهك حرمة الله فينتقم لله).<sup>(1)</sup>

وفاطمة -رضي الله عنها- على جلالتها، وكمال دينها، وفضلها، هي مع ذلك ليست معصومة، بل قد كانت تصدر منها بعض الأمور التي ما كان النبي ﷺ يقرها عليها، وقد تطلب من النبي ﷺ الشيء فلا يجيبها له: كسؤالها النبي ﷺ خادماً فلم يعطها وأرشدتها وعلياً للتسبيح كما ثبت في حديث علي -رضي الله عنه- في الصحيحين.<sup>(2)</sup>

وفي سنن أبي داود عن عمر بن  
عبدالعزیز: إن فاطمة سألت الرسول ﷺ أن  
يجعل لها فدكاً فأبى.<sup>(3)</sup>  
وثبت في صحيح مسلم من حديث عائشة  
-رضي الله عنها-

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب الحدود، باب إقامة  
الحدود) فتح الباري 12/86، ح 6786، ومسلم:  
(كتاب الفضائل، باب مباحته ﷺ للأثام) 4/1813، ح  
2327.

(2) انظر: صحيح البخاري: (كتاب فضائل الصحابة،  
باب مناقب علي بن أبي طالب) فتح الباري 7/71،  
ح 3705، وصحيح مسلم: (كتاب الذكر والدعاء، باب  
التسبيح أول النهار وعند النوم) 4/2091، ح 2727.

(3) انظر: سنن أبي داود: (كتاب الخراج والإمارة،  
باب في صفايا رسول الله ﷺ) 3/378، ح 2972.

أن فاطمة جاءت لرسول الله ﷺ وقالت له: إن  
أزواجك أرسلنني إليك يسألنك العدل في ابنة  
أبي قحافة، فقال لها رسول الله ﷺ: (أي بنية  
ألست تحبين ما أحب؟ فقالت: بلى، قال:  
فأحبي هذه...)<sup>(1)</sup>.

فلم يجبه النبي ﷺ لشيء من ذلك، فدل  
على عدم موافقته لها في كل شيء، بل قد  
تفعل الأمر مجتهدة فتخطئ فلا يقرها عليه،  
وبالتالي فإن لا يغضب لغضبها من باب أولى.

وطلبها ميراث رسول الله ﷺ من أبي بكر من جنس ذلك، فقد كانت -رضي الله عنها- مجتهدة وكان الحق في ذلك مع أبي بكر للنص الصريح في ذلك، ولموافقة الصحابة له في رأيه، فكان إجماعاً معتضداً بالنص كما تقدم، فأبو بكر في ذلك قائم بالحق متبع للنص مستمسك بعهد رسول الله ﷺ في هذه المسألة، فكيف يتصور أن يسخط بفعله هذا رسول الله، وهو إنما يعمل بشرعه، ويهتدي بهديه.

**الوجه الخامس:** أن قول النبي ﷺ: (فاطمة بضعة مني فمن أغضبها فقد أغضبني)<sup>(2)</sup>، من نصوص الوعيد المطلق التي لا يستلزم

---

(1) أخرجه مسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عائشة) 4/1891، ح 2442.  
(2) سيأتي تخريجه مع ذكر رواياته في الصفحة التالية.

ثبوت موجبها في حق المعنيين، إلا بعد وجود الشروط، وانتفاء الموانع.<sup>(1)</sup> هذا مع أن ما في هذا الحديث من الوعيد لو كان لازماً لكل من أغضبها مطلقاً، لكان لازماً لعلي قبل أبي بكر، ولكان لحوقه بعلي أولى من لحوقه بأبي بكر، إذ أن مناسبة هذا الحديث هو خطبة علي -ﷺ-

لابنة أبي جهل وشكوى فاطمة له على النبي ﷺ  
على ما روى الشيخان من حديث المسور بن  
مخرمة قال: (إن علياً خطب بنت أبي جهل  
فسمعت بذلك فاطمة، فأنت رسول الله ﷺ  
فقلت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك،  
وهذا علي ناكح بنت أبي جهل، فقام رسول  
الله ﷺ فسمعت حين تشهد يقول: أما بعد  
أنكحت أبا العاص ابن الربيع فحدثني  
وصدقني، وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره  
أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله  
وبنت عدو الله عند رجل واحد فترك علي  
الخطبة).<sup>(2)</sup>

وفي رواية: (إن رسول الله ﷺ قال: فاطمة  
بضعة مني فمن

---

(1) انظر: تقرير هذه المسألة في مجموع الفتاوى  
لشيخ الإسلام ابن تيمية 10/372، 28/500-501.  
(2) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
ذكر أصحاب النبي ﷺ) فتح الباري 7/85، ح 3729،  
ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل  
فاطمة بنت رسول الله ﷺ) 4/1903.  
أغضبها أغضبني).<sup>(1)</sup>

فظهر أن مناسبة الحديث هي خطبة علي  
-ﷺ- لابنة أبي جهل وغضب فاطمة من ذلك،  
والنص العام يتناول محل السبب، وهو نص



فيه باتفاق العلماء، حتى قالوا لا يجوز إخراج السبب بدليل تخصيص، لأن دلالة العام على سببه قطعية وعلى غيره على وجه الظهور<sup>(2)</sup> وعلى هذا فلو كان هذا الحديث متنزلاً على كل من أغضب فاطمة لكان أول الناس دخولاً في ذلك علياً - - .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن رده على الرافضة في هذه المسألة وبعد أن ذكر الحديث: «فسبب الحديث خطبة علي - - لابنة أبي جهل والسبب داخل في اللفظ قطعاً، إذ اللفظ الموارد على سبب لا يجوز إخراج سببه منه، بل السبب يجب دخوله بالاتفاق.

وقد قال في الحديث: (يريبني ما رابها ويؤذيني ما أذاها) ومعلوم قطعاً أن خطبة ابنة أبي جهل عليها رابها وأذاها، والنبي ﷺ رابه ذلك وأذاه، فإن كان هذا وعيد لاحقاً لمزم أن يلحق هذا الوعيد

---

(1) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة الرسول ﷺ) فتح الباري 7/78، ح 3714.

(2) انظر: المسودة في أصول الفقه للأئمة الثلاثة من آل تيمية: شيخ الإسلام وأبيه شهاب الدين وجده أبي البركات ص 119، وتخریج الفروع على الأصول للزنجاني ص 360.

علي بن أبي طالب، وإن لم يكن وعيداً لاحقاً بفاعله، كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من علي<sup>(1)</sup>.

**الوجه السادس:** أن فاطمة -رضي الله عنها- كانت قد رجعت عن قولها في المطالبة بإرث رسول الله ﷺ، كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة في الحديث والسير.

قال القاضي عياض: «وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر بعد احتجاجه عليها بالحديث: التسليم للإجماع على قضية، وأنها لما بلغها الحديث وبين لها التأويل، تركت رأيها ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب ميراث، ثم ولي علي الخلافة فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر، وعمر<sup>(2)</sup>».

وقال القرطبي: «فأما طلب فاطمة ميراثها من أبيها من أبي بكر فكان ذلك قبل أن تسمع الحديث الذي دل على خصوصية النبي ﷺ بذلك، وكانت متمسكة بما في كتاب الله من ذلك، فلما أخبرها أبو بكر بالحديث توقفت عن ذلك ولم تعد إليه<sup>(3)</sup>».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «فهذه الأحاديث

---

(1) منهاج السنة 4/251.

(2) شرح صحيح مسلم للنووي 12/73.

(3) المفهم 3/563.

الثابتة المعروفة عند أهل العلم، وفيها ما يبين أن فاطمة -رضي الله عنها- طلبت ميراثها من رسول الله ﷺ على ما كانت تعرف من المواريث، فأخبرت بما كان من رسول الله ﷺ فسلمت ورجعت»<sup>(1)</sup>.

وقال ابن كثير -رحمه الله-: «وقد روينا أن فاطمة -رضي الله عنها- احتجت أولاً بالقياس، وبالعموم في الآية الكريمة، فأجابها الصديق بالنص على الخصوص بالمنع في حق النبي ﷺ، وأنها سلمت له ما قال، وهذا هو المظنون بها -رضي الله عنها-»<sup>(2)</sup>.

فظهر بهذا رجوع فاطمة -رضي الله عنها- إلى قول أبي بكر وما كان عليه عامة الصحابة، وأئمة أهل البيت من القول بعدم إرث رسول الله ﷺ، وهذا هو اللائق بمقامها في الدين والعلم -فرضي الله عنها وأرضاها-.

**الوجه السابع:** أنه ثبت عن فاطمة -رضي الله عنها- أنها رضيت عن أبي بكر بعد ذلك، وماتت وهي راضية عنه، على ما روى البيهقي بسنده عن الشعبي أنه قال: (لما مرضت فاطمة أتتها أبو بكر الصديق فاستأذن عليها، فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك؟ فقالت: أتحب أن أذن له؟

قال: نعم، فأذنت له فدخل عليها

---

(1) منهاج السنة 4/234.

(2) البداية والنهاية 5/252.

يترضاها، فقال: والله ما تركت المدار والمال، والأهل والعشيرة، إلا إبتغاء مرضاة الله، ومرضاة رسوله، ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضاها حتى رضيت<sup>(1)</sup>.

قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد قوي والظاهر أن عامر الشعبي سمعه من علي أو ممن سمعه من علي»<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حجر: «وهو وإن كان مرسلًا فإسناده إلى الشعبي صحيح، وبه يزول الإشكال في جواز تمادي فاطمة عليها السلام على هجر أبي بكر»<sup>(3)</sup>.

وقال أيضاً: «فإن ثبت حديث الشعبي أزال الإشكال وأخلق بالأمر أن يكون كذلك، لما علم من وفور عقلها ودينها، عليها السلام»<sup>(4)</sup>.

وبهذا تندحض مطاعن الرافضة على أبي بكر التي يعلقونها على غضب فاطمة عليه، فلئن كانت غضبت على أبي بكر في بداية الأمر فقد رضيت عنه بعد ذلك وماتت عليه، ولا يسع أحد

- (1) السنن الكبرى للبيهقي 6/301.
- (2) البداية والنهاية 5/253.
- (3) فتح الباري 6/202.
- (4) المصدر نفسه.

صديق في محبته لها، إلا أن يرضي عمن رضيت عنه، ولا يعارض هذا ما ثبت في حديث عائشة المتقدم (أنها وجدت على أبي بكر فلم تكلمه حتى توفيت)<sup>(1)</sup> فإن هذا بحسب علم عائشة -رضي الله عنها- راوية الحديث، وفي حديث الشعبي زيادة علم، وثبوت زيارة أبي بكر لها وكلامها له ورضائها عنه، فعائشة -رضي الله عنها- نفت والشعبي أثبت، ومعلوم لدى العلماء أن قول المثبت مقدم على قول النافي، لأن احتمال الثبوت قد حصل بغير علم النافي، خصوصاً في مثل هذه المسألة فإن عيادة أبي بكر لفاطمة -رضي الله عنها- ليست من الأحداث الكبيرة التي تشيع في الناس، ويطلع عليها الجميع، وإنما هي من الأمور العادية التي تخفى على من لم يشهدها، والتي لا يعبأ بنقلها لعدم الحاجة لذكرها.

على أن الذي ذكره العلماء أن فاطمة -رضي الله عنها- لم تتعمد هجر أبي بكر -ﷺ- أصلاً، ومثلها ينزه عن ذلك لنهي النبي ﷺ عن

الهجر فوق ثلاث، وإنما لم تكلمه لعدم الحاجة لذلك.

قال القرطبي في سياق شرحه لحديث عائشة المتقدم: «ثم إنها (أي فاطمة) لم تلتق بأبي بكر لشغلها بمصيبتها برسول الله ﷺ، ولملازمتها بيتها فعبر الراوي عن ذلك بالهجران، وإلا فقد قال

---

(1) تقدم تخريجه ص 423.

رسول الله ﷺ: ( لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث)<sup>(1)</sup> وهي أعلم الناس بما يحل من ذلك ويحرم، وأبعد الناس عن مخالفة رسول الله ﷺ) كيف لا يكون كذلك وهي بضعة من رسول الله ﷺ وسيدة نساء أهل الجنة<sup>(2)</sup>.

وقال النووي: «وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر -ﷺ- فمعناه انقباضها عن لقائه، وليس هذا من الهجران المحرم، الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء، وقوله في هذا الحديث (فلم تكلمه) يعني في هذا الأمر، أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة ولا اضطرت إلى لقائه فتكلمه، ولم ينقل قط أنهما التقيا فلم تسلم عليه ولا كلمته<sup>(3)</sup>».

وبهذا يظهر الحق في هذه المسألة، وتبطل دعوى الرافضي وتندحض شبهته بما تم تقريره من خلال النصوص والأخبار

## الصحيحة الدالة على براءة الصديق من مطاعن الرافضي، وأن ما جرى بين

(1) أخرجه البخاري من حديث أبي أيوب الأنصاري -  
في: (كتاب الأدب، باب الهجرة) فتح الباري  
10/492، ح 6077، ومسلم: (كتاب البر والصلة، باب  
تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي) 4/1984،  
ح 2560.

(2) المفهم 3/568-569.

(3) شرح صحيح مسلم 12/73.

الصديق وفاطمة لا يعدو أن يكون اختلافاً في  
مسألة فقهية ظهر

لفاطمة -رضي الله عنها- الحق فيها فرجعت  
له، وعرف لها الصديق فضلها، فعادها قبل  
وفاتها واسترضاهما فماتت إلا وهي راضية  
عنه فرضي الله عنهما جميعاً.



## طعن الرافضي في أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- بمشاركتها في حرب الجمل والرد عليه

يقول الرافضي طاعناً في أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها وأبيها- ص 139 وما بعدها: «ونتساءل عن حرب الجمل التي أشعلت نارها أم المؤمنين عائشة، إذ كانت هي التي قادتها بنفسها، فكيف تخرج أم المؤمنين عائشة من بيتها التي أمرها الله بالاستقرار فيه بقوله تعالى: { **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى** }<sup>(1)</sup>.

ونسأل بأي حق استباححت أم المؤمنين قتال خليفة المسلمين علي ابن أبي طالب وهو ولي كل مؤمن ومؤمنة.... ولمزيد البحث وليطمئن قلبي أقول أخرج البخاري في صحيحه من كتاب الفتن التي تموج كموج البحر قال: لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بعث علي عمار بن ياسر والحسن بن علي فقدا علينا الكوفة، فصعدا المنبر فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه، وقام عمار أسفل من الحسن، فاجتمعنا إليه فسمعت عماراً يقول: إن عائشة قد



سارت إلى البصرة، ووالله إنها لزوجة نبيكم  
في الدنيا

(1) سورة الأحزاب آية 33.  
والآخرة، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم  
ليعلم إياه تطيعون أم هي.  
كما أخرج البخاري أيضاً في كتاب  
الشروط، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ  
قال: قام النبي ﷺ خطيباً فأشار نحو مسكن  
عائشة، فقال: ههنا الفتنة ههنا الفتنة ههنا  
الفتنة، من حيث يطلع قرن الشيطان....  
وبعد كل هذا أتساءل كيف استحقت  
عائشة كل هذا التقدير والاحترام من أهل  
السنة والجماعة، لأنها زوج النبي ﷺ، فزوجاته  
كثيرات، وفيهن من هي أفضل من عائشة  
بتصريح النبي ﷺ نفسه».

### وجوابه:

أن قوله إنها أشعلت نار حرب الجمل  
وقادتها بنفسها... الخ كلامه.  
فهذا من أظهر الكذب الذي يعلم فساده  
كل من له اطلاع على التاريخ وأحداث موقعة  
الجمل، وذلك أن هذه المعركة لم تقع بتدبير  
أحد من الصحابة لا علي ولا طلحة ولا الزبير  
ولا عائشة، بل إنما وقعت بغير اختيار منهم ولا  
إرادة لها، وإنما انشب الحرب بينهم قتلة

عثمان لما رأوا أن الصحابة - أوشكوا على الصلح، كما نقل ذلك المؤرخون وصرح به العلماء المحققون للفتنة وأحداثها: يقول الباقلاني: «وقال جلة من أهل العلم إن الواقعة بالبصرة بينهم كانت على غير عزيمة على الحرب بل فجأة، وعلى سبيل دفع كل واحد من الفريقين عن أنفسهم لظنه أن الفريق الآخر قد غدر به، لأن الأمر كان قد انتظم بينهم وتم الصلح والتفرق على الرضا، فخاف قتلة عثمان من التمكّن منهم والإحاطة بهم، فاجتمعوا وتشاوروا واختلفوا، ثم اتفقت أراؤهم على أن يفترقوا ويبدؤوا بالحرب سحرة في العسكرين، ويختلطوا ويصيح الفريق الذي في عسكر علي: غدر طلحة والزبير، ويصيح الفريق الآخر الذي في عسكر طلحة والزبير: غدر علي، فتم لهم ذلك على ما دبروه، ونشبت الحرب، فكان كل فريق منهم مدافعاً لمكروه عن نفسه، ومانعاً من الإشاطة بدمه، وهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى إذا وقع، والامتناع منهم على هذا السبيل، فهذا هو الصحيح المشهور، وإليه نميل وبه نقول»<sup>(1)</sup>.

ويقول ابن العربي: «وقدم علي البصرة وتدانوا ليتراؤوا، فلم يتركهم أصحاب الأهواء،

وبادروا بإراقة الدماء، واشتجر بينهم الحرب،  
وكثرت الغوغاء على البغواء، كل ذلك حتى  
لايقع برهان، ولا تقف الحال على بيان،  
ويخفى قتلة عثمان، وإن واحداً في الجيش  
يفسد تدبيره فكيف بالف»<sup>(2)</sup>.

---

(1) التمهيد في الرد على الملحدة ص 233.

(2) العواصم من القواصم ص 159.

ويقول ابن حزم: «وأما أم المؤمنين  
والزبير وطلحة - - ومن كان معهم فما أبطلوا  
قط إمامة علي ولا طعنوا فيها... فقد صح  
صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا  
إلى البصرة لحرب علي ولا خلافاً عليه ولا  
نقضاً لبيعته ... وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم  
يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة  
عثمان أن الإراغة والتدبير عليهم، فبيتوا  
عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيف فيهم  
فدفع القوم عن أنفسهم فرُدُّوا حتى خالطوا  
عسكر علي، فدفع أهله عن أنفسهم، وكل  
طائفة تظن ولا تشك أن الأخرى بدأتها  
بالقتال، فاختلط الأمر اختلاطاً لم يقدر أحد  
على أكثر من الدفاع عن نفسه، والفسقة من  
قتلة عثمان، لعنهم الله لايفترون من شب  
الحرب وإضرارها»<sup>(1)</sup>.

ويقول ابن كثير واصفاً الليلة التي اصطلح فيها الفريقان من الصحابة: «وبات الناس بخير ليلة، ووبات قتلة عثمان بشر ليلة، ووباتوا يتشاورون، وأجمعوا على أن يثيروا الحرب من الغلس»<sup>(2)</sup>.

ويقول ابن أبي العز الحنفي: «فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل 4/238-239.

(2) البداية والنهاية 7/5.

اختيار السابقين".<sup>(1)</sup>

فهذه أقوال العلماء المحققين كلها متفقة على أن الحرب يوم الجمل نشأت بغير قصد من الصحابة ولا اختيار منهم، بل إنهم كانوا كارهين لها، مؤثرين الصلح على الحرب، ولم يكن لأي أحد من الصحابة أي دور في نشوبها ولا سعي في إثارتها، لا عائشة -رضي الله عنها- كما زعم هذا الرافضي ولا غيرها، وإنما أوقد جذوتها وأضرم نارها سلف هذا الرافضي الحاقد، وغيرهم من قتلة عثمان -رضي الله عنه- وهو اليوم يرمي أم المؤمنين بذلك، فعليهم من الله ما يستحقون، ما أشد ابتلاء الأمة بهم، وأعظم جنايتهم عليها قديماً وحديثاً.

**وأما قوله:** إنها خرجت من بيتها، وقد أمرها الله بالاستقرار فيه في قوله تعالى: **{وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى}**.<sup>(2)</sup>

**فالرد عليه:** أن عائشة -رضي الله عنها- إنما خرجت للصلح بين المسلمين، ولجمع كلمتهم، ولما كانت ترجو من أن يرفع الله بها الخلاف بين المسلمين لمكاتها عندهم، ولم يكن هذا رأيها وحدها،

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية ص 723.

(2) سورة الأحزاب آية 33.

بل كان رأي بعض من كان حولها من الصحابة الذين أشاروا عليها بذلك.

يقول ابن العربي: «وأما خروجها إلى حرب الجمل فما خرجت لحرب، ولكن تعلق الناس بها وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة وتهارج الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح وطمعوا في الإستحياء منها إذا وقفت للخلق، وظنت هي ذلك، فخرجت مقتدية بالله في قوله: **{لاخير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس}**<sup>(1)</sup> وبقوله: **{وإن طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأصلحا بينهما}**

(2) والأمر بالإصلاح، مخاطب به جميع الناس من ذكر أو أنثى حر أو عبد...»<sup>(3)</sup>. وقد صرحت عائشة نفسها بأن هذا هو سبب خروجها، كما ثبت ذلك عنها في أكثر من مناسبة وفي غير ما رواه.

فروى الطبري أن عثمان بن حنيف -  
وهو والي البصرة من قبل علي بن أبي طالب أرسل إلى عائشة - رضي الله عنها - عند قدومها البصرة من يسألها عن سبب قدومها، فقالت: (والله ما مثلي

---

(1) سورة النساء آية 114.

(2) سورة الحجرات آية 9.

(3) أحكام القرآن 3/569-570.

يسير بالأمر المكتوم، ولا يغطي لبنيه الخبر، إن الغوغاء من أهل الأمصار، ونزاع القبائل، غزوا حرم رسول الله ﷺ، وأحدثوا فيه الأحداث، وأووا فيه المحدثين، واستوجبوا فيه لعنة الله ولعنة رسوله مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين بلا ترة ولا عذر، فاستحلوا الدم الحرام فسفكوه، وانتهبوا المال الحرام، وأحلوا البلد الحرام، والشهر الحرام، ومزقوا الأعراض والجلود، وأقاموا في دار قوم كانوا كارهين لمقامهم، ضارين مضرين غير نافعين ولا متقين، ولا يقدرّون على امتناع ولا يأمنون،

فخرجت في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم وما فيه الناس وراعاة، وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا، وقرأت: **{ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس }**<sup>(1)</sup> فنهض في الإصلاح ممن أمر الله ﷻ، وأمر رسول الله ﷺ الصغير والكبير والذكر والأنثى، فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه، ومنكر ننهاكم عنه ونحثكم على تغييره.<sup>(2)</sup>

وروى ابن حبان أن عائشة - رضي الله عنها - كتبت إلى أبي موسى الأشعري والي علي على الكوفة: (فإنه قد كان من قتل عثمان

---

(1) سورة النساء آية 114.

(2) تاريخ الطبري 4/462.

ما قد علمت، وقد خرجت مصلحة بين الناس، فمر من قبلك بالقرار في منازلهم، والرضا بالعافية حتى يأتهم ما يحبون من صلاح أمر المسلمين).<sup>(1)</sup>

ولما أرسل علي القعقاع بن عمرو لعائشة ومن كان معها يسألها عن سبب قدومها، دخل عليها القعقاع فسلم عليها، وقال: (أي أمة ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت: أي بني إصلاح بين الناس).<sup>(2)</sup>

وبعد انتهاء الحرب يوم الجمل جاء علي  
إلى عائشة -رضي الله عنها- فقال لها: (غفر  
الله لك، قالت: ولك، ما أردت إلا الإصلاح).<sup>(3)</sup>  
فتقرر أنها ما خرجت إلا للإصلاح بين  
المسلمين، وهذا سفر طاعة لا ينافي ما  
أمرت به من عدم الخروج من بيتها، كغيره  
من الأسفار الأخرى التي فيها طاعة لله  
ورسوله كالحج والعمرة.  
قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-  
في الرد على الرافضة

---

(1) الثقات لابن حبان 2/282.

(2) تاريخ الطبري 4/488، والبداية والنهاية لابن كثير  
7/248.

(3) نقله ابن العماد في شذرات الذهب 1/42، وروى  
هذا الأثر بدون قولها: (ما أردت إلا الإصلاح) الطبري  
في تأريخه 4/534.

في هذه المسألة: (فهي -رضي الله عنها- لم  
تتبرج تبرج الجاهلية

الأولى، والأمر بالاستقرار في البيوت لا ينافي  
الخروج لمصلحة مأمور بها، كما لو خرجت  
للحج والعمرة، أو خرجت مع زوجها في  
سفره، فإن هذه الآية قد نزلت في حياة النبي  
ﷺ وقد سافر بهن رسول الله ﷺ بعد ذلك كما  
سافر في حجة الوداع بعائشة -رضي الله  
عنها- وغيرها وأرسلها مع عبد الرحمن أخيها



فأردفها خلفه، وأعمرها من التنعيم، وحنة الوداع كانت قبل وفاة النبي ﷺ بأقل من ثلاثة أشهر بعد نزول هذه الآية، ولهذا كان أزواج النبي ﷺ يحججن كما كن يحججن معه في خلافة عمر-ﷺ- وغيره، وكان عمر يوكل بقطارهن عثمان، أو عبد الرحمن بن عوف، وإذا كان سفرهن لمصلحة جائزاً، فعائشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للمسلمين فتأولت في ذلك». (1)

**وأما قول الرافضي: استباح قتال**

خليفة المسلمين...

فقد تقدم إنها ما خرجت لذلك، وما أرادت القتال، وقد نقل الزهري عنها أنها قالت بعد موقعة الجمل: (إنما أريد أن يحجز بين الناس مكاني، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتال، ولو علمت ذلك لم أقف ذلك الموقف أبداً). (2) ولهذا ندمت -رضي الله عنها- بعد ذلك نندماً عظيماً على

(1) منهاج السنة 4/317-318.

(2) المغازي للزهري ص 154.

شهود موقعة الجمل، على ماروى ابن أبي شيبه عنها أنها قالت: (وددت أني كنت غصناً رطباً، ولم أسر سيري هذا). (1)

وفي الكامل لابن الأثير أنها قالت للقعقاع بن عمرو: (والله لو ددت أني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة).<sup>(2)</sup>

وموقف عائشة -رضي الله عنها- هذا هو موقف علي -ؓ- من الحرب بعد وقوعها. فقد روى ابن أبي شيبة: أن علياً قال يوم الجمل: (اللهم ليس هذا أردت، اللهم ليس هذا أردت).<sup>(3)</sup>

وعنه -ؓ- أنه قال: (وددت أني كنت مت قبل هذا بعشرين سنة).<sup>(4)</sup>

فثبت بهذا أن عائشة -رضي الله عنها- ما أرادت القتال أولاً، وندمت أن شهدته بعد وقوعه، فلئن كان ذنباً فهو مغفور لها من وجهين: بعدم القصد، وبالتوبة منه، هذا مع ما ثبت أنها خرجت لمقصد حسن وهو الصلح بين المسلمين، فهي بذلك مأجورة على

---

(1) المصنف لابن أبي شيبة 7/543.

(2) الكامل في التاريخ 3/254.

(3) المصنف لابن أبي شيبة 7/541.

(4) المصدر نفسه 7/544، والكامل لابن الأثير 3/254.

قصدها مغفور لها خطؤها.

وموقف علي -ؓ- من الحرب دليل على أنه يرى أنها حرب فتنة، ولهذا تمنى لو لم يدخلها،

وأنه مات قبلها بعشرين سنة، وذلك لاشتباه الأمور فيها، ولكونه لم يظهر له أن في قتال مخالفه يوم الجمل حقاً ظاهراً، ولو أنه كان يعتقد في مخالفه ما يعتقد الرافضة فيهم من الكفر والردة عن الإسلام بحربهم لعلّي -، فإنه لو كان يعتقد فيهم هذا لما ندم على قتالهم ذلك الندم العظيم، ولفرح بقتلهم وقتالهم لما في ذلك من عز الإسلام وقمع أعدائه، ولما فيه من الأجر العظيم. كما حصل ذلك منه بعد قتال الخوارج - مع كونه لا يعتقد كفرهم - إلا أنه فرح بقتالهم فرحاً عظيماً، وكبر الله سروراً بقتلهم لما تأكد له وصفهم، الذي عهد به رسول الله ﷺ ومن ذلك وجود ذي الثدية فيهم، على ما جاء ذلك مخرجاً في الصحيحين.<sup>(1)</sup>

وفي هذا أكبر رد على هؤلاء الرافضة الطاعنين في أصحاب النبي ﷺ المتهمين لهم بالعظائم، فلو كان لهم عقول لما حادوا عن موقف علي من مخالفه الذي لم يكن يتهمهم في دينهم، ولا يذمهم بشيء مما

---

(1) انظر: صحيح البخاري: (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام) فتح الباري 8/617-618، ح 3610، وصحيح مسلم: (كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج) 2/748-749.

يتشددق به هؤلاء الأفاكون المجرمون، بل ثبت  
ثناؤه عليهم، ووصفه  
لهم بالإيمان والتقوى، واستغفاره لهم، كما  
تقدم نقل ذلك مفصلاً فيما قد سبق من  
البحث<sup>(1)</sup> وكما مر قريباً استغفاره لعائشة  
واستغفارها له<sup>(2)</sup> فرضي الله عنهم جميعاً.

**وأما طعن الرافضي** في أم المؤمنين  
عائشة بقول عمار: (والله إنها لزوجة نبيكم  
في الدنيا والآخرة، ولكن الله تبارك وتعالى  
ابتلاكم بها ليعلم إياه تطيعون أم هي).

**فالرد عليه:** أن ليس في قول عمار هذا  
ما يطعن به على عائشة -رضي الله عنها- بل  
فيه أعظم فضيلة لها، وهي أنها زوجة نبينا ﷺ  
في الدنيا والآخرة، فأى فضل أعظم من هذا،  
وأى شرف أسمى من هذا، فإن غاية كل  
مؤمن رضا الله والجنة، وعائشة -رضي الله  
عنها- قد تحقق لها ذلك بشهادة عمار -ﷺ- الذي  
كان مخالفاً لها في الرأي في تلك الفتنة،  
وأنها ستكون في أعلى الدرجات في الجنة  
بصحبة زوجها رسول الله ﷺ، كما شهد لها بذلك  
علي نفسه بعد انتهاء حرب الجمل على ما  
نقل الطبري أنه جاءها فأثنت عليه خيراً وأثنى  
عليها خيراً<sup>(3)</sup> وكان فيما قال: (أيها الناس  
صدقت واللله

(1) انظره ص 243-247.  
(2) تقدم ص 444.  
(3) تقدم نقل ذلك ص 245 .  
وبرّرت... وإنما لزوجة نبيكم في الدنيا  
والآخرة<sup>(1)</sup>.

وبهذا قد جاء الحديث الصحيح المرفوع  
إلى النبي ﷺ على ما روى الحاكم في  
المستدرک من حديث عائشة -رضي الله  
عنها- أن النبي ﷺ قال لها: (أما ترضين أن  
تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة، قالت: بلى  
والله، قال: فأنت زوجتي في الدنيا والآخرة).  
<sup>(2)</sup>

فيكون هذا الحديث من أعظم فضائل  
عائشة -رضي الله عنها- ولذا أورد البخاري  
الأثر السابق عن عمار في مناقب عائشة  
-رضي الله عنها-<sup>(3)</sup>.

وطعن الرافضي به على عائشة دليل على  
ضعف عقله، وقلة فهمه، وهذا مصداق ما  
ذكره العلماء عنهم أن هؤلاء الرافضة هم  
أكذب الناس في النقلات وأجهل الناس في  
العقليات<sup>(4)</sup> وأنه ليس في

---

(1) تاريخ الطبري 4/544.  
(2) رواه الحاكم في المستدرک 4/10، وقال:  
«حديث صحيح ولم يخرجاه» وقال الذهبي في  
التلخيص المطبوع في حاشية المستدرک: «صحيح»

كما أورد هذا الحديث مصطفى العدوي في كتابه الصحيح المسند من فضائل الصحابة وحكم بصحة الحديث ص 356.

(3) انظر: صحيح البخاري: (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة -رضي الله عنها-)، فتح الباري 7/106، ح 3772.

(4) من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وقد تقدم نقل النص كاملاً ص 139.

أهل الأهواء أضعف حجة ولا أحقق منهم.<sup>(1)</sup>

فتبين أن أثر عمار هذا حجة على الرافضي لاله، وأما قول عمار في الجزء الأخير من الأثر: (ولكن الله ابتلاكم لتبعوه أو إياها) فليس بمطعن على عائشة -رضي الله عنها- وبيان ذلك من عدة وجوه:

**الوجه الأول:** أن قول عمار هذا يمثل رأيه. وعائشة -رضي الله عنها- ترى خلاف ذلك، وأن ما هي عليه هو الحق، وكل منهما صحابي جليل، عظيم القدر في الدين والعلم، فليس قول أحدهما حجة على الآخر.

**الوجه الثاني:** أن أثر عمار تضمن معنيين أولهما قوله: (إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة) وهذا نص حديث صحيح كما تقدم. والآخر قوله: (ولكن الله ابتلاكم بها لتبعوه أو إياها) وهذا قول عمار، فإن كان قول عمار غير معارض للحديث فلا مطعن

حينئذ، وإن كان معارضاً للحديث فالحديث هو المقدم.

**الوجه الثالث:** أن الشهادة بأنها زوجة النبي ﷺ في الدنيا والآخرة، حكم عام باعتبار العاقبة والمآل. وقول عمار حكم خاص في حادثة خاصة، فرجع الحكم الخاص إلى العام وآل الأمر إلى تلك العاقبة السعيدة فانتفى الطعن.

---

(1) ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام وقد تقدم نقله وتخرجه ص 131.

**الوجه الرابع:** أن غاية ما في قول عمار هو مخالفتها أمر الله في تلك الحالة الخاصة، وليس كل مخالف مذموماً حتى تقوم عليه الحجة بالمخالفة، ويعلم أنه مخالف، وإلا فهو معذور إن لم يتعمد المخالفة، فقد يكون ناسياً أو متأولاً فلا يؤخذ بذلك.

**الوجه الخامس:** أن عماراً - - ما قصد بذلك ذم عائشة ولا انتقاصها، وإنما أراد أن يبين خطأها في الاجتهاد نصحاً للأمة، وهو مع هذا يعرف لأم المؤمنين قدرها وفضلها وقد جاء في بعض روايات هذا الأثر عن عمار أن عماراً سمع رجلاً يسب عائشة، فقال: (اسكت مقبوحاً منبوحاً، والله إنها لزوجة

نبيكم في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم بها  
ليعلم أتطيعوه أو إياها).<sup>(1)</sup>  
ونحن نقول لهذا الرافضي المتطاول علي  
أم المؤمنين كما قال عمار: أسكت مقبوحاً  
منبوحاً.

**وأما قول الرافضي** إن النبي ﷺ قام  
خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: ههنا  
الفتنة ههنا الفتنة من حيث يطلع قرن  
الشيطان، وطعنه علي عائشة -رضي الله  
عنها- بذلك وزعمه أن الرسول ﷺ أراد أن  
الفتنة تخرج من بيتها.  
**فجوابه:** أنه لا يخفى ما في كلامه هذا  
من التضليل والتلبيس،

---

(1) نقله ابن كثير في البداية والنهاية 7/248.  
وقلب الحقائق والتدليس علي من لا علم  
عنده من العامة وذلك بتفسيره قول الراوي:  
(فأشار نحو مسكن عائشة) علي أن الإشارة  
كانت لبيت عائشة وأنها سبب الفتنة،  
والحديث لا يدل علي هذا بأي وجه من الوجوه،  
وهذه العبارة لا تحتمل هذا الفهم عند من له  
أدنى معرفة بمقاصد الكلام.

فان الراوي قال: (أشار نحو مسكن  
عائشة) أي جهة مسكن عائشة، ومسكن  
عائشة -رضي الله عنها- يقع شرقي مسجد



النبي ﷺ فالإشارة إلى جهة المسكن وهو (المشرق) لا إلى المسكن، ولو كانت الإشارة إلى المسكن لقال: (أشار إلى مسكن عائشة) ولم يقل: (إلى جهة مسكن عائشة) والفرق بين التعبيرين واضح وجلي.

وهذه الرواية التي ذكرها أخرجها البخاري في كتاب فرض الخمس باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ<sup>(1)</sup> وليس كما زعم الرافضي أنها في كتاب الشروط.

وهذا الحديث قد جاء مخرجاً في كتب السنة من الصحيحين وغيرهما من عدة طرق، وبأكثر من لفظ، وقد جاء التصريح في هذه الروايات بأن الإشارة كانت إلى المشرق، وجاء النص فيها على البلاد المشار إليها بما يدحض دعوى الرافضي ويغني عن التكلف في الرد عليه

---

(1) انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري 6/210، ح 3104.

بأي شيء آخر.

وها هي ذي بعض روايات الحديث من عدة طرق عن

ابن عمر -رضي الله عنهما-.

فعن ليث عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه سمع رسول الله ﷺ وهو

مستقبل المشرق يقول: (ألا أن الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان).<sup>(1)</sup>  
وعن عبيد بن عمر قال: حدثني نافع عن ابن عمر: (أن رسول الله ﷺ قام عند باب حفصة فقال بيده نحو المشرق: الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان قالها مرتين أو ثلاثاً).<sup>(2)</sup>

وعن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: (وهو مستقبل المشرق، ها إن الفتنة ههنا، ها إن الفتنة ههنا، ها إن الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان).<sup>(3)</sup>  
وفي هذه الروايات تحديد صريح للجهة المشار إليها وهي جهة المشرق، وفيها تفسير للمقصود بالإشارة في الرواية التي ذكرها الرافضي.

- 
- (1) أخرجه البخاري في: (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق)، فتح الباري 13/45، ح 7093، ومسلم: (كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق...) 4/2228، ح 2905.  
(2) أخرجه مسلم: (كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق...) 4/2229.  
(3) أخرجه مسلم: (كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق...) 4/2229.

كما جاء في بعض الروايات الأخرى  
للحديث تحديد البلاد  
المشار إليها.

فعن نافع عن ابن عمر قال: (ذكر النبي ﷺ  
اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في  
يمننا، قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا<sup>(1)</sup> فأظنه  
قال في الثالثة: هناك المزلزل والفتن وبها  
يطلع قرن الشيطان).<sup>(2)</sup>

وعن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال:  
يا أهل العراق؟ ما أسألکم عن الصغيرة  
وأركبکم للكبيرة سمعت أبي عبد الله بن عمر  
يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الفتنة  
تجيء من ههنا وأومأ بيده نحو المشرق، من  
حيث يطلع قرنا الشيطان).<sup>(3)</sup>

وفي بعض الروايات جاء ذكر بعض من  
يقطن تلك البلاد من القبائل ووصف حال  
أهلها.

فعن أبي مسعود قال: (أشار رسول الله ﷺ  
بيده نحو اليمن فقال: ألا إن الإيمان ههنا، وإن  
القسوة وغلظ القلوب في

---

(1) قال الخطابي: «نجد من جهة المشرق ومن كان  
بالمدينة كان نجده بادية العراق، ونواحيها وهي  
مشرق أهل المدينة»، فتح الباري لابن حجر 13/47.

(2) أخرجه البخاري: (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ  
الفتنة من قبل المشرق)، فتح الباري 13/45، ح  
7094.

(3) أخرجه مسلم: (كتاب الفتن، باب الفتنة من  
المشرق...) 4/2229.

الفدادين.<sup>(1)</sup> عند أصول أذنا ب الإبل، حيث  
يطلع قرنا الشيطان في ربيعة ومضر.<sup>(2)</sup>

فدلت هذه الروايات دلالة قطيعة على  
بيان مراد النبي ﷺ من قوله: (الفتنة هاهنا) وأن  
المقصود بذلك بلاد المشرق، حيث جاءت  
الروايات مصرحة بهذا، كما جاء في بعضها  
وصف أهل تلك البلاد وتعيين بعض قبائلها، مما  
يظهر به بطلان ما ادعى الرافضي من أن  
الإشارة كانت إلى بيت عائشة، فإن هذا قول  
باطل، ورأي ساقط، لم يفهمه أحد وما قال به  
أحد سوى هذا الرافضي الحاقد. والذي يحمله  
على هذا هو بغضه لأم المؤمنين عائشة  
-رضي الله عنها- فعليه من الله ما يستحق  
وألبس الله بطعنه في الصحابة لباس المذل  
والخزي في الدنيا والآخرة.

**وأما قوله:** كيف استحقت عائشة كل  
هذا التقدير والاحترام من أهل السنة  
والجماعة، لأنها زوج النبي ﷺ فزوجاته كثيرات  
وفيهن من هي أفضل من عائشة بتصريح  
النبي ﷺ.

(1) الفدّادون: الذين تعلوا أصواتهم في حروثهم ومواشيهم واحدهم: فدّاد وقيل هم المكثرون من الإبل. النهاية لابن الأثير 3/419.  
(2) أخرجه البخاري في: (كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شغف الجبال) فتح الباري 6/350، ح 3302، ومسلم: (كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان فيه) 1/71، ح 51.

**وجوابه:** أما كيف استحقت كل هذا التقدير فلما ثبت من فضائلها العظيمة الثابتة بالنصوص الصحيحة.

فمن ذلك تبراة الله تعالى لها من فوق سبع سموات، في آيات من كتاب الله تتلى إلى أن يأذن الله برفع كتابه من الأرض، وذلك في قول الله تعالى من سورة النور: {إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم} (1)  
إلى قوله: {الخبِيثات للخبِيثين والخبِيثون للخبِيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرؤن مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم} (2) فهذه الآيات من أكبر الأدلة على طهارتها، وشرفها، وعلو شأنها في الدين. ومن الأدلة على فضلها من السنة.

ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة  
-رضي الله عنها- أنها قالت: قال: رسول الله  
ﷺ يوماً: (يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام،  
قلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته، ترى  
مألاً أرى،

---

(1) سورة النور آية 11.

(2) سورة النور آية 26.

تريد رسول الله ﷺ<sup>(1)</sup>.

وعن أبي موسى الأشعري -قال: قال: قال  
رسول الله ﷺ: (كمل من الرجال كثير، ولم  
يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية  
امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء  
كفضل الثريد على سائر الطعام)<sup>(2)</sup>.

وعن هشام بن عروة عن عائشة قالت إن  
كان رسول الله ﷺ ليتفقد يقول: (أين أنا اليوم؟  
أين أنا غداً؟ استبطأ ليوم عائشة قالت: فلما  
كان يومي قبضه الله بين سحري ونحري)<sup>(3)</sup>.

---

(1) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
فضل عائشة -رضي الله عنها-)، فتح الباري 7/106،  
ح3768، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب في  
فضل عائشة -رضي الله عنها-) 4/1896.

(2) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
فضل عائشة -رضي الله عنها-)، فتح الباري 7/106،

ح3769، والجزء الأخير من الحديث وهو قوله: (فضل عائشة على النساء...) أخرجه البخاري أيضاً من طريق أنس ابن مالك في الباب نفسه برقم 3770، ومسلم في: (كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل عائشة -رضي الله عنها-) 4/1895، ح2446. (3) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة)، فتح الباري 7/107، ح3774، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل عائشة) 4/1893، ح2443.

وعن هشام بن عروة قال: (كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة قالت: عائشة: فاجتمع صواحيبي إلى أم سلمة فقلن: يا أم سلمة والله إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة وإنما نريد الخير كما تريده عائشة، فمري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا إليه حيث

كان أو حيث ما دار، قالت فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ قالت: فأعرض عني، فلما عاد إليّ ذكرت له ذلك فأعرض عني، فلما كان الثالثة ذكرت له فقال: يا أم سلمة لا تؤذييني في عائشة فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها).<sup>(1)</sup>

وعن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل قال: فأتيته فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، فقلت من





وعائشة محل نزاع كبير بين العلماء المحققين، وذلك أن العلماء متفقون على أن أفضل نساء الأمة، خديجة وعائشة وفاطمة، ثم اختلفوا بعد ذلك في المفاضلة بينهن -رضي الله عنهن-.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأفضل نساء هذه الأمة خديجة، وعائشة، وفاطمة، وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع»<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر: صحيح البخاري: (كتاب فضائل الصحابة، باب تزوج النبي ﷺ خديجة وفضلها)، فتح الباري 134-7/133، ح 3820، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة) 4/1887، ح 2432.  
(2) مجموع الفتاوى 4/394.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن خديجة وعائشة أمي المؤمنين أيهما أفضل؟ فأجاب: «بأن سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشاركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين، وتأثير عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين وتبليغه إلى

الأمة وإدراكها من العلم ما لم تشاركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها»<sup>(1)</sup>.

وقال ابن حجر: «وقيل انعقد الإجماع على  
أفضلية فاطمة وبقي الخلاف بين عائشة  
وخديجة»<sup>(2)</sup>.

وقال في شرح حديث أبي هريرة وأن  
جبريل أتى النبي ﷺ وأمره أن يقرأ خديجة  
السلام من ربها وفيه: «قال السهيلي: استدل  
بهذه القصة أبو بكر بن داود على أن خديجة  
أفضل من عائشة لأن عائشة سلم عليها  
جبريل من قبل نفسه، وخديجة أبلغها السلام  
من ربها، وزعم ابن العربي أنه لا خلاف في أن  
خديجة أفضل من عائشة، ورد بأن الخلاف  
ثابت قديماً، وإن كان الراجح أفضلية خديجة  
بهذا وبما تقدم»<sup>(3)</sup>.

---

(1) مجموع الفتاوى 4/393.

(2) فتح الباري 7/109.

(3) فتح الباري 7/139.

والمقصود هنا أن الخلاف بين العلماء في  
المفاضلة بين خديجة وعائشة مشهور، وليس  
المقام هنا مقام تحرير الخلاف في ذلك، وإنما  
القصد هو بيان بطلان دعوى الرافضي في  
زعمه أن النبي ﷺ قد نص على تفضيل خديجة  
على عائشة وصرح بذلك إذ لو حصل ذلك لما  
اختلف العلماء هذا الاختلاف الكبير في  
المفاضلة بينهم.

وعلى كل حال فليس فضل إحداهما على  
الآخرى بمطعن على المفضولة، بل في هذا  
أكبر دليل على علو مكانة هؤلاء النساء الثلاث  
(فاطمة وخديجة وعائشة) حيث إن الخلاف  
لم يخرج عنهن في أنهن أفضل نساء الأمة،  
وهذا نقيض ما قصده الرافضي الحاقدا، فإنه  
إنما أراد بتفضيل خديجة على عائشة تنقص  
عائشة وهذا من جهله وقله فهمه، فما الذي  
يضر عائشة لو كانت ثانية أو ثالثة نساء الأمة  
في الفضل، وهل هذا مدعاة لاحترامها  
وتقديرها أم للنيل منها والطمع فيها!! الحكم  
في هذا لك أيها القاريء وبه تعرف مدى ضلال  
هؤلاء الرافضة وبلادة أفهامهم وسخف  
عقولهم.

**دعوى الرافضي النص على خلافة علي  
بحديث:  
(من كنت مولاه فعلي  
مولاه)  
وأن ذلك من أسباب استبصاره والرد  
عليه**

**قال الرافضي ص161:** «أما الأسباب التي دعنتي للاستبصار فكثيرة جداً ولا يمكن لي في هذه العجالة إلا ذكر بعض الأمثلة منها:

**1- النص على الخلافة:**

لقد آليت على نفسي عند الدخول في هذا البحث أن لا أعتد إلا ما هو موثوق عند الفريقين، وأن أطرح ما انفردت به فرقة دون الأخرى...

والباحث في هذا الموضوع إذا تجرد للحقيقة فإنه سيجد النص على علي بن أبي طالب واضحاً جلياً كقوله ﷺ: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه). وهذا النص مجمع عليه من الشيعة والسنة...

أما الأجماع المدعى على انتخاب أبي بكر يوم السقيفة ثم مبايعته بعد ذلك في المسجد، فإنه دعوى بدون دليل، إذ كيف يكون الإجماع وقد تخلف عن البيعة علي والعباس وسائر بني هاشم، كما تخلف أسامة بن زيد، والزبير، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، والمقداد ابن الأسود، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وخزيمة بن ثابت وأبو بريدة الأسلمي، والبراء بن عازب، وأبي بن كعب، وسهل بن حنيف، وسعد بن عباد، وقيس بن سعد، وأبو أيوب الأنصاري، وجابر

بن عبد الله، وخالد بن سعيد، وغير هؤلاء  
كثيرون فأين الإجماع يا عباد الله؟  
**وجوابه:** أن هذا الحديث الذي ذكره وهو  
قوله ﷺ: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه) قد  
أخرجه أحمد والترمذي والحاكم<sup>(1)</sup> ولم يخرج  
أحد من أصحاب الصحاح، وقد اختلف العلماء  
في تصحيحه كما نقل ذلك أئمة أهل الشأن.  
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قوله:  
(من كنت مولاه فعلي مولاه) فليس في  
الصحاح لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع  
الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم  
الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم  
طعنوا فيه وضعفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل  
أنه حسنه، كما حسنه الترمذي، وقد صنف أبو  
العباس بن عقده مصنفًا

---

(1) أخرجه أحمد في المسند 1/84، 118، والترمذي:  
في (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي  
طالب) 5/633، ح 3713، وقال هذا حديث حسن  
صحيح، والحاكم في المستدرک 3/118، وقال  
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد حكم  
بصحة الحديث الشيخ الألباني في سلسلة الاحاديث  
الصحيحة 4/330، ح 1750.  
في جمع طرقه»<sup>(1)</sup>.

وقال ابن حزم: «وأما من كنت مولاه فعلي مولاه فلا يصح من طريق الثقات أصلاً»<sup>(2)</sup>.

وقد ذهب إلى تصحيح هذا الحديث الحاكم، ومن المعاصرين الشيخ الألباني<sup>(3)</sup>. والقصد أن العلماء اختلفوا في تصحيح الحديث، وهذا على خلاف ما ادعى الرافضي من أن الحديث موثق عند الفريقين، فإن من العلماء من ينكره ولا يرى صحته كما تقدم. وعلى القول بصحة الحديث فلا حجة فيه للرافضة في دعواهم أنه نص على خلافة علي، فإن الموالة المذكورة في الحديث هي (الموالة) التي ضد المعادة. لا (الولاية) التي هي الإمارة.

قال ابن الاثير في النهاية: «تكرر ذكر المولى في الحديث وهو اسم يقع على جماعة كثيرة فهو: الرب، والمالك، والسيد، والمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتابع، والجار، وابن العم، والحليف،

---

(1) منهاج السنة 7/319.

(2) الفصل 4/224.

(3) انظر: أقوالهم عند تخريج الحديث في الصفحة السابقة.

والعقيد، والصهر، والعبد، والمعتق، والمنعم  
عليه، وأكثرها قد جاءت  
في الحديث، فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه  
الحديث الوارد فيه، وكل من ولي أمراً أو قام  
به فهو مولاه ووليه، وقد تختلف مصادر هذه  
الأسماء (فالولاية) بالفتح في النسب،  
والنصرة، والمعتق، (والولاية) بالكسر في  
الإمارة والولاء المعتق، (والموالة) من وإلى  
القوم، ومنه الحديث (من كنت مولاه فعلي  
مولاه) يحمل على أكثر الأسماء المذكورة.  
قال الشافعي -رضي الله عنه - يعني بذلك  
ولاء الإسلام، كقوله تعالى: **{ ذلك بأن الله  
مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا  
مولى لهم }<sup>(1)»(2)</sup>**

وهذا المفهوم اللغوي المذموم ذكره ابن  
الأثير هنا للفظة الموالة في الحديث  
واستشهد له بقول الشافعي، هو الذي قرره  
العلماء المحققون في ردهم على الرافضة.  
قال أبو نعيم: «فإذا احتج بالأخبار وقال:  
قال رسول الله ﷺ من كنت مولاه فعلي مولاه،  
قيل له: مقبول منك، ونحن نقول وهذه فضيلة  
بيننا لعلي بن أبي طالب -ﷺ- ومعناه من كان  
النبي ﷺ مولاه فعلي والمؤمنون مواليه، دليل

ذلك قول الله تبارك وتعالى:

(1) سورة محمد آية 11.

(2) النهاية لابن الأثير 5/228.

**{والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض}** (1) ...

وإنما هذه منقبة من النبي ﷺ لعلي -  
وحت على محبته وترغيب في ولايته لما ظهر  
من ميل المنافقين عليه وبغضهم له، وكذلك  
قال ﷺ: (لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا  
منافق). (2) وحكي عن ابن عيينه أن علياً -  
وأسماء تخاصماً فقال علي لأسماء أنت  
مولاي فقال: لست لك مولى: إنما مولاي  
رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: (من كنت  
مولاه فعلي مولاه). وهذا كما يقول الناس:  
فلان مولى بني هاشم، ومولى بني أمية وإنما  
الحقيقة واحد منهم». (3)

ويقول شيخ الإسلام بعد أن ذكر تضعيف  
العلماء لهذا الحديث: ونحن نجيب بالجواب  
المركب، فنقول: إن لم يكن النبي ﷺ قاله فلا  
كلام، وإن كان قاله فلم يرد قطعاً الخلافة  
بعده، إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه، ومثل  
هذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مبيناً،  
وليس في الكلام ما يدل دلالة بينة على أن



## المراد به الخلافة، وذلك أن المولى

- (1) سورة التوبة آية 71.  
(2) رواه مسلم: (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الانصار  
وعلي -ؑ- من الإيمان) 1/86، ح 131.  
(3) الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم ص 217-220.

كالولي والله تعالى قال: **{إنما وليكم الله  
ورسوله والذين آمنوا}**<sup>(1)</sup>، وقال: **{وإن  
تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه  
وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة  
بعد ذلك ظهير}**<sup>(2)</sup> فبين أن الرسول ولي  
المؤمنين وأنهم مواليه أيضاً، كما بين أن الله  
وليّ المؤمنين وأنهم أولياؤهم، وأن المؤمنين  
بعضهم أولياء بعض، فالموالاتة ضد المعاداتة  
وهي تثبت من الطرفين، وإن كان أحد  
المتوالبين أعظم قدراً، وولايته إحسان  
وتفضل، وولاية الآخر طاعة وعبادة...

وفي الجملة فرق بين الولي والمولى  
ونحو ذلك وبين الوالي، فباب الولاية التي هي  
ضد العداوة شيء، وباب الولاية التي هي  
الإمارة شيء، والحديث إنما هو في الأولى  
دون الثانية، والنبى ﷺ لم يقل: من كنت واليه  
فعلي واليه، وإنما اللفظ: من كنت مولاه

فعلي مولاہ. وأما كون المولى بمعنى الموالى فهذا باطل، فإن الولاية تثبت من الطرفين، فإن المؤمنين أولياء الله وهو مولاہم<sup>(3)</sup>.  
فتبين أن المولاة التي أرادها النبي ﷺ هي مولاة الإسلام التي هي

---

(1) سورة المائدة آية 55.

(2) سورة التحريم آية 4.

(3) منهاج السنة 7/321-324.

ضد العداوة، والمستلزمة للمحبة والمناصرة، دون الولاية التي هي الإمارة، ولهذا ما استدل أحد من الصحابة لا علي ولا غيره بهذا الحديث على استخلاف علي، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل العلم المعتبر بأقوالهم في الأمة، وإنما استدل به الرافضة الذين هم أجهل الناس بمدلولات النصوص وأبعدهم عن الفهم الصحيح.

**وأما دعوى الرافضي** تأخر بعض الصحابة عن بيعة أبي بكر وذكر منهم: علياً، والعباس، وسائر بني هاشم، وأسامة بن زيد، والزيبر وسلمان، وأبا ذر، والمقداد، الخ من ذكر: فدعوى مجردة من الدليل وهو مطالب بصحة النقل على ما يقول، وأما ما أحال عليه من كتب التاريخ كتاريخ الطبري، وابن الأثير،

وتاريخ الخلفاء للسيوطي، فمعلوم لكل مطلع على هذه الكتب أن أصحابها لم يلتزموا صحة ما ينقلون فيها من أخبار، بل ينقلون الأخبار بأسانيدھا، ويرون أن الذمة تبرأ بذكر السند ليكون الباب مفتوحاً لمن أراد الدراسة والتحقيق، ولهذا يجد المطلع على هذه الكتب أن أصحابها قد ينقلون الروايات المتعارضة في المعنى في الموضوع الواحد لهذا السبب. على أنني تتبعت الكتب المذكورة فلم أجد أنها نقلت تخلف كل من ذكر عن بيعة أبي بكر، وإنما جاء في بعضها ذكر بعض الروايات التي فيها تخلف بعض الصحابة: كعلي، وطلحة، والزبير،

وسعد بن عبادة، عن البيعة كما في تاريخ الطبري.<sup>(1)</sup>

(2) وفي الكامل لابن الأثير: زيادة بني هاشم.)

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي: أن علياً والزبير تأخرا عن بيعة أبي بكر ثم إنهما جاءا فاعتذرا لأبي بكر وبايعا وقالوا: (ما غضبنا إلا لأنا أخرنا عن المشورة، وإنما نرى أبا بكر أحق الناس بها، إنه لصاحب الغار، وإنما لنعرف

شرفه وخيره، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة  
بالناس وهو حي<sup>(3)</sup>.  
والصحيح الثابت أن الصحابة اتفقوا قاطبة  
على استخلاف الصديق، على ما دلت على  
ذلك النقول الصحيحة وأقوال المحققين من  
أهل العلم.  
ففي صحيح البخاري من حديث عائشة  
الطويل في خبر البيعة لأبي بكر: (فقال عمر  
بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا  
إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه  
وبايعه الناس).<sup>(4)</sup>

---

(1) انظر: تاريخ الطبري 3/202,203,206.

(2) انظر: الكامل في التاريخ 2/325.

(3) تاريخ الخلفاء ص 80.

(4) أخرجه البخاري في (كتاب فضائل الصحابة، باب  
قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً) فتح الباري 7/19-  
20، ح 3668.

وروى الحاكم عن عبدالله بن مسعود قال:  
(ما رأى المسلمون  
حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون  
سيئاً فهو عند الله سييء، وقد رأى الصحابة  
جميعاً أن يستخلفوا أبابكر<sup>(1)</sup>.-) ﷺ

وأخرج النسائي والحاكم عن ابن مسعود -<sup>(1)</sup>- قال: (لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فأتاهم عمر بن الخطاب -<sup>(2)</sup>- فقال: يا معشر الأنصار أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبابكر أن يؤم الناس؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر، فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبابكر).<sup>(2)</sup> فدللت هذه الروايات الصحيحة على اتفاق الصحابة على بيعة أبي بكر وإجماعهم على ذلك، على ما صرح بذلك الصحابة -<sup>(3)</sup>-.

كما نقل هذا الإجماع غير واحد من الأئمة. فعن معاوية بن قرة -رحمه الله- قال: (ما كان أصحاب رسول الله ﷺ يشكون أن أبابكر خليفة رسول الله ﷺ، وما كانوا يسمونه إلا خليفة رسول الله ﷺ، وما كانوا يجتمعون على خطأ

---

(1) رواه الحاكم في المستدرک 3/83-84 وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(2) أخرجه النسائي في (كتاب الإمامة- ذكر الإمامة والجماعة) 2/58، والحاكم في المستدرک 3/70 وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وضلال).<sup>(1)</sup>

وعن الإمام الشافعي -رحمه الله- قال:  
(أجمع الناس على خلافة أبي بكر الصديق،  
وذلك أنه اضطر الناس بعد رسول الله ﷺ فلم  
يجدوا تحت أديم السماء خيراً من أبي بكر  
فولوه رقابهم).<sup>(2)</sup>

ويقول شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه  
الله-: «وأبو بكر بايعه المهاجرون  
والأنصار، الذين هم بطانة رسول الله ﷺ،  
والذين بهم صار للإسلام قوة وعز، وبهم قُهر  
المشركون، وبهم فتحت جزيرة العرب،  
فجمهور الذين بايعوا رسول الله ﷺ هم الذين  
بايعوا أبا بكر». <sup>(3)</sup>

ويقول أيضاً: «فلما اتفقوا على بيعته، ولم  
يقل أحد إنني أحق بهذا الأمر منه، لا قرشي ولا  
أنصاري، فإن من نازع أولاً من الأنصار لم تكن  
منازعته للصديق، بل طلبوا أن يكون منهم  
أمير، ومن قريش أمير، وهذه منازعة عامة  
لقريش، فلما تبين لهم أن هذا الأمر في  
قريش قطعوا المنازعة....»

ثم بايعوا أبا بكر من غير طلب منه، ولا  
رغبة بذلت لهم ولا رهبة، فبايعه المذنبين بايعوا  
الرسول تحت الشجرة، والذين بايعوه ليلة

---

(1) أورده السيوطي في تاريخ الخلفاء ص 77.

(2) المصدر نفسه.

(3) منهاج السنة 1/531.  
العقبة، والذين بايعوه لما كانوا يهاجرون إليه،  
والذين بايعوه لما كانوا يسلمون من غير  
هجرة كالطلاق، ولم يقل أحد قط إنى أحق  
بهذا الأمر من أبي بكر، ولا قاله أحد في أحد  
بعينه: إن فلاناً أحق بهذا الأمر من أبي بكر». (1)

وقال الحافظ ابن كثير-رحمه الله-: «وقد  
اتفق الصحابة -رضي الله عنهم- على بيعة الصديق في ذلك  
الوقت، حتى علي بن أبي طالب، والزبير ابن  
العوام». (2) ثم ساق الروايات الصحيحة الدالة  
على ذلك.

فثبت بهذا اتفاق الصحابة -رضي الله عنهم- وإجماعهم  
على بيعة أبي بكر -رضي الله عنه- كما دللت على ذلك  
الروايات الصحيحة عن الصحابة، وعن أئمة  
السلف من بعدهم، وما قرره العلماء  
المحققين في هذا.

ولا يقدر في هذا ما ثبت في صحيح  
البخاري من حديث عائشة -رضي الله عنها-  
أن علياً قد تخلف عن بيعة أبي بكر حياة  
فاطمة -رضي الله عنها- ثم إنه بعد وفاتها  
التمس مصالحة أبي بكر وبايعه معتذراً له بأنه  
ما كان ينافس أبا بكر في ما ساقه الله إليه من

أمر الخلافة، لكنه كان يرى له حق المشورة  
لقرابته من رسول الله ﷺ.

(1) منهاج السنة 6/454-455.

(2) البداية والنهاية 6/306.

(3) انظر صحيح البخاري (كتاب المغازي، باب غزوة  
خير) فتح الباري 7/493، ح 4240-4241.

فإن العلماء المحققين ذكروا أن هذه بيعة  
ثانية لإزالة ما كان قد وقع بسبب الميراث من  
وحشة، مع مبايعة علي لأبي بكر -رضي الله  
عنهما- في بداية الأمر:

قال ابن كثير -رحمه الله- بعد أن ساق  
بعض الروايات الدالة على مبايعة علي لأبي  
بكر في بداية عهده: «وهذا اللائق بعلي -  
والذي تدل عليه الآثار من شهوده معه  
الصلوات، وخروجه معه إلى ذي القصة بعد  
موت رسول الله ﷺ، كما سنورده، وبذله له  
النصيحة والمشورة بين يديه، وأما ما يأتي من  
مبايعته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد  
أبيها عليه السلام بستة أشهر، فذلك محمول  
على أنها بيعة ثانية أزال ما كان قد وقع من  
وحشة بسبب الكلام في الميراث، ومنعه  
إياهم ذلك بالنص من رسول الله ﷺ.»<sup>(1)</sup>

وقال ابن حجر في شرح حديث عائشة  
المشار إليه أنفاً: «وقد تمسك الرافضة بتأخر



علي عن بيعة أبي بكر إلى أن ماتت فاطمة، وهذيانهم في ذلك مشهور. وفي هذا الحديث ما يدفع حجتهم، وقد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره: (أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر) وأما ما وقع في مسلم عن الزهري أن رجلاً قال له: (لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا

---

(1) البداية والنهاية 6/306-307.

ولا أحد من بني هاشم) فقد ضعفه البيهقي بأن الزهري لم يسنده، وأن الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح، وجمع غيره بأنه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث كما تقدم، وعلى هذا فيحمل قول الزهري (لم يبايعه علي): في تلك الأيام على إرادة الملازمة له والحضور عنده، وما أشبه ذلك. فإن في انقطاع مثله عن مثله ما يوهم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته، فأطلق من أطلق ذلك، وبسبب ذلك أظهر علي المبايعة التي بعد موت فاطمة عليها السلام لإزالة هذه الشبهة»<sup>(1)</sup>.

**قلت:** ومما يشهد لصحة مبايعة علي والزيير لأبي بكر في بداية الأمر: ما رواه الحاكم من حديث إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، وفيه أن أبا بكر لما بوع خطب الناس وذكر من عدم حرصه على الخلافة، وعدم رغبته فيها إلى

قوله: (فقبل المهاجرون ما قال وما اعتذر به،  
قال  
علي -ؑ- والزيير: ما غضبنا إلا لأنا قد أخرجنا عن  
المشاورة، وأنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد  
رسول الله ﷺ إنه لصاحب الغار، وثاني اثنين وأنا  
لنعلم بشرفه وكبره، ولقد أمره رسول الله ﷺ  
بالصلاة بالناس  
وهو حي).<sup>(2)</sup>

---

(1) فتح الباري 7/495.  
(2) رواه الحاكم في المستدرک 3/70، ح 4422 وقال  
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه  
الذهبي.

وبهذا تندحض دعوى الرافضي في زعمه  
أن الصحابة لم يتفقوا على مبايعة أبي بكر،  
وإنكاره إجماع الصحابة على بيعته، وتبين أن  
ما استدل به من بعض الأخبار الواردة في  
كتب التاريخ بتخلف بعض الأفراد عن بيعة أبي  
بكر لا تثبت عند التحقيق، ولا تقوى على  
معارضة الروايات الصحيحة الدالة على إجماع  
الصحابة على بيعة  
أبي بكر التي تناقلها المحدثون في كتبهم،  
وحكموا عليها بالصحة والثبوت، وما نص عليه  
المحققون من أهل السنة من القطع بإجماع  
الصحابة على بيعة الصديق.

على أن خلافة أبي بكر لو لم ينعقد  
الإجماع عليها من الصحابة لم يكن ذلك قادحاً  
في صحتها، إذ أنه ليس من شرط البيعة  
إجماع الناس عليها ومبايعتهم جميعهم، كما  
هو مقرر عند العلماء في السياسة الشرعية.<sup>(1)</sup>

بل متى ما اتفق أهل الحل والعقد على  
رجل تمت له البيعة، ولزمت الجميع، وعلى  
هذا فلا يضر أبا بكر ولا يقدر في خلافته

---

(1) قال ابن جماعة: «ولا يشترط في أهل البيعة عدد  
مخصوص، بل من تيسر حضوره عند عقدها، ولا  
تتوقف صحتها على مبايعة أهل الأمصار، بل متى  
بلغتهم لزمهم الموافقة إذا كان المعقود له أهلاً  
لها». تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ص 53.  
تأخر بعض الأفراد عن بيعته بعد اتفاق جمهور  
الصحابة عليها، بل إن  
هذا - لو ثبت - لكان قدحاً في حق المتخلفين  
عن بيعته، لخروجهم عن الجماعة، وما اتفق  
عليه أهل الرأي فيهم.

ثم إن هذا الرافضي مع ادعائه عدم  
الإجماع على بيعة أبي بكر، وزعمه تخلف  
بعض الأفراد عنها لا يستطيع أن ينكر رجوع  
هؤلاء المتخلفين عن رأيهم، ودخولهم في  
البيعة بعد ذلك، بل إنه يعترف بهذا، وحينئذ

فلا حجة له في قول أو اجتهاد رجع عنه صاحبه إلى ما يرى أنه الحق والصواب، فكيف وقد حصل الإجماع والاتفاق على بيعة الصديق أول الأمر، وأتلفت عليه القلوب والأبدان من أول يوم.



## إتهام الرافضي أبا بكر بالظلم بمنعه فاطمة من الميراث

**قال الرافضي ص 164** ضمن أسباب استبصاره بزعمه:

«2- خلاف فاطمة مع أبي بكر:

وهذا الموضوع أيضاً مجمع على صحته من الفريقين فلا يسع المنصف العاقل إلا أن يحكم بخطأ أبي بكر، إن لم يعترف بظلمه وحيفه على سيدة النساء» الخ كلامه في هذا.

**قلت:** تقدم الرد عليه في هذه المسألة من أكثر من سبعة أوجه بينت فيها تفصيل هذه المسألة، وأن أبا بكر كان متمسكاً بالنص في عدم تسليم فاطمة ميراث رسول الله ﷺ،

وعلى هذا انعقد إجماع الصحابة بما فيهم أهل البيت، كما ثبت رجوع فاطمة عن قولها ومصالحتها لأبي بكر -رضي الله عنهما- فلترجع هذه المسألة في موضعها من البحث.<sup>(1)</sup>

---

(1) انظر ص 420-436 من هذا الكتاب.

## **دعوى الرافضي الإجماع على إمامة علي وفضله وعدم الإجماع على إمامة أبي بكر والرد عليه**

### **قال الرافضي ص 167:**

«3- علي أولى بالاتباع:

ومن الأسباب التي دعنتي للاستبصار وترك سنة الآباء والأجداد، الموازنة العقلية والنقلية بين علي بن أبي طالب وأبي بكر... وقد فتشت في كتب الفريقين فلم أجد إجماعاً إلا على علي بن أبي طالب، فقد أجمع على إمامته الشيعة والسنة في ما ورد من نصوص تثبتها مصادر الفريقين، بينما لا يقول بإمامة أبي بكر إلا فريق من المسلمين....

كما أن كثيراً من الفضائل والمناقب التي يذكرها الشيعة في علي بن أبي طالب لها سند ووجود حقيقي ثابت في كتب أهل السنة المعتمدة عندهم، ومن عدة طرق لا يتطرق إليها الشك، فقد روى الحديث في فضائل الإمام علي جمع غفير من الصحابة حتى قال أحمد ابن حنبل: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ من الفضائل كما جاء لعلي بن أبي طالب.

وقال القاضي إسماعيل والنسائي وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما جاء في علي.... أما بشأن أبي بكر فقد فتشت في كتب الفريقين فلم أجده في كتب أهل السنة والجماعة القائلين بتفضيله ما يوازي أو يعادل فضائل الإمام علي.

على أن فضائل أبي بكر المذكورة في الكتب التاريخية مروية عن ابنته عائشة، وقد عرف موقفها من الإمام علي، فهي تحاول بكل جهدها دعم أبيها ولو بأحاديث موضوعة، أو عن عبدالله بن عمر، وهو أيضاً من البعيدين عن الإمام علي، وقد رفض مبايعته بعدما أجمع الناس على ذلك، وكان يحدث: أن أفضل الناس بعد النبي أبو بكر ثم عمر ثم

عثمان ثم لا تفاضل، والناس بعد ذلك سواسية، يعنى هذا الحديث أن عبدالله بن عمر جعل الإمام علياً من سوقة الناس كأى شخص عادي ليس له فضل ولا فضيلة...»

**والجواب:** أن هذا الكلام قد تضمن من الافتراء، والكذب، والظلم، والبغي الشيء العظيم، مما يعلمه من له أدنى اطلاع على سيرة الصحابة ووقف على النصوص، وأقوال أهل العلم في ذلك، ولولا ما أعلم من سخف عقول هؤلاء الرافضة، وخسة طباعهم، وقلة حيائهم، وعظيم جرأتهم على الكذب والبهتان، لتعجبت أن يصدر هذا الكلام من عاقل يزعم أنه يستند في بحثه للنصوص الصحيحة، ويدعى التحقيق العلمى المتجرد، يخاطب الناس بهذا الكلام الذي يعلم الخاص والعام أنه محض كذب وافتراء.

فقوله فتشت في كتب الفريقين فلم أجد إجماعاً إلا على علي بن أبي طالب، فقد أجمع على إمامته السنة والشيعة، بينما لا يقول بإمامة أبي بكر إلا فريق من المسلمين.

فهذا القول مع ما تضمنه من الكذب فهو ليس بحجة على ما ادعى من بطلان خلافة أبي بكر، إذ ليس من شرط صحة خلافة أبي بكر إجماع كافة الفرق عليها، ونظير هذا القول قول اليهود للمسلمين: اتفقنا على

صحة نبوة موسى ﷺ، واختلفنا في نبوة محمد ﷺ، فدل هذا على صحة نبوة ما اتفقنا عليه، وبطلان نبوة ما اختلفنا فيه، وكذلك لو قال النصارى للمسلمين مثل هذا في عيسى ومحمد صلى الله عليهما وسلم، فمعلوم أن هذا القول فاسد من أصله، فكذلك قول الرافضي هذا فاسد كفساد قول اليهود والنصارى على حد سواء.

وقد نبه على هذا في الرد على الرافضة الإمام الدهلوي في التحفة الإثني عشرية قال: «ومن مكايدهم أنهم يقولون: إن فضائل أهل البيت وما روي في إمامة الأمير متفق عليه عند الفريقين بخلاف فضائل الخلفاء الثلاثة فهي مختلف فيها، فينبغي للعاقل أن يختار ما اتفق عليه بموجب (دع ما يريك إلى ما لا يريك). والجواب: أن شبهتهم هذه كشبهة اليهود والنصارى في قولهم: إن نبوة موسى وعيسى متفق عليها عند الفريقين، بخلاف نبوة محمد ﷺ، والذي يزيل هذه الشبهة هو أن الأخذ بالمتفق عليه وترك المختلف فيه إنما يكون بمقتضى العقل لو لم يوجد دليل آخر، فإن وجد فلا التفات للاتفاق والاختلاف».

(1)



**قلت:** وهذه القاعدة على فسادها فإن مقدمتها التي بنيت عليها غير مسلمة، فليس صحيحاً أن الأمة اتفقت على إمامة علي واختلفت في إمامة أبي بكر، وبيان ذلك من وجهين:

**الوجه الأول:** أنه بالنظر إلى مواقف عامة المسلمين من السنة والشيعية، ومن عداهم من فرق الأمة، يظهر بطلان هذه الدعوى بل صحة خلافها، وهو أن الأمة قد اتفقت على إمامة أبي بكر أكثر مما اتفقت على إمامة علي، بل لا يعرف من خالف في إمامة أبي بكر إلا الرافضة، بينما خالف في إمامة علي كثير من الخلق حتى زعمت بعض الفرق نسبته للكفر والردة كالخوارج، واعتقدت فيه بعض الطوائف الفسقة كالنواصب وأضرابهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مقررًا هذا الأمر في معرض رده على الرافضي في دعواه الاتفاق على إمامة علي وأنه نزّهه الموافق والمخالف:

«هذا كذب بين، فإن علياً -ﷺ- لم ينزهه المخالفون، بل القادحون في علي طوائف متعددة، وهم أفضل من القادحين في

---

(1) مختصر التحفة الإثني عشرية ص 36.

أبي بكر وعمر وعثمان، والقادحون فيه أفضل من الغلاة فيه، فإن الخوارج متفقون على كفره، وهم عند المسلمين كلهم خير من الغلاة الذين يعتقدون إلهيته أو نبوته، بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خير عند جماهير المسلمين من الرافضة الإثني عشرية الذين اعتقدوه إماماً معصوماً، وأبو بكر وعمر وعثمان ليس في الأمة من يقدر فيهم إلا الرافضة. والخوارج المكفرون لعلي يوالون أبا بكر وعمر ويترضون عنهما، والمروانية الذين ينسبون علياً إلى الظلم، ويقولون: إنه لم يكن خليفة، يوالون أبا بكر وعمر مع أنهما ليسا من أقاربهم فكيف يقال: إن علياً نزهه المؤلف والمخالف بخلاف الخلفاء الثلاثة. ومن المعلوم أن المنزهين لهؤلاء أعظم وأكثر وأفضل، وأن القادحين في علي حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة، وهم أعلم من الرافضة وأدين، والرافضة عاجزون معهم علماً ويداً، فلا يمكن للرافضة أن تقيم عليهم حجة تقطعهم بها، ولا كانوا في القتال منصورين عليهم»<sup>(1)</sup>.

فظهر بهذا أن الذين يصححون إمامة أبي بكر ويعتقدون عدالته أكثر من القائلين بإمامة علي واعتقاد عدالته، بل إنه لم يقدر في

## إمامة

(1) منهاج السنة 8-5/7.

أبي بكر وعدالته إلا الرافضة دون سائر فرق الأمة، بينما يقدر في إمامة علي وعدالته بل إسلامه بعض الفرق الذين هم أعلم بدين الله وأقوم من الرافضة وإن كانوا ضالين في اعتقادهم في علي -.

**الوجه الثاني:** أنا لا نسلم موافقة أهل السنة للرافضة فيما تعتقده في إمامة علي - رضي الله عنه -.

فالرافضة تعتقد في علي أنه وصي النبي ﷺ وخليفته على الأمة مباشرة، وأن الخلفاء قبله كانوا مغتصبين لهذا الحق، ظالمين لعلي وأن خلافتهم غير شرعية.

وأما أهل السنة فيعتقدون في علي أنه الخليفة الرابع بعد الخلفاء الثلاثة، وهم أبو بكر وعمر وعثمان، ويضللون من اعتقد تقدمه على واحد من هؤلاء فشتان بين العقيدتين.

وعلي هذا فليس بين أهل السنة والرافضة أي اتفاق في هذه المسألة إلا على عدالة علي وأنه خليفة راشد، وبالتالي فهم لا ينتفعون من تقرير هذه القاعدة إلا على إثبات عدالة علي وخلافته، وتبقى بقية معتقداتهم في علي التي هي محل نزاع بينهم وبين سائر

فرق الأمة مفتقرة إلى الدليل خارجة عن هذه القاعدة التي قعدوها.  
وبهذا يظهر لك أيها القارىء بطلان دعوى الرافضي في احتجاجه بمبدأ الاتفاق والاختلاف عند أهل السنة والرافضة، وأن هذه حجة داحضة وشبهة زائفة بما تقدم ذكره. هذا مع كذبه في دعوى اتفاق الأمة على خلافة علي واختلافها في خلافة أبي بكر مما يظهر من خلاله فساد قوله وسقوط حجته جملة وتفصيلاً.

**أما ما ادعاه** من أنه فُتِّش في كتب أهل السنة فلم يجد لأبي بكر من الفضائل ما يوازي فضائل علي.

**فجوابه:** أنه بقوله هذا يكشف للناس عن جهله الفاضح فيما ادعاه أو كذبه الواضح فيما عزاه، فإن المنازع في هذه المسألة كمن ينازع في طلوع الشمس في رابعة النهار حتى إن سلف هذا الرافضي مع عظيم جهلهم، وكثرة كذبهم، لا أعلم - بحسب ما اطلعت عليه من أقوالهم - أنهم قالوا بقول هذا الرجل، وإنما يزعم عامتهم أن ما اشتهر في كتب السنة من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان موضوعة مكذوبة، ولا يجترؤون على ما اجترأ عليه من الكذب والبهتان، وما على القارئ الراغب في الوقوف على كذب هذا الرافضي وتزويره، إلا أن

يتصفح أقرب ما لديه من كتب أهل السنة في الحديث - وأشهرها الصحيحان والسنن - ويقارن بين ماجاء فيها من الأحاديث في فضائل أبي بكر وفضائل علي ليقف بنفسه على حقيقة الأمر ومبلغ هذا الرفض من العلم.

وسأورد فيما يلي أمثلة لبعض هذه الأحاديث الثابتة في فضائل أبي بكر ومناقبه، التي لم يشاركه فيها أحد من الصحابة لا علي ولا من هو أفضل من علي (كعمر وعثمان) ليعلم بهذا بطلان دعوى الرفض في هذا الأمر: فمن ذلك:

مارواه الشيخان من حديث أبي سعيد الخدري قال: (خطب رسول الله ﷺ الناس وقال: إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ذلك العبد ما عند الله، قال: فبكى أبو بكر فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خير فكان رسول الله ﷺ هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله ﷺ: إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين في المسجد باب إلا سدّ إلا باب أبي بكر).<sup>(1)</sup>

وفي الصحيحين أيضاً من حيث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ بعثه علي

جيش ذات السلاسل، قال: (فأتيته، فقلت:  
أي الناس أحب إليك، قال: عائشة، فقلت:  
من الرجال؟ قال: أبوها، قلت: ثم من؟ قال:  
ثم عمر بن الخطاب فعدّ رجالاً).<sup>(2)</sup>

(1) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
قول النبي ﷺ سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر) فتح  
الباري 7/12، ح3654، ومسلم: (كتاب فضائل  
الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق -ﷺ-)  
4/1854، ح2382.

(2) رواه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً فتح الباري 7/18،  
ح3662، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من  
فضائل أبي بكر)، 4/1856، ح2384.

ومن حديث أبي الدرداء قال: (كنت  
جالساً عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذاً  
بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي  
ﷺ: أمأ صاحبكم فقد غامر فسلم وقال:  
يا رسول الله إني كان بيني وبين ابن الخطاب  
شيء فأسرعت إليه ثم ندمت، فسألته أن  
يغفر لي فأبى عليّ فأقبلت إليك، فقال: يغفر  
الله لك يا أبا بكر ثلاثاً، ثم إن عمر ندم فأتى  
منزل أبي بكر فسأل: أثم أبو بكر؟ فقالوا: لا  
فأتى النبي ﷺ فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر حتى  
أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه، فقال:  
يا رسول الله والله أنا كنت أظلم (مرتين)

فقال النبي ﷺ: إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي (مرتين) فما أوزي بعدها.<sup>(1)</sup>

قال ابن شاهين بعد ما روى الحديث: «تفرد أبو بكر الصديق بهذه الفضيلة لم يشركه فيها أحد».<sup>(2)</sup>

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك عن أبي بكر -ﷺ- قال: (قلت للنبي ﷺ وأنا في الغار: لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب: (فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً)، فتح الباري 7/18، ح 3661.

(2) كتاب اللطيف لابن شاهين ص 157. فقال: ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما).<sup>(1)</sup> وفي الصحيحين من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال: (لقد هممت -أو أردت- أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد، أن يقول القائلون، أو يتمنى المؤمنون، ثم قلت: يا أبا بكر فليصل المؤمنون أو يدفع الله ويأبى المؤمنون).<sup>(2)</sup>

ومن حديث أبي موسى الأشعري قال: مرض رسول الله ﷺ فاشتد مرضه فقال: (مروا أبا بكر فليصل بالناس، فقالت عائشة:

يارسول الله إن أبا بكر رجل رقيق متى يقيم مقامك لا يستطيع أن يصلي بالناس، فقال: مري أبا بكر فليصل بالناس، فإنكن صواحب يوسف قال فصلى بهم أبو بكر حياة رسول الله ﷺ).<sup>(3)</sup>

وقد شهد له الصحابة بأنه كان أفضلهم ومنهم علي -

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب المهاجرين وفضلهم...) فتح الباري 7/8، ح 3653، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر) 4/1854، ح 2381.

(2) أخرجه البخاري في: (كتاب المرضى، باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع...)، فتح الباري 10/123، ح 5666، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر) 4/1857، ح 2387.

(3) أخرجه مسلم: (كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر) 1/316، ح 420.

على ما روى البخاري من حديث محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: (أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين).<sup>(1)</sup>



وفي خبر البيعة قال عمر لأبي بكر: (...  
أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ)<sup>(2)</sup>،  
وكان ذلك بحضور جمع من الصحابة فلم ينكر  
ذلك أحد فكان إجماعاً.

وعن ابن عمر قال: (كنا في زمن النبي ﷺ  
لانعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر ثم عثمان ثم  
نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم)<sup>(3)</sup>.  
فهذه نماذج مما ورد في فضل أبي بكر  
الصديق -ﷺ- من المناقب والفضائل العظيمة  
التي لم يشاركه فيها غيره، مما جاء في  
الصحيحين أو أحدهما فقط من غير استقصاء  
لذلك، فكيف مع

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً...)، فتح الباري  
7/20، ح 3671.

(2) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً...)، فتح الباري  
7/20، ح 3668.

(3) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
مناقب عثمان بن عفان...)، فتح الباري 7/53-54، ح  
3697.

الاستقصاء!! فكيف بما جاء في غيرهما!!  
وأما ما جاء في كتب السنة عامة من فضائله  
الأخرى التي شاركه فيها بعض الصحابة كعمر

- وبقية الخلفاء فإنها أجل من أن تستوعب في هذا المقام.
- وأشير هنا إلى ما تضمنته الأحاديث المتقدمة من تلك المناقب التي اختص بها دون غيره من عامة الصحابة فمنها:
- 1- قول النبي ﷺ في حقه: إنه أمن الناس عليه في صحبته وماله.
  - 2- قول النبي ﷺ في حقه (لو كنت متخذاً غير ربي خليلاً لا اتخذت أبا بكر).
  - 3- أمر النبي ﷺ أن تسد الأبواب في المسجد إلا بابه.
  - 4- إخبار النبي ﷺ أنه أحب الرجال إليه، وابنته أحب النساء إليه.
  - 5- غضب النبي ﷺ له حتى تمعر وجهه، وانتصاره له، واستغفاره له ثلاثاً.
  - 6- إخبار النبي ﷺ أنه صدقه من غير تردد ولا شك، بعد ما كذبه قومه.
  - 7- قول النبي ﷺ في حقه: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) ولم يقل ذلك لأحد غيره، مما يدل على اختصاصه من الصحبة بما لم يبلغه غيره.
  - 8- أنه صاحب النبي ﷺ في الهجرة وثاني اثنين في الغار، وقول النبي ﷺ له: (ما ظنك باثنين الله ثالثهما).

**9-** إرشاد النبي ﷺ لاستخلافه، وهمّه أن يكتب بذلك كتاباً، ثم تركه ذلك ثقة بالله وبقيناً. وأن الله يأبى غير ذلك ويأبى المؤمنون غيره، وهذا من أعظم مناقبه، وأنه لا يختلف في فضله بعد النبي ﷺ.

**10-** شهادة الصحابة له بما فيهم علي -عليه السلام- أنه خير الناس بعد النبي ﷺ، وشهادة عمر له بأنه: سيدهم، وخيرهم، وأحبهم إلى رسول الله ﷺ، في جمع كبير من خيار الصحابة، فلم ينكر ذلك عليه أحد فدل على إجماعهم على ذلك.

**11-** تقديم النبي ﷺ له في الصلاة وصلاته بالناس في حياة النبي ﷺ.

فهذه المناقب لم يشارك الصديق فيها أحد من الصحابة على الإطلاق، لا علي ولا غيره، فكيف يدعي هذا الرافضي أنه فتش في كتب أهل السنة فلم يجد لأبي بكر من الفضائل ما يثبت لعلي، مع أن هذه الأحاديث قد جاءت في الصحيحين وهي مشهورة، لا تكاد تخفى على أحد من صغار طلاب العلم فكيف بمن يدعي البحث والتحقيق العلمي.

ومقارنة بما ثبت في حق أبي بكر من الفضائل التي لم يشاركه فيها غيره، فينبغي أن يعلم أن ما ثبت في حق علي -عليه السلام- من

الفضائل ليست هي من خصائصه، بل قد يشاركه فيها غيره من الصحابة، وذلك أن من أجل ما ثبت في حق علي من الفضائل:

حديث سعد بن أبي وقاص في صحيح مسلم أنه قال وقد ذكر عنده علي بن أبي طالب: (أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له خَلِّقَهُ في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي، وسمعتة يقول يوم خيبر لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها فقال: ادعوا لي علياً فأتي به أرمد فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: { **فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ** }<sup>(1)</sup>، دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي.)<sup>(2)</sup>

فهذا الحديث مع ما فيه من المناقب العظيمة لعلي بن أبي طالب، إلا أنها ليست مما اختص به علي غيره من الصحابة،

كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(1) سورة آل عمران آية 61.  
(2) أخرجه مسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب) 4/1871.  
قال بعد أن ذكر الحديث: «فهذا حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه وفيه ثلاث فضائل لعلي لكن ليست من خصائص الأئمة، ولا من خصائص علي، فإن قوله وقد خلفه في بعض مغازية فقال له علي: يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لاني بعدي ليس من خصائصه، فإنه استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاستخلاف أكمل من غيره، ولهذا قال علي: اتخلفني مع النساء والصبيان... فبين له النبي ﷺ أن الاستخلاف ليس نقصاً ولا غضاضة فإن موسى استخلف هارون على قومه لأمانته عنده، وكذلك أنت استخلفتك لأمانتك عندي، لكن موسى استخلف نبياً، وأنا لاني بعدي، وهذا تشبيه في أصل الاستخلاف فإن موسى استخلف هارون على جميع بني إسرائيل، والنبي ﷺ استخلف علياً على قليل من

المسلمين، وجمهورهم استصحبهم في الغزاة، وتشبيهه بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر، هذا بإبراهيم وعيسى، وهذا بنوح وموسى، فإن هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي، مع أن استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه تشبيه، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص.

وكذلك قوله: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا، فقال: ادعولي علياً، فأتاه وبه رمد فبصق في عينيه ودفع الراية إليه ففتح الله على يديه، وهذا الحديث أصح ما روي لعلي من الفضائل أخرجاه في الصحيحين من غير وجه، وليس هذا الوصف مختصاً بالأئمة ولا بعلي، فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين يتبرؤون منه ولا يتولونه، ولا يحبونه، بل قد يكفرونه أو يفسقونه،

كالخوارج فإن النبي ﷺ شهد له بأنه يحب الله  
ورسوله، ويحبه الله ورسوله...  
وكذلك حديث المباهلة شركه فيه فاطمة،  
وحسن، وحسين، كما شركوه في حديث  
الكساء، فعلم أن ذلك لا يختص بالرجال،  
ولا بالذكور، ولا بالأئمة، بل يشركه فيه المرأة  
والصبي»<sup>(1)</sup>.

وكذلك ما جاء في حق علي - م م ن  
فضائل في أحاديث أخرى لا يعني اختصاصه  
بها، كقول النبي ﷺ في حقه: (أنت مني وأنا  
منك)<sup>(2)</sup>، بل قد تثبت لغيره.

---

(1) منهاج السنة 5/42-45، وانظر: أيضاً تقرير شيخ  
الإسلام لهذه المسألة في منهاج السنة 5/13-36،  
421-8/419.

(2) أخرجه البخاري في: (كتاب المغازي، باب عمرة  
القضاء)، فتح الباري 7/499، ح 4251.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن قوله  
لعلي: (أنت مني وأنا منك) ليس من  
خصائصه، بل قال ذلك للأشعريين، وقاله  
لجليب وإذا لم يكن من خصائصه بل قد  
شاركه في ذلك غيره، من هو دون الخلفاء  
الثلاثة في الفضيلة، لم يكن دالاً على  
الأفضلية ولا على الإمامة»<sup>(1)</sup>.

ونظير هذا قول النبي ﷺ له: (إنه لا يحبك إلا  
مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)<sup>(2)</sup> فهو ليس من

خصائصه لأنه ثبت أنه قال مثل هذا للأنصار، فعن البراء بن عازب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول للأنصار: (لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله).<sup>(3)</sup>

قال أبو نعيم بعد ذكر حديث: (لا يحبك إلا مؤمن...) قلنا: «هكذا نقول وهذه من أشهر الفضائل وأبين المناقب لا يبغضه إلا منافق ولا يحبه إلا مؤمن ولو أوجب هذا الخبر خلافة، لوجبت إذا

---

(1) منهاج السنة 5/30، وقد ذكر شيخ الإسلام هذا الكلام مفصلاً مع ذكر الأدلة عليه المشار إليها هنا قبل ذلك، انظره: في الكتاب نفسه 5/28-29.

(2) أخرجه مسلم من حديث علي -رضي الله عنه-: (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي -رضي الله عنه- من الإيمان) 1/86، ح 78.

(3) أخرجه مسلم: (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان) 1/85، ح 75.

الخلافة للأنصار، لأنه قال مثله في الأنصار»<sup>(1)</sup> ثم ساق الحديث.

فهذه أعظم فضائل علي -رضي الله عنه- ومن أقبه الثابتة في الأحاديث الصحيحة قد تبين عدم اختصاصه بها دون غيره، بل قد ثبت مثلها في حق من هو دون أبي بكر في الفضل، في حين أن ما ثبت لأبي بكر من الفضائل لم يشاركه



فيها أحد لا علي ولا من هو أفضل منه، على ما تقدم تقريره بالأدلة الصحيحة الصريحة، الدالة على بطلان دعوى الرافضي وظهور كذبه.

**وأما ما نسبته الرافضي لأحمد -رحمه الله-** أنه قال: (ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ من الفضائل كما جاء لعلي).

**فهذا إن ثبت** عن الإمام أحمد فمحمول على مجموع ما روى من الصحيح والضعيف، وهذا لا يخالف ما هو مقرر عندنا، وأما الصحيح فلا يمكن أن يكون كذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقول من قال: صح لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره كذب، لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث، لكن قد يقال: روى له ما لم يرو لغيره لكن أكثر ذلك من نقل من عُلم كذبه وخطؤه». (2)

---

(1) الرد على الرافضة ص 244.

(2) منهاج السنة 8/421.

وكذلك ما نقله الرافضي عن باقي الأئمة كالقاضي إسماعيل والنسائي وأبي علي النيسابوري فهو كما قال شيخ الإسلام فإن كان المقصود بالمنقول الصحيح فلا يمكن أن يثبت ذلك عن الأئمة، لأن الواقع يشهد بخلاف

هذا، وإن كان المقصود من ذلك مجموع المنقول من الصحيح وغيره فلذلك وجه. والسبب والله أعلم في كثرة ما يروى من فضائل علي، سواء من الصحيح، أو الضعيف، أو الموضوع، يرجع إلى أمرين:

**الأول:** انتساب الرافضة لعلي -عليه السلام- ودعواهم محبته، ووضعهم كثيراً من الروايات الموضوعة في فضائله، على ما هو معلوم من كتبهم، وعلى ما صرح به العلماء المشتغلون بالحديث ونقده.

يقول ابن الجوزي: «وغلوا الرافضة في حب علي -عليه السلام- حملهم على أن وضعوا أحاديث كثيرة في فضائله أكثرها تشينه وتؤذيه». (1)

**الثاني:** ما ذكره ابن حجر -رحمه الله- في الفتح بعد نقله الأثر المتقدم، المنسوب لأحمد ولبعض الأئمة حيث قال: «وكان السبب في ذلك أنه تأخر ووقع الاختلاف في زمانه، وخروج من خرج عليه، فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه، من كثرة من كان بينها من الصحابة، رداً على من خالفه، فكان الناس طائفتين، لكن المبتدعة قليلة جداً،

---

(1) تلبس إبليس ص 136.

ثم كان من أمر علي ما كان فنجمت طائفة أخرى حاربوه ثم اشتد الخطب فتنقصوه،

واتخذوا لعنه على المنابر سنة، ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه، مضموماً ذلك منهم إلى عثمان، فصار الناس في حق علي ثلاثة: أهل السنة، والمبتدعة من الخوارج، والمجاريين له من بني أمية وأتباعهم، فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله، فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف في ذلك، وإلا فالذي في نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل إذا حرر بميزان العدل، لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلاً»<sup>(1)</sup>.

**وأما قول الرافضي** إن فضائل أبي بكر مروية عن ابنته عائشة وقد عرف موقفها من علي، أو عن ابن عمر وهو من البعيدين عن علي.

**فهذا من أظهر الكذب وأوضحه:** فإن فضائل أبي بكر قد نقلها كثير من الصحابة، ليست مقصورة على واحد أو اثنين أو قريباً من ذلك، فضلاً أن يدعى أنها محصورة فيما نقلته عائشة أو ابن عمر، وهذه كتب السنة وفي مقدمتها الصحيحان تشهد بصحة هذا، فما على طالب الحق إلا أن يرجع إليها ليقف على جليلة الأمر بنفسه. ويكفي دلالة على هذا أن ما تقدم نقله من النصوص في فضل أبي بكر

(1) فتح الباري 7/71.

والتي تضمنت أكثر من عشر مناقب هي من خصائص أبي بكر التي لم يشاركه فيها غيره ليست مقصورة في روايتها على من ذكر، بل لم ترو عائشة منها إلا حديثاً واحداً وهو إرادة النبي ﷺ أن يكتب لأبي بكر كتاباً بالوصية له، والإشارة لاستخلاف أبي بكر ثابتة بأحاديث أخرى من غير طريق عائشة، كحديث جبير بن مطعم في قصة المرأة التي جاءت للنبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه فقالت: (يارسول الله أرأيت إن جئت فلم أجدك قال: إن لم تجدني فأتي أبا بكر)، وهذا الحديث في الصحيحين<sup>(1)</sup> وكحديث حذيفة الذي في السنن أن النبي ﷺ قال: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)<sup>(2)</sup>، وأما ابن عمر فقد روى حديثاً واحداً أيضاً في تقديم الصحابة لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان<sup>(3)</sup>، وهذا ثابت دون ذكر عثمان، من طريق محمد بن الحنفية

---

(1) أخرجه البخاري: (كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً)، فتح الباري 7/17، ح 3659، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر) 4/1856، ح 2386.  
(2) أخرجه الترمذي في: (كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر) 5/609، ح 3662، وابن ماجه: (في المقدمة، باب في فضائل أصحاب

رسول الله ﷺ (1/37، ح 97، والحاكم في  
المستدرک 3/79، وصححه ووافقه الذهبي،  
وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة  
3/233، رقم 1233، وفي صحيح ابن ماجه 1/23، ح  
80.

(3) تقدم تخريجه ص 488.

عن أبيه علي بن أبي طالب وأن أفضل الناس  
بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر.<sup>(1)</sup>

وأما بقية الأحاديث فقد رواها عدد من  
الصحابة منهم علي بن أبي طالب، وأبو سعيد  
الخدري، وعمرو بن العاص، وأبو الدرداء،  
وأنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري علي ما  
تقدم نقل أحاديثهم أنفاً، كما روى فضائل أبي  
بكر من غير هؤلاء جمع كبير من الصحابة،  
منهم علي سبيل المثال لا الحصر: عمر بن  
الخطاب، والمبراء ابن عازب، وابن عباس،  
وعبد الله بن الزبير، وعمار بن ياسر،  
وأبو هريرة، وعبد الله ابن عمرو، وعبد الله بن  
مسعود، وحذيفة، وعمرو بن عنبسة، وأبو  
أمامة، وجابر بن عبد الله، وسفيانة (مولى أم  
سلمة)، وأبو بكر، وغيرهم ممن يصعب  
حصرهم<sup>(2)</sup> وإنما ذكرت هنا بعض ما يستدل به  
علي كذب الرافضي في دعواه: أنه لم يرو  
فضائل أبي بكر إلا عائشة وابن عمر - رضي  
الله عنهما -.

(1) تقدم تخريجه ص 488.  
(2) انظر: الأحاديث في فضائل أبي بكر بالإضافة إلى ما تقدم تخريجه في الصحيحين: في سنن أبي داود: (كتاب السنة، باب في التفضيل، وباب الخلفاء) 31-5/24، وسنن الترمذي: (كتاب المناقب، باب مناقب

أبي بكر الصديق، وباب في مناقب أبي بكر وعمر) 617-5/606، والمستدرک للحاکم 3/64-86. على أنه لو اقتضت فضائل أبي بكر على روايتهما فليسا متهمين في روايتهما، فكون عائشة ابنة أبي بكر ليس قادحا في قبول ما تروي من فضائله، لأن عدالة الصحابة أمر مقطوع به، فكيف بأم المؤمنين عائشة على ما هي عليه من وفور العلم والدين، والقرب من رسول الله ﷺ، واتهام هذا الأثيم أم المؤمنين بوضع الأحاديث في فضائل أبيها، هذا من أعظم البهتان، الذي نسأل الله تعالى أن يجازيه به جزاء وفاقاً. وأما اتهامه ابن عمر بهذه التهمة أيضاً، مدعياً أنه كان من البعيدين عن علي فهذه فرية أخرى لا تقل عن سابقتها، ودعوى مجردة من أي دليل.

ولو أخذنا بمقياس الرافضي هذا في نقد الروايات، لكان هذا وارداً على ما يروي في فضل علي من الأحاديث التي نقلها أبناؤه وأهل بيته، ومن تدعى الرافضة تشيعهم له

من الصحابة، بل ما يروي علي نفسه من فضائله كقوله: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)<sup>(1)</sup> فإن كانت عائشة -رضي الله عنها- متهمة في ماروته من فضائل أبيها -رضي الله عنهما- فالتهمة واردة هنا على علي، وأبنائه، وأهل بيته، ومن يُدعى تشيعهم له، فيما ينقلونه من فضائله، بل إن التهمة في الوضع

---

(1) تقدم تخريجه ص 494.

لعلي أقوى من التهمة في الوضع لأبي بكر، ذلك أن أبا بكر لم تختلف الأمة عليه، ولم تفرق عنه، بل كانت مجتمعة عليه، ولم تشك في فضله، فما كان محتاجاً لهذا أصلاً، بخلاف علي فإن الأمة افتقرت في عهده، وقاتلته طائفة منها، وتنكرت له طوائف من أهل البدع ففسقه أقوام، وكفره آخرون فكان محتاجاً لما يجمع الناس عليه، وكان الدافع لدى محبيه وشيعته أقوى في الوضع له، من المدافع لأهل بيت أبي بكر في الوضع له بل إن الثاني منعداً تماماً لعدم الحاجة إليه، ولهذا فإن الموضوع في فضل علي -ﷺ- من الأحاديث أكثر بكثير مما وضع في فضل أبي بكر أو غيره من الصحابة، لكن هذا ليس من صنيع

أحد من أهل بيته المعروفين بالعلم والعدالة، ناهيك أن ينسب شيء من ذلك له، أو لأحد من أبنائه أو الموالين له من الصحابة، فإنهم أبعد الناس عن ذلك، بل هم الصادقون المصدقون في كل ما ينقلون وما يروون، فمن اعتقد فيهم غير ذلك فقد باء بالخسران وناله ما نال الرافضة من الإثم والبهتان. وأما أهل السنة فهم بحمد الله يعتقدون في الصحابة كلهم العدالة المطلقة، والصدق والأمانة فيما يخبرون به عن أنفسهم أو غيرهم، ولا يتطرق لديهم الشك في ما ينقل عن الصحابة من أخبار في الفضائل وغيرها إذا ما ثبتت النسبة إليهم، وأسندوها إلى رسول الله ﷺ، وإنما أردت من هذا بيان فساد قول الرافضي، ودحض حجته، وكشف شبهته، والله تعالى من وراء القصد.

**وأما قول الرافضي** عن ابن عمر أنه رفض مبايعة علي بعدما أجمع الناس على ذلك، فدعوى مجردة عن الدليل، وهو مطالب بصحة النقل لإثبات ذلك، فكيف به ولم يوثق كلامه بنقل، ولم يحل علي مصدر، فكان حق مثل هذه الدعوى أن لا يُعبأ بها، ولا يتكلف الرد عليها. غير أنني أذكر هنا بعض ما يدل على



كذبه، ويقطع الشك الذي قد يثيره في النفوس.

**فأقول:** إن بيعة علي -ؑ- كانت باتفاق أصحاب النبي ﷺ لا يعرف بينهم تنازع في ذلك، كما تقدم تقرير ذلك بنقل الروايات الدالة على اتفاق الصحابة على استخلافه، وأنهم كانوا يرون أنه أولى الناس بذلك<sup>(1)</sup>، وقد كان ابن عمر من أعيان الصحابة وكبارهم، وممن لا يغفل له رأي لو كان مخالفاً، ولا تنتشر ذلك بين الناس، ونقلته المصادر. وإنما الذي حصل: أن بيعة علي -ؑ- كانت في وقت فتنة وتفرق بين الناس، بسبب مقتل عثمان فترث بعض الصحابة

-ومنهم ابن عمر- في البيعة وقالوا لا نبايع حتى يبايع الناس على ما روى ذلك الطبري في تأريخه من طريق أبي مليح في خبر البيعة لعلي وفيه: «... وخرج علي إلى المسجد فصعد المنبر وعليه إزار

---

(1) انظر: ص 234 من هذا الكتاب، وطاق<sup>(1)</sup>، وعمامة خُرِّ، ونعلاه في يده، متوكئاً على قوس فبايعه الناس، وجاءوا بسعد فقال علي: بايع، قال لا أبايع حتى يبايع الناس، والله ما عليك مني بأس، قال: خلوا سبيله، وجاءوا

بابن عمر فقال: بايع، قال: لا أبايع حتى يبايع الناس، قال: ائتني بحميل<sup>(2)</sup>، قال: لا أرى حميلاً، قال: الأشر؛ خلّ عني أضرب عنقه، قال عليّ: دعوه أنا حميله<sup>(3)</sup>.

وقد كان هذا التوقف من سعد وابن عمر في البيعة لعلي في بداية الأمر. ثم إنهما بايعا بعد ذلك، بعدما اجتمع الناس على عليّ، فقد كان هذا شرطهما، وهذا من تمام فقهما -رضي الله عنهما- فإنهما لو بايعا علياً وبايع الناس غيره لتبعهما في بيعتهما خلق كثير، ولتفرق الناس افتراقاً عظيماً. ومما يدل على بيعتهما بعد ذلك ما نقله ابن كثير في سياق أحداث البيعة لعلي -ﷺ- حيث قال: «فرجعوا إلى علي فألحوا عليه، وأخذ الأشر بيده فبايعه وبايعه الناس... وذلك يوم الخميس الرابع والعشرون من ذي الحجة، وذلك بعد

---

(1) الطاق: قال ابن الأعرابي هو: الطيلسان، وقيل: الطيلسان الأخضر، لسان العرب لابن منظور 10/233.

(2) الحميل: هو الكفيل ومنه الحديث: (الحميل غارم) أي: الكفيل ضامن، لسان العرب 11/180.

(3) تاريخ الطبري 4/428.

مراجعة الناس لهم في ذلك وكلهم يقول: لا يصلح لها إلا علي، فلما كان يوم الجمعة وصعد على المنبر بايعه من لم يبايعه بالأمس...»<sup>(1)</sup>.

فتبين أن بيعة علي كانت في يومين يوم الخميس، ويوم الجمعة، فلعل من نقل تخلف ابن عمر، وسعد، وبعض الصحابة، كان في اليوم الأول من البيعة، ثم إنهم بايعوا في اليوم الثاني، فلم يتخلف منهم أحد، وهذا الذي قرره المؤرخون الذين نقلوا خبر البيعة.

يقول ابن حبان في كتاب الثقات: إن الناس حين هرعوا إلى علي بعد مقتل عثمان لمبايعته قال: ليس ذلك إليكم، وإنما لأهل بدر، فمن رضي به أهل بدر فهو الخليفة، فلم يبق أحد من أولئك إلا أتى إليه، فطلب أن تكون علي ملائ من الناس، فخرج إلى المسجد فبايعوه.<sup>(2)</sup>

ويقول ابن عبد ربه: «لما قتل عثمان أقبل الناس يهرعون إلى علي بن أبي طالب، فتراكمت عليه الجماعة في البيعة، فقال: ليس ذلكم إليكم إنما ذلك لأهل بدر لبايعوا فقال: أين طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص؟ فأقبلوا فبايعوا ثم بايعه المهاجرون والأنصار، وذلك يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة

---

(1) البداية والنهاية 7/238.

(2) انظر الثقات لابن حبان 2/267-268.

سنة خمس وثلاثين هجرية»<sup>(1)</sup>.  
ثم إن الروايات الصحيحة جاءت مؤكدة  
دخول ابن عمر في البيعة<sup>(2)</sup>.  
فقد روى الذهبي من طريق سفيان بن  
عيينة، عن عمر بن نافع، عن أبيه عن ابن عمر  
قال: (بعث إليّ عليّ فقال: يا أبا عبد الرحمن  
إنك رجل مطاع في أهل الشام، فسر فقد  
أمرتك عليهم، فقلت: أذكرك الله وقرابتي من  
رسول الله ﷺ وصحبتني إياه، إلا ما أعفيتني  
فأبى عليّ، فاستعنت عليه بحفصة فأبى،  
فخرجت ليلاً إلى مكة...)<sup>(3)</sup>. وهذا دليل قاطع  
على مبايعة ابن عمر، ودخوله في الطاعة، إذ  
كيف يوليه عليّ وهو لم يبايع.  
وفي الاستيعاب لابن عبد البر: من طريق  
أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر أنه قال  
حين احتضر: (ما أسى على شيء إلا تركي  
قتال

---

(1) العقد الفريد 4/310.

(2) قد عنيت بعض الدراسات الحديثة بجمع هذه  
الروايات، انظر: على سبيل المثال، كتاب تحقيق  
مواقف الصحابة في الفتنة للدكتور محمد أمحزون  
75-2/59.

(3) سير أعلام النبلاء 3/224، وقال محققو الكتاب:  
«رجاله ثقات».

الفئة الباغية مع علي - (1). [ ]  
وهذا مما يدل أيضاً على مبايعته لعلي،  
وأنه إنما ندم على عدم خروجه مع علي  
للقتال فإنه كان ممن اعتزل الفتنة، فلم يقاتل  
مع أحد، ولو كان قد ترك البيعة لكان ندمه  
على ذلك أكبر وأعظم ولصرح به. فإن لزوم  
البيعة والدخول فيما دخل الناس فيه واجب،  
والتخلف عنه متوعد عليه برواية ابن عمر  
نفسه أن النبي ﷺ قال: (من مات وليس في  
عنقه بيعة مات ميتة جاهلية). (2)  
وهذا بخلاف الخروج للقتال مع علي، فإنه  
مختلف فيه بين الصحابة وقد اعتزله عامة  
الصحابة، فكيف يتصور أن يندم ابن عمر على  
ترك هذا القتال، ولا يندم على ترك البيعة لو  
كان تاركاً لها، مع ما فيه من الوعيد الشديد.  
وبهذا كله يظهر كذب الرافضي فيما  
ادعاه، من ترك ابن عمر البيعة لعلي - رضي  
الله عنهما - حيث ثبت أنه كان من المبايعين  
له بل  
المقربين منه، الذين كان يحرص على  
توليتهم، والاستعانة بهم، لما رأى

---

(1) الاستيعاب لابن عبد البر المطبوع بحاشية كتاب  
الإصابة لابن حجر 6/326.

(2) أخرجه مسلم: (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين..) 3/1478، ح1851.

فيه من صدق الولاء والنصح له، فرضي الله عنهما وسائر الصحابة والقراية، وقاتل الله المفرقين بينهم الطاعنين عليهم بما ليس فيهم من المارقين والملحدين.

**وأما قول الرافضي** ضمن طعنه في ابن عمر: «وكان يحدث أن أفضل الناس بعد النبي ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم لا تفاضل والناس بعد ذلك سواسية»، ثم قال: «ويعني هذا أن ابن عمر جعل الإمام علياً من سوقة الناس، كأي شخص ليس له فضل».

**فجوابه:** أن هذا الأثر صحيح مشهور عن ابن عمر، وقد تقدم ذكره عند ذكر فضائل أبي بكر، لكن الرافضي زاد فيه ما ليس منه، وهو قوله: «والناس بعد ذلك سواسية» ثم طعن بذلك على ابن عمر

-رضي الله عنهما- وزعم أنه يرى مساواة علي وعامة الناس في الفضل، وهذه الزيادة لم يقلها ابن عمر، ولم تثبت عنه في شيء من طرق هذا الأثر.

فإن هذا الأثر رواه البخاري عن ابن عمر من طريقين:

**الأولى:** من طريق يحيى بن سعيد عن نافع عنه أنه قال: (كنا نخير بين الناس في

زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان  
بن عفان - (1) - .» - ﷺ

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ)، فتح الباري 7/16، ح  
3655.

**والثانية:** من طريق عبيد الله بن عمر  
عن نافع عنه أنه قال: (كنا في زمن النبي ﷺ لا  
نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، ثم  
نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم) (1)، وقد  
أخرجه من هذه الطريق أبو داود في سننه. (2)  
كما أخرج أبو داود هذا الأثر من طريق  
ثالثة عن سالم

ابن عبدالله عن ابن عمر قال: (كنا نقول  
ورسول الله ﷺ  
حي أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر، ثم عمر،  
ثم

عثمان - (3) - .» - ﷺ

فهذه طرق الأثر الصحيحة المشهورة، لم  
ترد فيها تلك الزيادة التي زعم الرافضي،  
وحيث إنه لم يعز هذه الزيادة لمصدر، فلا  
عبرة لها ولا بما علقه عليها من مطاعن لا  
أصل لها.

وأما إن زعم الرافضي أن ما ذكره هو  
مفهوم ما جاء في الأثر: (ثم نترك أصحاب

النبى ﷺ لا نفاضل بينهم) رُدّ بأن هذا الفهم غير مسلم، فترك المفاضلة شيء، واعتقاد المساواة شيء آخر، والثابت عن ابن عمر هو ترك المفاضلة بين الصحابة بعد أولئك الثلاثة، لا أنفاضله كـ\_\_\_\_\_ان

- 
- (1) تقدم تخريجه ص 488.  
(2) سنن أبي داود: (كتاب السنة، باب في التفضيل) 25-5/24، ح 4627.  
(3) سنن أبي داود: (كتاب السنة، باب في التفضيل) 5/26، ح 4628.

يعتقد تساوي الباقيين في الفضل، فإن هذا لم يقله ولا يحتمله لفظه بوجه، ناهيك عن دعوى الرافضي أنه يعتقد تساوي علي في الفضل مع أي شخص عامي، لا فضل له ولا صحبة، فإن هذا من أبطل الباطل الذي لا يقول به أقل الناس علماً وفهماً، فكيف بالصحابي الجليل ابن عمر الذي كان يعرف لعلي فضله وقدره بين أصحاب النبي ﷺ.

وقد نص على هذا العلماء في شرح الحديث: قطعاً لهذه الشبهة.  
قال الخطابي: «وجه ذلك والله أعلم أنه أراد الشيوخ وذوي الأسنان منهم، الذين كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر شاورهم فيه، وكان



علي رضوان الله عليه في زمان رسول الله ﷺ حديث السن، ولم يرد ابن عمر الإزراء بعلي كرم الله وجهه، ولا تأخيره ودفعه عن الفضيلة بعد عثمان، وفضله مشهور، لا ينكره ابن عمر ولا غيره من الصحابة»<sup>(1)</sup>.

ونقل ابن حجر: عن بعض العلماء أن قول ابن عمر هذا كان قبل أن ينعقد الإجماع على أفضلية علي بعد الخلفاء الثلاثة<sup>(2)</sup>.

**قلت:** وعلى كل حال فابن عمر إنما يحكي ما كان سائداً بين

---

(1) معالم السنن 4/279.

(2) انظر: فتح الباري 7/16.

الصحابة في عهد النبي ﷺ من المفاضلة بين الصحابة على نحو ما ذكر، وما كان يعبر عن رأيه الخاص، وهو صادق في خبره، والطعن في صحة هذا القول لا يرد عليه وحده، وإنما يرد على عامة الصحابة. وعندئذ يظهر لك أيها القارئ مقدار ضلال الطاعن في هذا الأثر، ومدى بعده عن الحق. وأما بعد هذا العهد الذي يصفه ابن عمر فإن الذي استقر عليه أمر أهل السنة هو تفضيل علي بعد الخلفاء الثلاثة، وعلى ذلك نص العلماء المحققون من أهل السنة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد اتفق أهل السنة من العلماء، والعباد، والأمراء، والأجناد على أن يقولوا: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي<sup>(1)</sup>»-

ويقول أيضاً: «ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب -<sup>(2)</sup>- من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ويثلاثون بعثمان، ويربعون بعلي -<sup>(3)</sup>- كما دلت عليه

الآثار»<sup>(2)</sup>.

ويقول ابن أبي العز: «وترتيب الخلفاء الراشدين -<sup>(4)</sup>-

---

(1) مجموع الفتاوى 3/406.

(2) مجموع الفتاوى 3/153.

أجمعين في الفضل كترتيبهم في الخلافة»<sup>(1)</sup>.  
وبهذا يظهر الحق في هذه المسألة وبراءة ابن عمر -رضي الله عنهما- من مطاعن هذا الرافضي وكشف كذبه وتزويره في كلام هذا الصحابي الجليل لما لم يجد في كلامه ما يطعن به عليه.

(1) شرح الطحاوية ص 727.

**استدلال الرافضي بحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»  
ودعواه أنه من أسباب استبصاره  
والرد عليه**

**قال الرافضي ص 172** ضمن ذكره  
لأسباب استبصاره المزعومة:  
«4- الأحاديث الواردة التي توجب  
اتباعه [أي علي]:

من الأحاديث التي أخذت بها فدفعتني  
للاقتداء بالإمام علي تلك التي أخرجتها صحاح  
أهل السنة والجماعة، وأكدت صحتها،  
والشيعة عندهم أضعافها ولكن -وكالعادة-  
سوف لا أستدل ولا أعتمد إلا الأحاديث المتفق  
عليها من الفريقين، ومن هذه الأحاديث:

أ- حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها):  
وهذا الحديث وحده كاف لتشخيص القدوة  
التي ينبغي اتباعه بعد الرسول ﷺ، لأن العالم  
أولى بالاتباع، أي أولى أن يقتدى به من  
الجاهل...

إلى أن قال: وفي هذا الصدد سجل لنا التاريخ أن الإمام علياً هو أعلم الصحابة على الإطلاق، وكانوا يرجعون إليه في أمهات المسائل ولم نعلم أنه رجع إلى واحد منهم قط.

فهذا أبو بكر يقول: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن.

وهذا عمر يقول: لولا علي لهلك عمر.  
وهذا ابن عباس يقول: ما علمي وعلم أصحاب محمد في علم علي إلا كقطرة في سبعة أبحر.

وهذا الإمام علي نفسه يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، والله لا تسألونني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا أخبرتكم به، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، في سهل أم في جبل.

بينما يقول أبو بكر عندما سئل عن معنى (الأبّ) في قوله تعالى: { **وفاكهة وأبّا** }<sup>(1)</sup> قال أبو بكر: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن أقول في كتاب الله بما لا أعلم».

**والجواب عن هذا:** أن كلامه هذا قد اشتمل من الكذب، والظلم، والبغي، وقلب الحقائق، ولبس الحق بالباطل، ما يعلمه من له أدنى اطلاع على كتب أهل السنة، وكان

من أهل العدل والإنصاف، وبيان ذلك على وجه الاختصار:  
أن هذا الحديث الذي ذكره وزعم أنه أخرجته صحاح أهل السنة وأكدت صحته: كذب موضوع، كما حكم بذلك أهل العلم من أهل السنة. وإليك أيها القارئ أقوالهم في الحديث وحكمهم عليه لتعلم مدى كذب هذا الرجل.

---

(1) سورة عبس آيه 31.

قال يحيى بن معين: هذا الحديث كذب ليس له أصل.

وقال ابن عدي: هذا الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت.

وقال أبو حاتم بن حبان: هذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ.

وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبح الله أبا الصلت.

وقال البخاري: ليس له وجه صحيح.

وقال الدارقطني: مضطرب غير ثابت.

وقال الترمذي: إنه منكر.<sup>(1)</sup>

وقال ابن الجوزي: لا أصل له وعده في الموضوعات.<sup>(2)</sup>

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها أضعف وأوهى<sup>(3)</sup>، ولهذا إنما يعد في الموضوعات، وإن رواه الترمذي. وذكره ابن الجوزي، وبين أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها باب إلا باب واحد، ولم يبلغ عنه العلم إلا واحدٌ فسَدَ

---

(1) انظر أقوالهم في كتاب الموضوعات لابن الجوزي 1/265، والمقاصد الحسنة للسخاوي ص 170، وكشف الخفاء للعجلوني 1/205.  
(2) الموضوعات 1/265.  
(3) من حديث تكلم عليه قبله وهو (أضاكم علي). انظر: منهاج السنة 7/512.  
أمر الإسلام....

[إلى أن قال]: وهذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل ظنه مدحاً، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام، إذا لم يبلغه إلا واحد من الصحابة<sup>(1)</sup>.

وقال المذهبي في التلخيص معلقاً على الحديث: «موضوع قال الحاكم: وأبو الصلت: ثقة مأمون، قال المذهبي: لا والله لاثقة ولا مأمون»<sup>(2)</sup>.

وقال العجلوني: «وهذا حديث مضطرب غير ثابت، كما قاله الدارقطني في العلل»<sup>(3)</sup>.

وقال الألباني: إنه موضوع.<sup>(4)</sup>  
فظهر بهذا بطلان الحديث وسقوط  
احتجاج الرافضي به.  
**وأما قول الرافضي** وقد سجل لنا  
التاريخ أن الإمام علياً هو أعلم الصحابة على  
الإطلاق، وأنهم كانوا يرجعون إليه في أمهات  
المسائل، ولم نعلم أنه رجع إلى واحد منهم:

---

(1) منهاج السنة 515/7-516، ومجموع الفتاوى  
4/410.

(2) التخليص مع المستدرک 3/137.

(3) كشف الخفاء 1/203.

(4) ضعيف الجامع الصغير 2/13.

**فهذا كذب صريح** وفرية قديمة يرددها  
الرافضة في كتبهم، وليس عليها دليل صحيح،  
وإنما هي مجرد دعوى باطلة لا أساس لها من  
الصحة، ولا ثبات لها أمام النقد والتحقيق، بل  
الأدلة وأقوال علماء الأمة تدل على خلاف  
ذلك، وأن أعلم الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر،  
وقد تقدم نقل بعض النصوص في ذلك.

كقول أبي سعيد الخدري في حديث تخيير  
النبي ﷺ: (وكان أبوبكر أعلمنا).<sup>(1)</sup>

وكذلك قول عمر يوم السقيفة لأبي بكر:  
(أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ)

(2) ، وهذا يتضمن تقدمه عليهم في العلم، كما لا يخفى، وقد كان بحضور كبار الصحابة وأهل الرأي فيهم، فلم ينكر ذلك على عمر أحد، فكان إجماعاً منهم على قوله. ولذا رد العلماء المحققون قول الرافضة في دعواهم أن علياً كان أعلم الصحابة، وعدوه من الكذب الصريح. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على الرافضي في قوله إن علياً كان أعلم الناس بعد رسول الله ﷺ: «والجواب أن أهل السنة يمنعون ذلك، ويقولون ما اتفق عليه علماءهم، إن أعلم الناس بعد

---

(1) تقدم تخريجه ص 485.

(2) تقدم تخريجه ص 488.

رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، وقد ذكر غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم الصحابة كلهم، ودلائل ذلك مبسوسة في موضعها، فإنه لم يكن أحد يقضي ويخطب ويفتي بحضرة النبي ﷺ إلا أبو بكر -، ولم يشتبه على الناس شيء من أمر دينهم إلا فضله أبو بكر، فإنهم شكوا في موت النبي ﷺ فبينه أبو بكر، ثم شكوا في مدفنه فبينه، ثم شكوا في قتال مانعي الزكاة فبينه أبو بكر، وبين لهم النص في قوله تعالى:



{لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله  
أمينين} <sup>(1)</sup>، وبين لهم أن عبداً خيره الله بين  
الدنيا والآخرة، ونحو ذلك، وفسر الكلاله فلم  
يختلفوا عليه....

ولم يحفظ لأبي بكر فتياً تخالف نصاً، وقد  
وجد لعمر وعلي وغيرهما فتاوى كثيرة تخالف  
النصوص، حتى جمع الشافعي مجلداً في  
خلاف علي وابن مسعود، وجمع محمد بن نصر  
المروزي كتاباً كبيراً في ذلك...

وقد نقل غير واحد الإجماع على أن أبا بكر  
أعلم من علي منهم الإمام منصور بن  
عبد الجبار السمعاني المروزي، أحد أئمة  
الشافعية، وذكر في كتابه تقويم الأدلة: الإجماع  
من علماء السنة أن أبا بكر أعلم  
من علي، كيف وأبو بكر كان بحضرة النبي ﷺ  
يفتي ويأمر وينهي

---

(1) سورة الفتح آية 27

ويخطب كما كان يفعل ذلك إذا خرج النبي ﷺ  
هو وإياه يدعو الناس إلى الإسلام، ولما  
هاجرا، ويوم حنين، وغير ذلك من المشاهد  
وهو ساكت يقره، ولم تكن هذه المرتبة  
لغيره.

وكان النبي ﷺ في مشاورته لأهل الفقه  
والرأي يقدم في الشورى أبابكر وعمر،

فهما اللذان يتكلمان في العلم، ويتقدمان بحضرته على سائر الصحابة»<sup>(1)</sup>. ثم ساق الروايات في ذلك

يقول الفيروزآبادي في صدد الرد على الرافضة في هذه المسألة: «هذه الدعوى كذب صراح وافتراء، لأن علم الصحابي -إنما يعرف بأحد وجهين: أحدهما: كثرة روايته وفتواه، والثاني: كثرة استعمال النبي ﷺ إياه، فمن المحال أن يستعمل النبي ﷺ من لا علم له، وهذا من أكبر الشهادات وأبينها على العلم وسعته، فوجدنا النبي ﷺ قد ولي أبا بكر للصلاة بحضرته طول علقته، وجميع أكابر الصحابة حضور كعلي، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وأبي وغيرهم، فأثره عليهم جميعاً، وهذا بخلاف استخلافه ﷺ علياً في الغزو، لأنه ما استخلفه إلا على النساء والصبيان وذوي الأعذار، فوجب ضرورة أن يعلم أن أبا بكر أعلم الناس بالصلاة وشرائعها، وأعلم من المذكورين بها، وهي عمود الدين»<sup>(2)</sup>.

(1) منهاج السنة 7/500-503.

(2) الرد على الرافضة لأبي حامد المقدسي ص 251-252.

ثم ذكر أمثلة أخرى تدل على فضل أبي بكر في العلم على غيره من الصحابة بما فيهم علي رضي الله عنهم جميعاً. وبهذا يظهر كذب دعوى الرافضي في أن علياً كان أعلم الصحابة، وبطلان قوله وفساده.

**وأما قول الرافضي:** إن الصحابة كانوا يرجعون إليه في أمهات المسائل ولا يرجع إلى واحد منهم، فقد رد شيخ الإسلام -رحمه الله- على هذه الدعوى حيث قال: «ما كان الصحابة يرجعون إليه، ولا إلى غيره وحده في شيء من دينه، لا واضحة ولا مشكلة، بل كان إذا نزلت النازلة يشاورهم عمر -ؓ-، فيشاور عثمان، وعلياً، وعبدالرحمن بن عوف، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبا موسى الأشعري، حتى يشاور ابن عباس، وكان أصغرهم سناً، وكان السائل يسأل علياً تارة، وأبي ابن كعب تارة، وعمر تارة، وقد سئل ابن عباس أكثر مما سئل علي، وأجاب عن المشكلات أكثر من علي، وما ذاك لأنه أعلم منه، بل علي أعلم منه لكن احتاج إليه من لم يدرك علياً. فأما أبو بكر -ؓ- فما ينقل عنه أحد أنه استفاد من علي شيئاً من العلم، والمنقول أن

علياً هو الذي استفاد منه كحديث صلاة التوبة  
وغیره»<sup>(1)</sup>.  
**قلت:** ولو ثبت أن أبا بكر وعمر وعثمان  
كانوا يشاورن علياً،

(1) منهاج السنة 8/60-61. فهذا ليس دليلاً على أنه أفضل منهم أو أعلم منهم، وهذا ظاهر فإن رسول الله ﷺ كان يستشير أصحابه: كابي بكر، وعمر، وعثمان، وأهل الرأي منهم، استجابة لأمر ربه {وشاورهم في الأمر}<sup>(1)</sup> ومعلوم أن هؤلاء الصحابة لا يقاسون قطعاً برسول الله ﷺ في الفضل والعلم، وكذلك كان أبو بكر يشاور عمر وبعض الصحابة، وهو أفضل منهم وأعلم، بل كان علي يشاور من هو دونه في الفضل كابنه الحسن، وابن عباس وغيرهم، وهو أفضل وأعلم بالدين منهم.  
وقول الرافضي إن علياً ما كان يرجع إلى أحد منهم فإن كان يقصد أبا بكر وعمر وعثمان، فما كان علي مدة حياتهم من أهل الولاية حتى يحتاج إلى مشورتهم، بل كانوا هم الخلفاء الذين ينظرون في أمر الأمة، فهم الذين يستشيرون الناس ولا يستشارون.  
وأما إن كان يقصد: أن علياً ما كان يستشير أحداً من الصحابة مطلقاً، ولا يرجع

إليهم، فهذا من أكبر الكذب عليه، فمشاورته بعض الصحابة في فترة خلافته مشهورة معروفة في كتب التاريخ، لا يمكن أن تنكر كمشاورته ابن عباس -رضي الله عنهما- في إقرار عمال الأمصار الذين كانوا قبله أو عزلهم، فأشار عليه ابن عباس أن يقرهم، وأشار عليه أبو بكر أن يولي ابن عباس البصرة ففعل، واستشار الناس

---

(1) سورة آل عمران من الآية 159.

بعد موقعة الجمل هل يدخل الشام بمن معه من الجند؟ أم يبعث جنداً ولا يخرج بنفسه؟ فأشار عليه قوم بهذا، وآخرون بهذا، فخرج بنفسه في الجند<sup>(1)</sup>، وأمثله ذلك من سيرته كثيرة يصعب حصرها، وهي تدل على رجوع علي إلى من كان معه من الصحابة وغيرهم من أهل الرأي في المشورة.

مما يدل على كذب الرافضي فيما ادعاه. على أنه لو ثبت عدم مشاورته لأصحابه لما كان ذلك مدحاً في حقه، بل يعد عيباً ونقصاً، وذلك أن الرجوع لأهل الرأي ومشورتهم من الخصال الفاضلة الممدوح بها في الدين والعقل، وقد امتدح الله تعالى المؤمنين في قوله: **{وأمرهم شورى بينهم}**<sup>(2)</sup> واستشار النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر

وعثمان، وهم أفضل من علي، فتبين أن هذا الرافضي يصف علياً - - بما يعيبه ويشينه ويقدم فيه من حيث يظن أنه يمدحه، وهذا من أكبر الأدلة على سخف عقول هؤلاء الرافضة وبلادة أفهامهم.

أما ما نسبته الرافضي لأبي بكر من أنه قال: (لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن) فلا يعرف في شيء من كتب الحديث وإنما أحاله على الاستيعاب والرياض النضرة ومناقب الخوارزمي ولم أجده

---

(1) انظر: البداية والنهاية لابن كثير 7/239-256-265.

(2) سورة الشورى آية 38.

في المصدرين الأولين مع أن وجوده في هذه الكتب لا يدل على ثبوته لكون أصحابها لم يلتزموا الصحة في كل ما يوردون فيها، بل قد يأتي في هذه الكتب كثير من الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة الشاذة على ما هو معلوم عند كل مطلع عليها من أهل العلم مما يقطع بعدم صحة كل ما فيها من أخبار، لكن هذا الكلام جاء في الاستيعاب وفي الرياض النضرة منسوباً لعمر - - من طريق سعيد بن المسيب أنه قال: (كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن) <sup>(1)</sup> ولم يذكر

المصدران لهذا الأثر سنداً يعرف به مدى صحة نسبه لعمر.  
ومن تأمل سيرة الشيخين عرف مخالفة هذا الكلام للواقع وبعده عن الحقيقة، وذلك أنه ثبت للأمة بالنصوص الصحيحة والأخبار المتواترة فضل الشيخين عليّ علي وغيره من الصحابة، وقيامهما بأمر الأمة بعد النبي ﷺ، وقدرتهما علي حل المعضلات سواء ما يتعلق منها بالعلم أو بما تعرضت له الأمة من الأحوال العصبية بعد موت النبي ﷺ من غير أن يحتاجا لعليّ -ﷺ- في ذلك، أكثر من احتياجهما لأقرانه من كبار الصحابة، ولهذا اجتمعت عليهما الأمة ما لم تجتمع عليّ عليّ -ﷺ- وحصل في عهدهما من نشر العلم، وعز الإسلام، وجهاد

---

(1) الاستيعاب لابن عبد البر المطبوع مع الإصابة 8/157، والرياض النضرة للمحب الطبري 2/161. الكفار، والأخذ علي أيدي المبتدعة والفسقة، ما لم يحصل مثله لعلي، وواجه أبو بكر من المعضلات العظيمة كالفتنة بموت النبي ﷺ وارتداد كثير من قبائل العرب، والاختلاف في أمر الخلافة، وغيرها من المعضلات المتي كان حلها علي يد أبي بكر بالعلم والقوة في الحق، ما لم يواجه عليا -ﷺ- مثلها، فكيف يتصور بعد

هذا أن يدعو أبو بكر أو عمر بهذا الدعاء  
والحال من أمرهما وأمره ما ذكر.  
**وأما قول الرافضي:** إن عمر قال:  
(لولا علي لهلك عمر).

**فهذا القول:** إنما نقله عن عمر -  
بعض المؤرخين في قصة المرأة المجنونة  
التي زنت فأراد عمر رجمها فقال له علي: أما  
علمت أن القلم رفع عن ثلاثة: عن المجنون  
حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ، وعن  
الصبي حتى يعقل. فترك عمر رجمها. وجاء  
في بعض كتب التاريخ: فكان عمر يقول: (لولا  
علي لهلك عمر).<sup>(1)</sup>

وهذه الزيادة وهي قوله: (لولا علي لهلك  
عمر) ليست معروفة في الحديث، ولم  
يذكرها المحدثون الذي رووا هذا الحديث، فإن  
هذا الحديث أخرجه جمع من المحدثين من  
عدة طرق  
عن علي -  
كأبي داود، والترمذي، وابن  
ماجه،

---

(1) انظر: الاستيعاب لابن عبد البر المطبوع مع  
الإصابة 8/157.

والإمام أحمد<sup>(1)</sup> ولم ترد هذه الزيادة في شيء  
من طرق الحديث، هذا وقد جمع ابن حجر



طرق الحديث<sup>(2)</sup>، وكذا الشيخ الألباني<sup>(3)</sup> فذكرا طرقاً أخرى منقولة عن بعض كتب السنة الأخرى، فلم أعثر فيها لهذه الزيادة على ذكر. وقد نص على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رده على ابن المطهر الرافضي عند ذكره لهذا الأثر المنسوب لعمر فقال: «إن هذه الزيادة ليست معروفة في هذا الحديث»<sup>(4)</sup>.

ومما يشهد لضعف هذه الزيادة أن عمر -  
□- عندما أراد رجم تلك المرأة كان مجتهداً، فلو أخطأ لم يكن أثاماً فكيف يكون هالكاً. بل قد نبه شيخ الإسلام -رحمه الله- أن الخطأ في مثل هذه المسألة لا يقدر في علم عمر، ولا دينه، قال بعد كلامه السابق:

---

(1) انظر: سنن أبي داود: (كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق...) 560-4/558، وسنن الترمذي، (كتاب الحدود، باب من لا يجب عليه الحد) 4/32، وسنن ابن ماجه: (كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم) 658-1/659، والمسند للإمام أحمد 1/116، 118، 140، 155، 158.

(2) انظر: فتح الباري 12/121.

(3) انظر: إرواء الغليل 7-2/4، ح 297.

(4) منهاج السنة 6/45، وانظر الكتاب نفسه: 8/62.

«ورجم المجنونة لا يخلو إما أن يكون لم يعلم بجنونها فلا يقدر ذلك في علمه بالأحكام، أو

كان ذاهلاً عن ذلك فدُكّر، أو يظن الظان أن العقوبات لدفع الضرر في الدنيا، والمجنون قد يعاقب لدفع عدوانه على غيره من العقلاء والمجانين، والزنا هو من العدوان فيعاقب على ذلك حتى يتبين له أن هذا من باب حدود الله تعالى، التي لا تقام إلا على المكلف...  
ففي الجملة قتل غير المكلف: كالصبي، والمجنون، والبهيمة، لدفع عدوانهم جائز بالنص، والإتفاق، إلا في بعض المواضع كقتلهم في الإغارة، والبيات، وبالمنجنيق، وقتلهم لدفع صيالهم، وحديث (رفع القلم عن ثلاثة) إنما يدل على رفع الإثم، لا يدل على منع الحد إلا بمقدمة أخرى، وهو أن يقال: من لا قلم عليه لا حد عليه، وهذه المقدمة فيها خفاء، فإن من لا قلم عليه قد يعاقب أحياناً، ولا يعاقب أحياناً والفصل بينهما يحتاج إلى علم خفي»<sup>(1)</sup>.

**وأما نسبة المؤلف لابن عباس أنه** قال: (ما علمي وعلم أصحاب محمد في علم علي إلا كقطرة في سبعة أبحر: فلم يعزه لمصدر وإنما قال في الحاشية: «لقد أجمعت صحاح أهل السنة وكتبهم على أفضلية علي وتقدمه في العلم على كل الصحابة، راجع على سبيل

(1) منهاج السنة 46-6/45.  
المثال ماجاء في الاستيعاب من أقول  
الصحابة أنفسهم فيه وتقديمهم له<sup>(١)</sup>.  
وهذا من أكبر التلبيس ليوهم القارئ أن  
هذا الأثر الذي نسبه لابن عباس في كتاب  
الاستيعاب، مع أنه لا يوجد فيه، ولعله أخذه  
من كتب الرافضة فأراد أن يدعمه بما ادعى  
من إجماع صحاح أهل السنة على أن علياً  
كان أفضل الصحابة وأعلمهم، وهذا لو ثبت لما  
كان فيه أي دلالة على صحة نسبة هذا الأثر  
لابن عباس، فنسبة الأثر  
لابن عباس شيء، وما ادعى من أن علياً كان  
أعلم الصحابة شيء آخر.  
والناظر في معنى هذا الأثر يعلم فساده  
وبطلان نسبه لابن عباس دون النظر في  
سنده، فإن معناه باطل قطعاً، وفيه من الغلو  
ما يخرج علياً - ة - عن طبيعته البشرية إلى  
مضاهاة الخالق في علمه، بل لو قيل هذا الأثر  
في نبي من الأنبياء لكان هذا غلواً ظاهراً  
فكيف بعلي!! فإن هذا التفاوت العظيم في  
نسبة العلم لا يكون بين المخلوقين، وهذا  
شبيه جداً بما ثبت في قصة الخضر مع موسى  
في الصحيحين وفيها: (فلما ركبا في السفينة  
جاء عصفور فوق علي حرف السفينة، فنقر

في البحر نقرة أو نقرتين، قال له الخضر:  
ياموسى ما نقص علمي وعلمك

(1) ثم اهتديت ص 173.

من علم الله، إلا مثل ما نقص هذا العصفور  
بمنقاره من البحر<sup>(1)</sup>، والرافضة كثيراً ما  
يعمدون لصفات الله تعالى ويشبتونها لعلي،  
كما هو معلوم من كتبهم، وكما في هذا الأثر  
المنسوب لابن عباس -رضي الله عنهما- زوراً  
وبهتاناً والذي ياباه الدين والعقل، وتظهر عليه  
آثار الوضع، وأما ما ادعاه من إجماع صحاح  
أهل السنة على أن علياً كان أفضل الصحابة  
وأعلمهم، فكذب صريح وافتراء عظيم على  
أهل السنة، فإن أهل السنة متفقون على أن  
أبا بكر الصديق كان أعلم الصحابة وأفضلهم،  
ثم من بعده عمر وقد تقدم تقرير ذلك بنقل  
الأثار في ذلك عن الصحابة، وأقوال أهل العلم  
من بعدهم، مما يغني عن إعادته هنا وليراجع  
في موضعه.<sup>(2)</sup>

**وأما ما ذكره الرافضي من قول علي:**  
(سلوني قبل أن تفقدوني) فلم يقل ذلك  
للصحابه الذين هم أقرانه في العلم، وإنما  
قاله في آخر عهده، لما انتقل إلى العراق،  
فدخل في الدين من لم يتفقه فيه، فاحتاج

الناس إلى علمه، فكان يحثهم على السؤال والتفقه.

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى -ﷺ-) فتح الباري 6/431-432، ح3401، ومسلم: (كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر -ﷺ-) 4/1847، ح2380.

(2) انظر ص 516-519 من هذا الكتاب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على الرافضة في استدلالهم بهذا الأثر: «لا ريب أن علياً لم يكن يقول هذا بالمدينة، بين المهاجرين والأنصار، الذين تعلموا كما تعلم، وعرفوا كما عرف، وإنما قال هذا لما صار إلى العراق، وقد دخل في دين الإسلام خلق كثير لا يعرفون كثيراً من الدين، وهو الإمام الذي يجب عليه أن يفتيهم ويعلمهم فكان يقول لهم ذلك ليعلمهم ويفتيهم، كما أن الذين تأخرت حياتهم من الصحابة واحتاج الناس إلى علمهم نقلوا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة لم ينقلها الخلفاء الأربعة، ولا أكابر الصحابة، لأن أولئك كانوا مستغنين عن نقلها، لأن الذين عندهم قد علموها كما علموها.

ولهذا يروى لابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وأنس، وجابر، وأبي سعيد، ونحوهم من الصحابة من الحديث ما لا يروى لعلي،

ولا لعمر. وعمر، وعلي، أعلم من هؤلاء كلهم، لكن هؤلاء احتاج الناس إليهم لكونهم تأخرت وفاتهم، وأدركهم من لم يدرك أولئك السابقين فاحتاجوا أن يسألوهم، واحتاج أولئك أن يعلموهم ويحدثوهم.

فقول علي لمن عنده بالكوفة (سلوني) هو من هذا الباب، لم يقل هذا لابن مسعود، ومعاذ، وأبي بن كعب، وأبي الدرداء، وسلمان، وأمثالهم، فضلاً عن أن يقول ذلك لعمر، وعثمان، ولهذا لم يكن هؤلاء ممن يسأله، فلم يسأله قط لا معاذ ولا أبي،

ولا ابن مسعود، ولا من هو دونهم من الصحابة، وإنما كان يستفتيه المستفتي كما يستفتي أمثاله من الصحابة»<sup>(١)</sup>.

**وأما قول أبي بكر:** (أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت في كتاب الله بما لا أعلم)، فتلك منقبة عظيمة لأبي بكر الصديق -تدل على عظيم ورعه، وكمال احتياطه لدينه، ولهذا ذكر العلماء المحققون أنه لا يعرف لأبي بكر مسألة واحدة أخطأ فيها، بخلاف غيره من الصحابة فإنهم يجتهدون فيصيبون تارة ويخطئون تارة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من

الشرية غلط فيها، وقد عرف لغيره مسائل كثيرة<sup>(2)</sup>. ويستطرد مبيناً فضله في العلم على غيره من الصحابة، وما رفع الله على يديه من الاختلاف بين الصحابة: «وقد تنازعت الصحابة بعده في مسائل، مثل: الجد، والإخوة، ومثل العمرتين، ومثل العول، وغير ذلك من مسائل الفرائض، وتنازعوا في مسائل الحرام، والطلاق الثلاث،

---

(1) منهاج السنة 57/8-58.

(2) منهاج السنة 497/5.

بكلمة، والخليّة والبريّة<sup>(1)</sup> والبيّه<sup>(2)</sup> وغير ذلك من مسائل الطلاق.

وكذلك تنازعوا في مسائل صارت مسائل نزاع بين الأمة إلى اليوم، وكان تنازعهم في خلافة عمر، نزاع في اجتهاد محض كل منهم يقر صاحبه على اجتهاده، كتنازع الفقهاء أهل العلم والدين، وأما في خلافة عثمان فقوي النزاع في بعض الأمور، حتى صار يحصل كلام غليظ من بعضهم لبعض، ولكن لم يقاتل بعضهم بعضاً باليد ولا بسيف ولا غيره. وأما في خلافة علي فتغلظ النزاع، حتى تقاتلوا بالسيوف.

وأما في خلافة أبي بكر فلم يعلم أنه استقر بينهم نزاع في مسألة واحدة من مسائل الدين، وذلك لكمال علم الصديق وعدله، ومعرفته بالأدلة التي تزيل النزاع، فلم يكن يقع بينهم نزاع إلا أظهر الصديق من الحجة التي تفصل النزاع ما يزول معها النزاع، وكان عامة الحجج الفاصلة للنزاع يأتي بها الصديق ابتداءً، وقليل من ذلك يقوله عمر أو غيره فيقره أبو بكر الصديق<sup>(3)</sup>.

---

(1) من كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ جَاءَ فِي اللِّسَانِ: «الْخَلِيَّةُ»: كَلِمَةٌ تَطْلُقُ بِهَا الْمَرْأَةُ يُقَالُ لَهَا: أَنْتَ بَرِيَّةٌ، وَخَلِيَّةٌ. كُنَايَةٌ عَنِ الطَّلَاقِ» لِسَانُ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ 14/241.

(2) هُوَ طَّلَاقُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثًا، انظُر: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ لِلرَّازِيِّ ص 16.

(3) مِنْهَاجُ السَّنَةِ 5/497-499.

فتبين من هذا أن توقف أبي بكر عند حد علمه من مناقبه العظيمة، فإن هذا طريق كل راسخ في العلم، ومنهج كل عالم كامل، فإن العالم إذا كمل فقهه وترسخ علمه منعه من أن يقول على الله بلا علم.

ولذا كان الرسول ﷺ الذي هو أعلم الخلق بربه، يقف عند ما لم ينزل عليه فيه وحي، حتى يأتيه الوحي من الله، وقد ترجم البخاري في كتاب الاعتصام (باب ما كان النبي ﷺ يُسأل



مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: لا أدري، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا قياس لقوله تعالى: {بما أراك الله}، وقال ابن مسعود: سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية<sup>(1)</sup>.  
وأورد تحته حديث جابر أنه قال للنبي ﷺ وقد عادته في مرضه كيف أصنع في مالي؟ قال: (فما أجابني بشيء حتى نزلت آية المواريث)<sup>(2)</sup>.

وروى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله من طريق ابن وهب قال حدثني مالك قال: (كان رسول الله ﷺ إمام المسلمين وسيد العالمين يسئل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي)<sup>(3)</sup>.

---

(1) صحيح البخاري مع فتح الباري 13/290.

(2) صحيح البخاري مع فتح الباري 3/290.

(3) جامع بيان العلم وفضله ص 356.

وكذلك كبار الصحابة كانوا محققين لهذا الأمر متأسين فيه بنبيهم ﷺ موجهين الأمة إليه: فعن علي -رضي الله عنه- أنه قال: (إذا سئلتكم عما لاتعلمون فاهربوا قالوا: وكيف الهرب يا أمير المؤمنين؟ قال: تقولون: الله أعلم)<sup>(1)</sup>.  
وعنه -رضي الله عنه- أنه قال: (وأبردها على الكبد، إذا سئلت عما لا أعلم أن أقول: الله أعلم)<sup>(2)</sup>.

وعن ابن عمر أن رجلاً سأله عن مسألة فقال: (لا علم لي بها، فلما أدبر الرجل، قال ابن عمر: نَعَمْ ما قال ابن عمر، سئل عما لا يعلم فقال: لا علم لي به).<sup>(3)</sup>  
وقال أبو المدرء: (قول الرجل فيما لا يعلم: لا أعلم نصف العلم).<sup>(4)</sup>  
وقال ابن عباس: (إذا ترك العالم لا أعلم فقد أصيبت مقاتله).<sup>(5)</sup>  
فتبين بهذا أن التورع من القول على الله بلا علم، والتوقف عند ذلك دليل فضل وخير، ولا يطعن على العلماء بذلك إلا جاهل

---

(1) أخرجه الدارمي في سننه 1/74.

(2) المصدر السابق 1/74

(3) المصدر السابق 1/74، وأورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم ص 354.

(4) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم ص 357.

(5) المصدر السابق ص 356.

متطاول، وكيف يطعن على أحد بهذا، ورسول الله ﷺ على هذا الأمر، ومن بعده خيار أصحابه وفقهاؤهم، بما فيهم علي -رضي الله عنه- الذي تدعي فيه الرافضة ماتدعي من الغلو المفرط يقول: (وأبردها على الكبد أن أقول لما لا أعلم الله أعلم) بل ثبت عنه أنه قال مثل قول أبي بكر على ماروى ابن عبد البر بسنده من طريق

أبي البختری عن علي-ؑ- قال: (أي أرض  
تقلني أو سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله  
ملا أعلم).<sup>(1)</sup>

فإن لم يكن هذا موجباً للطعن في علي،  
فكيف يطعن به على أبي بكر، فالقول واحد  
سواء بسواء، بل ثبت في هذا الباب من الآثار  
عن علي ما لم يثبت عن أبي بكر كما تقدم  
نقل ذلك.

وبهذا يلزم الرافضي، ويظهر تناقضه  
وظلمه وبغيه، حيث يطعن في أبي بكر بما هو  
موجود في علي، مما يدل على اتباعه الهوى  
في أحكامه ومجانبة العدل في أقواله، مع ما  
يدعيه من التجرد والإنصاف في البحث، فلعنة  
الله على الكاذبين الظالمين!!



---

(1) جامع بيان العلم ص 353.

**استدلال الرافضي بحديث: (أنت مني  
بمنزلة**

**هارون من موسى) والرد عليه**

**قال المؤلف ص 174** في معرض ذكره  
الأحاديث التي ذكر أنها توجب اتباع علي:

«ب-حديث: (يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي). وهذا الحديث كما لا يخفى على أهل العقول فيه ما فيه من اختصاص أمير المؤمنين علي بالوزارة، والوصاية، والخلافة... وفيه أيضاً أن الإمام علياً هو أفضل الصحابة، والحديث كما هو معلوم مجمع عليه بين المسلمين».

**قلت:** أما الحديث فصحيح، وقد أخرجه الشيخان وغيرهما<sup>(1)</sup> وهو من فضائل علي -ؑ- ولهذا ذكره العلماء في مناقبه. وأما ما ادعاه الرافضي من الدلالة على اختصاص علي بالوزارة

---

(1) صحيح البخاري: (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب...)، فتح الباري 7/71، ح 3706، وصحيح مسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب... ) 4/1870، ح 2404، والمسند للإمام أحمد 6/438، 6/369. والوصاية والخلافة فغير صحيح، فليس في الحديث أي دلالة على ما ذكر، وذلك أن هذا الحديث قاله النبي ﷺ لعلي عندما أراد الخروج إلى غزوة تبوك، وكان قد استخلفه على المدينة بعد أن استنفر الناس للخروج معه، فلم يبق بالمدينة إلا النساء والصبيان

وأصحاب الأعداء، فشق ذلك على علي، فجاء للنبي وقال له: أتخلفني في النساء والصبيان. فقال له النبي ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى.<sup>(1)</sup>

وقيل: إن بعض المنافقين قال: إنما خلفه لأنه يبغضه فقال له النبي ﷺ ذلك<sup>(2)</sup>، ومعلوم من السيرة أن هذا الاستخلاف لم يكن خاصاً بعلي، فقد استخلف النبي ﷺ على المدينة غيره عندما كان يخرج غازياً أو حاجاً أو معتمراً، فقد استخلف في غزوة بدر: عبد الله ابن أم مكتوم، واستخلف في غزوة بني سليم: سباع بن عُرفطة الغفاري، أو ابن أم مكتوم على اختلاف في ذلك، واستخلف في غزوة السويق: بشير بن عبد المنذر، واستعمل على المدينة في غزوة بني المصطلق: أبا ذر الغفاري، وفي غزوة الحديبية: ثُمَيْلَةَ بن عبد الله الليثي كما

---

(1) جاء توضيح ذلك في بعض روايات الحديث، انظر: صحيح البخاري: (كتاب المغازي، باب غزوة تبوك)، فتح الباري 8/ 122، ح 4416، وصحيح مسلم بحسب ما جاء في الإحالة السابقة.

(2) انظر: تاريخ الطبري 3/103-104، والبداية والنهاية لابن كثير 5/7.

استعمله أيضاً في غزوة خيبر، وفي عمرة القضاء استعمل: عوف بن الأضبط المديلي، وفي فتح مكة: كلثوم بن حصين بن عتبة الغفاري، وفي حجة الوداع: أبا دجانة الساعدي ذكره هذا ابن هشام في مواطن متفرقة من السيرة<sup>(1)</sup> وهذا مما يدل على عدم اختصاص علي بالاستخلاف، وأنه قد شاركه في ذلك جمع من الصحابة، وبالتالي تبطل مزاعم الرافضة التي يعلقونها على هذا الحديث، كدعوى الوصية لعلي وأنه أفضل الصحابة.

وقد نبه العلماء قديماً على هذا، وردوا على الرافضة في احتجاجهم بهذا الحديث، وأن غاية ما تضمنه هو تشبيه النبي ﷺ استخلافه لعلي، باستخلاف موسى لهارون في حال غيبته، تطيباً لنفس علي، وإظهاراً لكرامته عنده، دون ما بنته الرافضة على الحديث من أوهام باطلة، لا يحتملها لفظ الحديث ولا مناسبه.

يقول الإمام أبو نعيم: «فإن قال: [أي: الرافضي] قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) قيل له: كذلك نقول في استخلافه على المدينة في حياته بمنزلة هارون من موسى،

وإنما خرج هذا القول له من النبي ﷺ عام تبوك  
إذ خلفه

(1) انظر السيرة النبوية لابن هشام  
2/650,804,806

4/1241,1457, 3/1113,1133,1154,1197

بالمدينة، فذكر المنافقون أنه مله وكره  
صحبه، فلحق بالرسول ﷺ

فذكر له قولهم فقال: (بل خلفك كما خلف  
موسى هارون)، فإن قال الطاعن: لم يرد  
استخلافه على المدينة قيل له: هل شاركه  
في النبوة كما شارك هارون موسى، فإن  
قال: نعم كفر، وإن قال: لا، قيل له فهل كان  
أخاه في النسب فإن قال: نعم كذب، فإذا  
بطلت أخوة النسب ومشاركة النبوة فقد صح  
وجه الاستخلاف، وإن جعل استخلافه في  
حياته على المدينة أصلاً، فقد كان يستخلف  
في كل غزاة غزاها غيره من أصحابه، كابن أم  
مكتوم، وخفاف بن إيماء بن رخصة وغيرهما  
من خلفائه»<sup>(1)</sup>.

وقال النووي: «وهذا الحديث لا حجة فيه  
لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي ولا  
تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله،  
وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده، لأن النبي ﷺ  
إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة

في غزوة تبوك ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة»<sup>(2)</sup>.

---

(1) الإمامة والرد على الرافضة ص 221-222.

(2) شرح صحيح مسلم 13/174.

وقال ابن حزم بعد أن ذكر احتجاج الرافضة بالحديث: «وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه، ولا استحقاق الإمامة بعده

- لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى - يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن على نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل فصح أن كونه - من رسول الله ﷺ بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط، وأيضاً فإنما قال له رسول الله ﷺ هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة



تبوك... ثم قد استخلف - - قبل تبوك، وبعد تبوك في أسفاره رجالاً سوى علي - -، فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين»<sup>(1)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في سياق رده على الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث: «وقول القائل هذا بمنزلة هذا، وهذا مثل هذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه

---

(1) الفصل 4/159-160.

السياق، لا يقتضي المساواة في كل شيء... وكذلك هنا هو بمنزلة هارون، فيما دل عليه السياق، وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف

موسى هارون، وهذا الاستخلاف ليس من خصائص علي، بل ولا هو مثل استخلافاته، فضلاً أن يكون أفضل منها، وقد استخلف مَنْ علي أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المُستخلفِ على عليٍّ إذا قعد معه، فكيف يكون موجِباً لتفضيله على عليٍّ؟

بل قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من

موسى من جنس استخلاف عليّ، بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفتحت مكة وظهر الإسلام وعزّ، ولهذا أمر الله نبيه أن يغزو أهل الكتاب بالشام، ولم تكن المدينة تحتاج إلى من يقاتل بها العدو، ولهذا لم يدع النبي ﷺ عند عليّ أحداً من المقاتلة، كما كان يدع بها في سائر الغزوات بل أخذ المقاتلة كلهم معه»<sup>(1)</sup>.

---

(1) منهاج السنة 330-7/332، وانظر: أيضاً 5/34 من الكتاب نفسه، ومجموع الفتاوى 4/416.

وقال ابن حجر في شرح الحديث: «واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسى وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسى باتفاق أشار إلى ذلك الخطابي.

وقال الطيبي: معنى الحديث أنه متصل بي نازل مني منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه مبهم بينه بقوله: (إلا أنه لاني بعدي) فعرف أن الاتصال المذكور بينهما، ليس من

جهة النبوة، بل من جهة ما دونها، وهو الخلافة، لما كان هارون المشبه به، إنما كان خليفة في حياة موسى، دل ذلك على تخصيص خلافة علي للنبي ﷺ بحياته والله أعلم»<sup>(1)</sup>.

فهذه أقوال العلماء المحققين كلها دائرة على معنى واحد وهو عدم اختصاص علي -ﷺ- به إذا الاستخلاف ولا بشيء مما تدعيه الرافضة فيه من الوصية أو الأفضلية على غيره، وأن تشبيه النبي ﷺ له بهارون ليس من كل وجه، فقد دل النص على نفي النبوة، ودل الواقع على نفي الاستخلاف بعد الممات؛ كما هو معلوم من حال المشبه به وهو هارون لموته في حياة موسى، فلم يبق

---

(1) فتح الباري 7/74.

إلا الاستخلاف في الحياة في حال الغيبة، وهذا أمر لانزاع فيه لكنه ليس من خصائص علي، فالرافضة لا تنتفع منه بشيء في تقرير عقيدتها إلا وهو ثابت في حق غير علي من المستخلفين الذين تقدم ذكرهم.

## استدلال الرافضي بحديث: (من كنت مولاة فعلي مولاة) والرد عليه

**قال الرافضي ص174:** «ت- حديث: (من كنت مولاة فهذا علي مولاة، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار).

وهذا الحديث وحده كاف لرد مزاعم تقديم أبي بكر وعمر وعثمان على من نصبه رسول الله ﷺ ولياً للمؤمنين بعده، ولا عبرة بمن أول الحديث بمعنى المحبِّ والنصير، لصرفه عن معناه الأصلي الذي قصده الرسول ﷺ، وذلك حفاظاً على كرامة الصحابة، لأن

الرسول ﷺ عندما قام خطيباً في ذلك الحر الشديد (قال: أستم تشهدون بأني أولى بالمؤمنين من أنفسهم) قالوا: بلى يارسول الله. فقال عندئذ (فمن كنت مولاة فهذا علي

مولاه) وهذا نص صريح في استخلافه على أمته...».

**قلت:** تقدم الرد عليه في استدلاله بهذا الحديث، ونقل كلام أهل العلم في معنى الحديث، وأنه لاجبة فيه للرافضة على تفضيل عليّ على غيره من الصحابة، ولا استخلافه. وأن الولاية المذكورة في

الحديث إنما هي موالاة الإسلام التي هي ضد العداوة<sup>(1)</sup> وهذه

الولاية ثابتة للمؤمنين فيما بينهم قال تعالى: **{والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض}**<sup>(2)</sup> والله ﷻ وليهم جميعاً، وكذلك رسوله ولي المؤمنين كما قال تعالى: **{إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا}**<sup>(3)</sup>.

على أنه تقدم اختلاف العلماء في صحة الحديث وهو قوله: (من كنت مولاة فعلى مولاه)<sup>(4)</sup> وأما الزيادة التي ذكرها المؤلف هنا فباطلة، وقد أنكرها العلماء وذكروا أنها مزيدة في الحديث.

قال شيخ الإسلام: « وأما الزيادة وهي قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) الخ. فلا ريب أنه كذب، ونقل الأثرم في سننه، عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر

وأنه حدث بحديثين: أحدهما: قوله لعلي: إنك ستعرض على البراءة مني فلا تبرأ. والآخر: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه فأنكره أبو عبد الله جداً لم

---

(1) انظر: ص 464-468 من هذا الكتاب.

(2) سورة التوبة آية 71.

(3) سورة المائدة آية 55.

(4) انظر: ص 463، 464 من هذا الكتاب.

يشك أن هذين كذب<sup>(1)</sup>.

وقال -رحمه الله- في بعض فتاويه: (وأما قوله من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من ولاه...الخ) فهذا ليس في شيء من الأمهات إلا في الترمذي، وليس فيه إلا (من كنت مولاه فعلي مولاه) وأما الزيادة فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية.

ولا ريب أنها كذب لوجوه:

أحدها: أن الحق لا يدور مع معين إلا النبي ﷺ، لأنه لو كان كذلك لوجب اتباعه في كل ما قال، ومعلوم أن علياً ينازعه الصحابة في مسائل وجد فيها النص يوافق من نازعه، كالمتوفى عنها زوجها وهي حامل، وقوله: (اللهم انصر من نصره...الخ) خلاف الواقع،

قاتل معه أقوام يوم صفين فما انتصروا،  
وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا: كسعد الذي فتح  
العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية  
وبني أمية الذين قاتلوه فتحوا كثيراً من بلاد  
الكفار ونصرهم الله.

وكذلك قوله: (اللهم وال من والاه وعاد  
من عاداه) مخالف لأصل الإسلام فإن القرآن  
قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي

---

(1) منهاج السنة 7/319.

بعضهم على بعض». (1)

فتبين أن الثابت من الحديث لا حجة للرافضة  
فيه، وأما الزيادة وهي قوله: اللهم وال من  
والاه... وما بعدها. فلا عبرة لها لأنها كذب كما  
قرر ذلك شيخ الإسلام بين بطلانها رواية  
ودراية.

---

(1) مجموع الفتاوى 4/417.

## استدلال الرافضي بحديث: «علي مني وأنا من علي ولا يؤدي عني إلا علي» والرد عليه

**قال الرافضي ص 175** «ث- حديث  
(علي مني وأنا من علي، ولا يؤدي عني إلا أنا  
أو علي).

وهذا الحديث الشريف هو الآخر صريح في  
أن الإمام علياً هو الشخص الوحيد الذي أهله  
صاحب الرسالة ليؤدي عنه، وقد قاله عندما  
بعثه بسورة براءة يوم الحج الأكبر عوضاً عن  
أبي بكر، ورجع أبو بكر يبكي ويقول: يا رسول  
الله أنزل فيّ شيء فقال: إن الله أمرني أن لا  
يؤدي عني إلا أنا أو علي...».

**وجوابه:** أن هذا الحديث بهذا اللفظ لا  
يثبت.

قال فيه ابن كثير: «ضعيف الإسناد ومتمنه  
فيه نكاره»<sup>(1)</sup>.

**قلت:** صدر الحديث ثابت من وجه آخر  
وهو حديث البراء بن عازب -رضي الله عنه- في قصة تنازع  
علي وزيد وجعفر على كفالة ابنة حمزة وفيه  
أن النبي ﷺ قال لعلي: «أنت مني وأنا منك»  
والحديث في الصحيحين<sup>(2)</sup> لكن ليس هذا من  
خصائص علي بل قال النبي ﷺ مثل



- (1) تفسير ابن كثير 2/333، والبداية والنهاية 5/34.  
(2) تقدم تخريجه ص 493.

ذلك لغيره كما تقدم بيانه.<sup>(1)</sup>

وأما قوله: (لا يؤدي عني إلا علي) فمع عدم ثبوت سنده - كما تقدم - فهو معارض لأصل عظيم من أصول الدين وهو وجوب نشر العلم، والتبليغ عن الرسول ﷺ في حق كل من سمع منه شيئاً من العلم أو بلغه عنه، من غير حصر في أحد كما دل على هذا حديث جبير بن مطعم المشهور أن النبي ﷺ قام بالخيف من منى فقال: (تَصَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا فَرَبَّ حَامِلٍ فَفَقِهَ غَيْرَ فُقَيْهِ، وَرَبٌّ حَامِلٌ فَفَقِهَ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ).<sup>(2)</sup>

وفي الصحيحين من حديث أبي بكر -ﷺ- أن النبي ﷺ خطبهم يوم النحر، ثم قال بعد أن ذكر تعظيم حرمة الدماء والأموال والأعراض (ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه)<sup>(3)</sup>، فرغب النبي ﷺ في هذا المشهد العظيم أمته أن تبلغ عنه،

---

(1) انظر: ص 494 من هذا الكتاب.  
(2) أخرجه الترمذي في: (كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع) 33/5-34، وابن ماجه في: (المقدمة، باب من بلغ علماً) 1/85، وقد صححه الألباني في صحيح ابن ماجه 1/45.

(3) أخرجه البخاري في: (كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ ليبلغ الشاهد الغائب)، فتح الباري 1/157، 158، ح67، ومسلم: (كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء) 3/1306، ح1679.

وتؤدي ما سمعت منه، وبين أن البلاغ عنه ليس من شرطه الفقه، بل متى ما حصل الضبط والحفظ جاز للسامع البلاغ، فكيف بكبار الصحابة الذين هم أهل العلم والفقه، وقدوة الناس في الدين، فهم أولى الناس بالبلاغ عنه، ولهذا بلغ أصحابه عنه الأحاديث، ونقلوا سنته للأمة في حياته، وبعدماته، ولم يكن ذلك محصوراً في عدد معروف منهم، وإنما كان يبلغ عنه كل من سمع منه، ممن لا يحصي عددهم إلا الله، فكيف يتصور بعد هذا أن يجعل النبي ﷺ البلاغ عنه محصوراً في علي دون غيره من الصحابة!! إن هذا مما يباه الدين ويرده الواقع.

وما ذكره المؤلف من أن النبي ﷺ بعث علياً يبلغ عنه سورة براءة عوضاً عن أبي بكر، ورجوع أبي بكر يبكي، ثم قول النبي ﷺ له لا يؤدي عني إلا علي فكذب مردود بالروايات الصحيحة، والثابت أن النبي ﷺ بعث علياً مؤيداً لأبي بكر، وقد كان تحت إمرة أبي بكر في الحج، فأمر أبو بكر من ينادي في الناس أيام

الحج بما أمر به رسول الله ﷺ وكان من بينهم علي -ﷺ- وكان الجميع تحت إمرة أبي بكر. على ما روى البخاري من حديث أبي هريرة -ﷺ- قال: (بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، نؤذن بمنى ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. قال حميد بن عبدالرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ علياً فأمره أن يؤذن ببراءة. قال أبو هريرة: فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان).<sup>(1)</sup>

فدل الحديث على بطلان دعوى الرافضي، وأن بعث النبي ﷺ علياً إنما كان تأييداً لأبي بكر لا بديلاً عنه، ولا أميراً عليه، بل كان أبوبكر هو أمير الحج، وعلي داخل تحت إمرته كغيره ممن حج مع أبي بكر من الصحابة.

كما قرر هذا الأمر شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال في معرض رده على الرافضي في زعمه رد النبي ﷺ أبا بكر وبعث علي مكانه. «والجواب من وجوه: أحدها: أن هذا كذب باتفاق أهل العلم وبالتواتر العام، فإن النبي ﷺ استعمل أبا بكر على الحج سنة تسع، لم يردده ولا رجع، بل هو الذي أقام للناس الحج ذلك

العام، وعلي من جملة رعيته يصلي خلفه  
ويدفع بدفعه، ويأتمر بأمره كسائر من معه،  
وهذا من العلم المتواتر عند أهل العلم، لم  
يختلف فيه اثنان، في أن أبابكر هو الذي أقام  
الحج ذلك العام بأمر النبي ﷺ فكيف يقال: إنه  
أمره برده؟!

ولكن أردفه بعلي لينبذ إلى المشركين  
عهدهم، لأن عاداتهم كانت جارية أن لا يعقد  
العقود ولا يحلها الا المطاع أو رجل من أهل  
بيته

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب الصلاة، باب ما يستر  
العورة)، فتح الباري 1/477، ح369.

فلم يكونوا يقبلون ذلك من كل أحد». (1)

وبهذا يظهر لك أيها القارئ فساد حجة  
الرافضي في استدلاله بالحديث المذكور على  
خلافة، علي وأنه حديث ضعيف لا تقوم الحجة  
به وهو مع هذا منكر المتن معارض للأصول،  
كما أن المناسبة التي زعم أنها سببه، وعلق  
الحديث بها تشهد ببطلان دعواه إذ لم يرجع  
أبو بكر بعد تأمير النبي ﷺ له على الحج، ولم  
يرده هو، بل حج بالناس، وبلغ عهد النبي ﷺ،  
وبعث من كان ينادي في الناس بذلك، وكان  
من بين هؤلاء المنادين علي -ﷺ- الذي كان

يأتمر بأمر أبي بكر في تنفيذ عهد رسول الله  
.



---

(1) منهاج السنة 8/296، وانظر: أيضاً 6/493 من  
الكتاب نفسه.

## استدلال الرافضي بحديث: (إن هذا أخي ووصيي وخليفتي) والرد عليه

**قال الرافضي ص 176** «ج- حديث  
الدار يوم الإنذار قال رسول الله ﷺ مشيراً إلي  
علي: (إن هذا أخي ووصيي وخليفتي من  
بعدي فاسمعوا له وأطيعوا) وهذا الحديث هو  
أيضاً من الأحاديث الصحيحة التي نقلها  
المؤرخون، لبداية البعثة النبوية، وعدوها من  
معجزات النبي ﷺ... الخ كلامه.

**وجوابه:** أن هذا الحديث كذب موضوع،  
لم يرد في شيء من كتب الحديث لا الصحاح،  
ولا السنن، ولا المسانيد، كما قرر ذلك العلماء  
المحققون في الحديث. وإليك أيها القارئ  
بعض أقوالهم في الحديث.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع».<sup>(1)</sup>

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، وقد تقدم كلام ابن حزم أن سائر هذه الأحاديث موضوعة، يعلم ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها وقد صدق في ذلك، فإن من له أدنى معرفة بصحيح الحديث وضعيفه ليعلم

---

(1) الموضوعات 1/259.

أن هذا الحديث ومثله ضعيف، بل كذب موضوع، ولهذا لم يخرج أحد من أهل الحديث في الكتب التي يحتج بها فيها، وإنما يرويه من يرويه في الكتب التي يجمع فيها بين الغث والسمين...»<sup>(1)</sup>.

وقال في موطن آخر: «إن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح، ولا في المسانيد والسنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي

يحتج به...»

[إلى أن قال]: إن هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم إلا وهو يعلم أنه كذب موضوع».<sup>(2)</sup>

وذكر الذهبي في ترجمة مطرب بن ميمون  
الأسكاف أنه موضوع قال: «والمتهم بهذا وما  
قبله مطر، فإن عبید الله ثقة شيعي، ولكنه  
آثم برواية هذا الإفك»<sup>(3)</sup>.  
وقال السيوطي: «موضوع آفته مطر»<sup>(4)</sup>.  
وكذا عدّه الشوكاني من الموضوعات في  
كتابه (الفوائد المجموعة)

---

(1) منهاج السنة 7/354.

(2) منهاج السنة 7/299-302.

(3) ميزان الاعتدال 4/128.

(4) اللآئى المصنوعة في الأحاديث الموضوعية  
1/326.

ونقل كلام أهل العلم فيه»<sup>(1)</sup>.

فتبين أن هذا الحديث كذب موضوع لا  
أصل له، كما اتفقت على ذلك أقوال أهل  
العلم المحققين في الأحاديث، المعنيين  
بدراسة أسانيدها، وتمييز صحيحها من  
سقيمها. والعجب من هذا الرافضي وعظيم  
جرأته على الكذب، حيث ينقل هذه  
الموضوعات المشتهر  
في الأمة وضعها، وبطلانها، ويزعم اتفاق  
صاح أهل السنة  
عليها.

حيث يقول واصفاً منهجه في كتابه: «وأخذت على نفسي عهداً، وأنا أدخل هذا البحث الطويل العسير أن أعتد الأحاديث الصحيحة التي اتفق عليها السنة والشيعة»<sup>(2)</sup>. ويقول: «من الأحاديث التي أخذت بها فدفعتني للاقتداء بالإمام علي تلك التي أخرجتها صحاح أهل السنة والجماعة وأكدت صحتها، والشيعة عندهم أضعافها ولكن -وكالعادة- سوف لا أستدل ولا أعتد إلا الأحاديث المتفق عليها من الفريقين»<sup>(3)</sup>. فانظر أيها القارئ إلى شدة افتراءه وعظيم كذبه في ادعائه ألا

---

(1) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص 346.

(2) ثم اهتديت ص 88.

(3) ثم اهتديت ص 172.

يذكر في بحثه من الأحاديث إلا ما صح عند أهل السنة، ثم إيراده تلك الموضوعات المنكرات، التي ياباها الدين، وينكرها أهل العلم، ويستتهجنها ذوو العقول والفطر السليمة من غير خوف من الله يردعه، ولا استحياء من الناس يمنعه، فما أصدق قول النبي ﷺ عليه: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)<sup>(1)</sup>.





(1) أخرجه البخاري في: (كتاب أحاديث الأنبياء، باب 54)، فتح الباري 6/515، ح 3484.

### **استدلال الرافضي بحديث: (الثقلين) والرد عليه في ذلك**

**قال الرافضي ص 179** تحت عنوان:  
(الأحاديث الصحيحة التي توجب اتباع أهل البيت).

«1- حديث الثقلين: قال رسول الله ﷺ:  
(يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به  
لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي).  
وقال أيضاً: (يوشك أن يأتي رسول ربي  
فأجيب وإنني تارك فيكم الثقلين أولهما: كتاب  
الله فيه الهدى والنور، وأهل بيتي أذكركم الله  
في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي).  
وإذا أمعنا النظر في هذا الحديث الشريف  
الذي أخرجه صحاح أهل السنة والجماعة،  
وجدنا الشيعة وحدهم هم الذين اتبعوا الثقلين:  
كتاب الله والعتره النبوية الطاهرة. بينما اتبع

أهل السنة والجماعة قول عمر: حسبنا كتاب الله».

ثم ذكر كلاماً طويلاً تحته ملخصه:  
أن أهل السنة اتبعوا الصحابة وقد رووا (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...) وزعم أن من عرف أحوال الصحابة وما فعلوه وما استنبطوه بأرائهم مقابل النصوص الصريحة لا يمكن أن يركن لمثلهم.  
قال: والسنة التي يتبعونها سنة الخلفاء الراشدين، أو هي مروية عن هؤلاء، وزعم أن سنة الرسول ﷺ لم تدون على ما روى أهل السنة في صحاحهم أن رسول الله ﷺ منعهم من كتابة سنته، وكذلك فعل أبو بكر وعمر إبان خلافتهم.

قال: فلا يبقى بعد ذلك حجة في قولنا: (تركت فيكم سنتي).

**وجواب هذا:** أن الحديث الأول وهو (تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي)<sup>(1)</sup> لم يصح وقد ضعفه أهل العلم كما نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، قال: «وأما قوله (وعترتي أهل بيتي) وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فهذا رواه الترمذي، وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم،

وقالوا: لا يصح، وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة، قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلي وغيره.  
لكن أهل البيت لم يتفقوا -ولاه الحمد- على شيء من خصائص مذهب الرافضة، بل هم المبرؤون المنزهون عن التدنس بشيء

---

(1) أخرجه الترمذي في: (كتاب المناقب، باب في مناقب أهل البيت» 5/662، ح 3786، وأحمد في المسند 1/14، 17، 26، 59.

منه»<sup>(1)</sup>.

كما جمع طرق هذا الحديث وحكم بضعفها مؤيداً كلامه بالنقول عن أهل العلم: الدكتور علي السالوس في كتابه: (حديث الثقلين وفقهه)<sup>(2)</sup>.

وأما الحديث الثاني وهو: (يوشك أن يأتي رسول ربي، وإني تارك فيكم الثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)، فحديث صحيح رواه الإمام مسلم في صحيحه<sup>(3)</sup> لكن ليس فيه حجة للرافضة، فإن الذي تضمنه الحديث وصية النبي ﷺ بكتاب الله والعمل به، وأن فيه النور والهدى، ثم

وصيئة ﷺ بأهل بيته بإعطائهم حقوقهم،  
والتحذير من ظلمهم، وليس فيه أي ذكر للأمر  
باتباعهم كما زعم الرافضي.  
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والحديث  
الذي في مسلم إذا كان النبي ﷺ قد قاله،  
فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله، وهذا

---

(1) منهاج السنة 7/394-395.

(2) انظر: الكتاب المذكور ص 15-28.

(3) صحيح مسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من  
فضائل علي بن

أبي طالب -4/1873-)، ح 2408.

أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل  
ذلك، وهو لم يأمر باتباع العترة ولكن قال:  
(أذكر الله في أهل بيتي) وتذكير الأمة بهم  
يقتضي أن يذكروا ما تقدم الأمر به قبل ذلك:  
من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم،  
وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم<sup>(1)</sup>.  
فثبت بهذا أن النبي ﷺ لم يأمر باتباع أهل  
بيته بنص صحيح صريح وغاية ما يعتمد عليه  
الرافضة في هذا إما أحاديث ضعيفة لا تثبت بها  
حجة، وإما أحاديث صحيحة لكنها ليست  
صريحة في دعواهم، كما هو الشأن في  
الحديثين السابقين.

ثم إنه على فرض ثبوت ذلك فليس فيه حجة للرافضة على تقرير معتقدتهم لعدة أمور:

**الأول:** أن الأمر باتباع أهل البيت -إن ثبت- يكون فيما اتفقوا عليه، وانعقد عليه إجماعهم، وأئمة أهل البيت وسادتهم متفقون على البراءة من الرافضة ومن عقيدتهم، وعلى رأس هؤلاء: علي وأبناؤه الذين تدين الرافضة بإمامتهم، وتدعي متابعتهم، كما تقدم نقل أقوالهم في ذلك مفصلة<sup>(2)</sup> وكما نقل شيخ الإسلام اتفاق سائر أهل البيت وأئمة العترة على تقديم الشيخين، واعتقاد إمامتهما

---

(1) منهاج السنة 7/318.

(2) انظر: ص 112-119 من هذا الكتاب.

حيث يقول: «أئمة العترة كابن عباس وغيره يقدمون أبا بكر وعمر في الإمامة والأفضلية، وكذلك سائر بني هاشم من العباسيين والجعفريين وأكثر العلويين، وهم مقرون بإمامة أبي بكر، وعمر، وفيهم من أصحاب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، أضعاف من فيهم من الإمامية.

والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين وتابعيهم، من ولد الحسين بن علي، وولد الحسن وغيرهما: أنهم

كانوا يتولون أبا بكر، وعمر، وكانوا يفضلونهما على عليٍّ، والنقول عنهم ثابتة متواترة...»<sup>(1)</sup>. فظهر بهذا أنه لو كان اتفاق أهل البيت حجة، وإجماعهم دليلاً لكان أسعد الناس بذلك هم أهل السنة والجماعة، دون الرافضة الذين هم أبعد الناس عن عقيدتهم، وقد تواترت عنهم النصوص بدمهم والبراءة منهم.

**الثاني:** أن الأمر باتباع أهل البيت لو ثبت لكان مُعَارِضاً بما هو أقوى منه، وهو أن إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة، والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -<sup>(2)</sup>.

(1) منهاج السنة 7/396.

(2) انظر: منهاج السنة 7/397.

**الثالث:** أنه معارض أو مخصص بقول النبي ﷺ (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر)<sup>(1)</sup> وبقوله ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ...)<sup>(2)</sup> فهذان النصان صريحان الدلالة فيمن يجب على الأمة متابعته بعد نبيه ﷺ ولو ثبت الأمر بمتابعة أهل البيت لما قوي على معارضة هذين النصين الصحيحين الصريحين المشهورين بين العلماء.

قال الدهلوي عن الحديث الأول: إنه بلغ درجة الشهرة والتواتر المعنوي<sup>(3)</sup> وكذلك الحديث الثاني (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) مشهور في الأمة وقد تلقاه العلماء بالقبول والتسليم،

---

(1) أخرجه أحمد 5/399، والترمذي 5/610، والحاكم 3/79، وصححه ووافقه الذهبي، انظر: التلخيص مع المستدرک، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة 3/233، رقم 1233.

(2) أخرجه أحمد 4/126، وأبو داود 5/13، والترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح 5/44، وابن ماجه 1/15، والدارمي 1/57، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي. المستدرک مع التلخيص 1/95-96، وصححه الألباني ونقل تصحيحه عن الضياء المقدسي، حاشية مشكاة المصابيح 1/58.

(3) انظر مختصر التحفة الإثني عشرية ص 174. ويحفظه الكبير والصغير، وأما ما ذكره من النصوص في دعوى متابعة أهل البيت فالصحيح منها ليس بصريح، والصريح ليس بصحيح كما تقدم بيان ذلك، وغاية ما يمكن أن يقال فيها على فرض الصحة أن تكون مخصصة بالحديثين المتقدمين، اللذين هما أصح وأصرح في أحقية المتابعة.

فتبين بهذا عدم انتفاع الرافضة في تقرير معتقدتهم بالأمر بمتابعة أهل البيت لو ثبت، فكيف به مع عدم الصحة والثبوت!!  
**وأما قول المؤلف:** إن أهل السنة اتبعوا سنة عمر في قوله: (حسبنا كتاب الله).  
**وقوله أيضاً:** إنهم اتبعوا سنة الخلفاء الراشدين... الخ  
كلامه.

**فهذا مما يمدح به أهل السنة** بل إنه من أعظم مناقبهم. حيث اتبعوا سنة الخلفاء الراشدين الذين أوصى النبي ﷺ الأمة بالتمسك بسنتهم والعرض عليها بالنواجذ، فهم في الحقيقة متبعون لأمر النبي ﷺ الذي أوصاهم بذلك. وعمر -ﷺ- ثاني الخلفاء الراشدين، وكان ملهماً مسدداً مُحدِّثاً قد ثبتت النصوص عن النبي ﷺ بمدحه، والثناء عليه في مناسبات كثيرة.

ففي الصحيحين: من حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال له: (يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك).<sup>(1)</sup>  
وفي الصحيحين أيضاً أن النبي ﷺ قال: (قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن



في أمّتي منهم أحد فإن عمر بن الخطاب  
منهم<sup>(2)</sup> إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة  
في فضله - - والتي لا يتسع المقام لذكرها،  
وهذا يدل دلالة واضحة أنه - - كان على الحق  
والهدى، وأن من تابعه في هديه كان على  
سبيل الرشاد والفلاح كما أن أهل السنة كذلك  
لما اتبعوا سنة النبي - وسنة الخلفاء  
الراشدين المهديين عصمهم الله بذلك من  
الزيغ والانحراف الذي وقع فيه من تنكب  
طريقهم، وسلك غير مسلكهم من أهل البدع  
الزائغين عن الحق وعلى رأسهم هؤلاء  
الرافضة المخذولون.

وأبعد من هذا زيغاً وضلالاً يذم الأمة  
ويقدح فيها بمتابعتها لسنة نبيها - وخلفائه  
الراشدين المهديين كما فعل هذا الرافضي  
الحاقد.

وأما غمزه لعمر في قوله: (حسبنا كتاب)  
فقد تقدم الرد عليه في

---

(1) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
مناقب عمر بن الخطاب)، فتح الباري 7/41، ح  
3683، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من  
فضائل عمر - -) 4/1863، ح 2396.

(2) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب  
مناقب عمر بن الخطاب...)، فتح الباري 7/42، ح

3689، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر -) 4/1864، ح 2398.

ذلك، عند ذكر حادثه الكتاب الذي أراد النبي ﷺ كتابته في مرض موته، وبيان الوجهة الصحيحة لقول عمر هذا، وأنه لا مطعن فيه عليه بحمد الله فليراجع في موضعه من البحث.<sup>(1)</sup>

**وأما قوله:** إن السنة لم تدون، وقد روى أهل السنة في صحاحهم أن الرسول ﷺ منع من كتابة السنة لئلا تختلط بالقرآن، وكذلك فعل أبو بكر، وعمر إبان خلافتيهما فلا يبقى بعد هذا حجة في قولنا: (تركت فيكم سنتي).

**فجوابه:** أن يقال له إن هذا القول كفر صريح، وطعن قبيح في صاحب الرسالة، ورد عليه في قوله: (تركت فيكم سنتي) كما أنه تكذيب ظاهر لقوله تعالى: { **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** }<sup>(1)</sup> فإن الذكر هنا يشمل الوحيين الكتاب والسنة، كما هو مقرر عند أهل العلم، فالسنة محفوظة بحفظ الله، كما أن القرآن محفوظ أيضاً.

وما ذكره المؤلف من النهي عن كتابه السنة في بداية العهد وصدور الإسلام لا يستلزم فقدتها وذهابها، بل كانوا يحفظونها في الصدور، وذلك لكمال عنايتهم بها وحرصهم عليها، وقد عُلِّلَ النهي

(1) انظر: ص 290-293.

(2) سورة الحجر آية 9.

عن الكتابة في بداية الأمر بخوف الاتكال على الكتابة وترك الحفظ، أو قلة العناية به، قال الخطيب البغدادي: «وأمر الناس بحفظ السنن إذ الإسناد قريب، والعهد غير بعيد، ونهي عن الاتكال على الكتاب، لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل، وإذا عدم الكتاب قوي لذلك الحفظ الذي يصحب الإنسان في كل مكان، ولذا قال سفيان الثوري... بئس مستودع العلم القراطيس، قال: وكان سفيان يكتب، أفلا ترى أن سفيان ذم الاتكال على الكتاب وأمر بالحفظ، وكان مع ذلك يكتب احتياطاً واستيثاقاً، وكان غير واحد من السلف يستعين على حفظ الحديث بأن يكتبه ويدرسه من كتابه، فإذا أتقنه محا الكتاب خوفاً من أن يتكل القلب عليه فيؤدي ذلك إلى نقصان الحفظ وترك العناية بالمحفوظ»<sup>(1)</sup>.

ثم إنه ينبغي أن يعلم أن النهي عن كتابة السنة في بداية الأمر ليس على إطلاقه حيث رُخص لبعض من ساء حفظه بالكتابة.

روى ابن عبد البر بسنده عن عبدالرحمن بن حرملة قال: (كنت سيء الحفظ، فرخص لي سعيد بن المسيب في الكتاب).<sup>(2)</sup>

وعن أبي قلابة قال: (الكتاب أحب إلينا  
من النسيان).<sup>(3)</sup>

(1) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص 58.

(2) جامع بيان العلم وفضله ص 122.

(3) المصدر نفسه ص 121.

وهذا يدل على أن النهي عن الكتابة إنما  
يكون عند القدرة على الحفظ، لئلا يستغنى  
بها عن الحفظ، الذي هو أنفع. أما عند العجز  
عن الحفظ فلا يمنع من الكتابة، بل قد جاء  
الأمر من النبي ﷺ بالكتابة عاماً، مما يدل على  
جواز الكتابة عند زوال المحذور، وتحقيق  
المصلحة.

ففي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة  
-رضي الله عنه- أن النبي ﷺ خطب خطبة فجاء  
رجل من أهل اليمن فقال: (اكتب لي يا رسول  
الله . فقال: اكتبوا لأبي فلان...)<sup>(1)</sup>.

وعن أنس بن مالك -رضي الله عنه- عن  
النبي ﷺ قال: (قيدوا العلم بالكتاب).<sup>(2)</sup>

وكذلك ثبتت الآثار عن بعض الخلفاء  
الراشدين بإباحة كتابة العلم والترخيص فيه،  
بل وأمرهم بالكتابة ومباشرتهم لها بأنفسهم .  
فمما روى في ذلك عن أبي بكر: أن أنس  
بن مالك كان

يحدث (أن أبا بكر كتب له فرايض الصدقة

## التي سنها

(1) أخرجه البخاري في (كتاب العلم، باب كتابة العلم) فتح الباري 1/205، ح 112.  
(2) رواه الخطيب في تقييد العلم ص 70، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 120، قال الألباني بعد دراسة طرقه: «ولا شك عندي أن الحديث صحيح بمجموع هذه الطرق» سلسلة الأحاديث الصحيحة 5/44، ح 2026، وانظر: صحيح الجامع 2/816، ح 4434.  
رسول الله (ﷺ).<sup>(1)</sup>

ومما جاء عن عمر أن عمرو بن أبي سفيان قال: (سمعت عمر ابن الخطاب يقول: قيدوا العلم بالكتاب).<sup>(2)</sup>  
وعن علي أن أبا جحيفة سأله: (هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أفهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر).<sup>(3)</sup>

والآثار في ذلك كثيرة عن الخلفاء الراشدين، وعن غيرهم من الصحابة، وهي دالة على كتابتهم للسنن وتدوينها، وقد ذكر كثيراً منها الخطيب البغدادي في كتاب (تقييد العلم).

وفي هذا دحض لشبهة الرافضي وإبطال لدعواه في أن السنة لم تدون، وبالتالي فلا يعتمد عليها ولا يوثق بها، على أنه لو لم تتدون السنة بالكتابة فهي محفوظة في صدور أهلها من الصحابة والتابعين المذيين عنوا بها عناية كبيرة تفوق كل وصف، فبلغوها الأمة غصة

---

(1) رواه الخطيب في تقييد العلم ص 87.

(2) المصدر نفسه ص 88.

(3) أخرجه البخاري في (كتاب العلم، باب كتابة العلم) فتح الباري 1/204، ح 111.

طريّة حتى لكان السامع لهم وهم يحدثون بها يسمعا من رسول الله ﷺ لكمال ضبطهم لها. ثم تلقاها من بعدهم جهابذة أهل العلم ورجال الحديث، الذين سخرهم الله لحفظ السنة وهياهم لذلك، بما رزقهم من قوة في الحفظ، وفطنة في الفهم، فدونوا الكثير منها في المصنفات ورووها للناس، مع تمام الضبط، ودقة الوصف، وشدة الحرص على نقلها كما جاءت عن رسول الله ﷺ، فبقيت محفوظة من جيل إلى جيل في الصدور والسطور، إلى هذه العصور، حتى علمها الكبير والصغير، والذكر والأنثى، وهذا من عظيم منة الله على هذه الأمة، التي لا يعلم قدرها ولا يستشعرها أهل

البلادة والغباء، والزيغ والضلال، من أمثال هذا  
الرافضي الجاهل المارق.



**دعوى الرافضي أن أبا بكر وعمر  
وعثمان  
خالفوا سنة النبي ﷺ وطعنه في أبي  
بكر  
بحرب المرتدين والرد عليه**

**قال الرافضي ص181** «إن من سنة  
أبي بكر وعمر وعثمان ما يناقض سنة النبي ﷺ  
ويبطلها كما لا يخفى.  
وإذا كانت أول حادثة وقعت بعد وفاة  
رسول الله ﷺ مباشرة وسجلها أهل السنة  
والجماعة والمؤرخون هي مخاصمة فاطمة  
الزهراء لأبي بكر الذي احتج بحديث: (نحن  
معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)، هذا  
الحديث الذي كذبه فاطمة وأبطلته بكتاب  
الله...

والحادثة الثانية: التي وقعت لأبي بكر في أيام خلافته، وسجلها المؤرخون من أهل السنة والجماعة اختلف فيها مع أقرب الناس إليه وهو عمر بن الخطاب، تلك الحادثة التي تتلخص في قراره بمحاربة مانعي الزكاة... على أن هؤلاء الذين منعوا إعطاء أبي بكر زكاتهم لم ينكروا وجوبها، ولكنهم تأخروا ليتبينوا الأمر، ويقول الشيعة: إن هؤلاء فوجئوا بخلافة أبي بكر، وفيهم من حضر مع رسول الله [ﷺ] حجة الوداع، وسمع منه النص على علي بن أبي طالب فترثوا حتى يفهموا الحقيقة».

**قلت:** قوله: إن أبا بكر، وعمر، وعثمان، خالفوا سنة النبي ﷺ دعوى باطلة لا يعابها، ولا وزن لها في ميزان الحق ما لم يؤيدها بالحجة والبرهان، قال تعالى: **{ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين }**.<sup>(1)</sup>

وقد علمت الأمة بالنقل المتواتر، الذي لا يمكن أن يندفع أو يتطرق إليه شك: أنه ليس أحد من الخلق أقرب لرسول الله ﷺ، وأقوم بدينه، وأعلم به وأكثر مناصرة له، وأعظم مجاهدة وبلاءً فيه، من أبي بكر، وعمر، ثم من بعدهما عثمان، وعلي -، فإن هؤلاء هم



خلفاء الرسول ﷺ وأصهاره الذين أخبر أنهم على الهدى، وأوصى بالتمسك بسنتهم، وخص أبابكر، وعمر منهم بالاعتداء بهما<sup>(2)</sup>، فلا يطعن فيهم بعد هذا إلا ناقص في العقل لا يدري ما يقول، أو ضال مضلّ حائد عن السبيل، ولهذا لا يعرف في الأمة أحد تنقص الشيخين، أو تعرض لهما بقدرح لا من أهل السنة، ولا من أهل البدعة المنتسبين لهذه الملة، غير هؤلاء الرافضة المخذولين. وما طعن هذا الرافضي هنا في الخلفاء الثلاثة واتهامهم بمخالفة السنة إلا امتداداً لمطاعن سلفه من الرافضة المذنبين هم أسخف الناس عقولاً، وأضعفهم حجة ودليلاً. وطعنه هذا من حيث الجملة هو أضعف من أن يتكلف

---

(1) سورة البقرة آية 111.

(2) تقدم ذكر الحديث وتخرجه ص 560.

في رده ونقضه لمخالفته لما هو معلوم للأمة بالضرورة من قيام هؤلاء الخلفاء بأمر الدين بعد رسول الله ﷺ وحسن بلائهم فيه، وإنما اقتصر هنا على ما ذكره من أمثلة لما ادعاه من مخالفة هؤلاء الخلفاء للسنة، مع بيان بطلان ما ادعاه وكذبه في ذلك.

**أما الحادثة الأولى:** وهي قوله مخاصمة فاطمة لأبي بكر في الميراث فقد

تقدم الرد عليه فيها، وبيان كذبه وتلبيسه بما  
لامزيد  
عليه هنا. (1)

**وأما ما ذكر في الحادثة الثانية:**  
وهي طعنه في أبي بكر بقتال المرتدين،  
الذين منعوا الزكاة بعد موت النبي ﷺ وارتدوا  
عن الإسلام.

فهذا مما أظهر الله به أمره، وكشف  
ستره، وما هو عليه من زندقة وإلحاد. فتأمل  
أيها القارئ طعن هذا المنافق في أبي بكر  
وفي أصحاب رسول الله ﷺ، ودفاعه عن  
المرتدين الذين ارتدوا عن الدين بعد موت  
الرسول ﷺ، واعتذاره لهم وتخطئة الصحابة في  
قتالهم، لتعلم موقعه من الدين.

على أن المؤلف بطعنه هذا ما هو إلا مقلد  
لإخوانه من الرافضة الذين سبقوه لهذا فرد  
العلماء عليهم في ذلك، حتى ظهر للناس زيف  
دعواهم وشدة افتراءهم.

---

(1) انظر ص 420-436 من هذا الكتاب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-  
في رده على ابن المطهر بعد نقله كلامه في  
المسألة: «والجواب بعد أن يقال: الحمد لله  
الذي أظهر من أمر هؤلاء إخوان المرتدين، ما  
تحقق به عند الخاص والعام أنهم إخوان

المرتدين حقاً، وكشف أسرارهم، وهتك أستارهم بالسنتهم، فإن الله لا يزال يطلع على خائنة منهم تبين عدوانهم لله ورسوله، ولخيار عباد الله وأوليائه المتقين، **{ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً}**<sup>(1)</sup>، فنقول من كان له علم بالسيرة، وسمع مثل هذا الكلام جزم بأحد أمرين:

إما بأن قائله من أجهل الناس بأخبار الصحابة، وإما أنه من أجرأ الناس على الكذب، فظني أن هذا المصنف وأمثاله من شيوخ الرافضة ينقلون ما في كتب سلفهم، من غير اعتبار منهم لذلك، ولا نظر في أخبار الإسلام، وفي الكتب المصنفة في ذلك حتى يعرف أحوال الإسلام، فيبقى هذا وأمثاله في ظلمة الجهل بالمنقول والمعقول....

إلى أن قال: **ومن أعظم فضائل أبي بكر عند الأمة - أولهم وآخرهم - أنه قاتل المرتدين، وأعظم الناس ردة كان بنو حنيفة، ولم يكن قتاله لهم على منع الزكاة، بل قاتلهم على أنهم آمنوا بمسيلمة الكذاب، وكانوا فيما يقال نحو مائة ألف، والحنفية أم محمد بن الحنفية سارية علي كانت من بني حنيفة، وبهذا احتج من جوز سبي المرتدات**

---

(1) سورة المائدة، آية (41).

إذا كان المرتدون محاربين، فإذا كانوا مسلمين معصومين فكيف استجاز علي أن يسبي نساءهم ويطأ من ذلك السبي. وأما الذين قاتلهم على منع الزكاة فأولئك ناس آخرون، ولم يكونوا يؤدونها، وقالوا: لا نُؤديها إليك، بل امتنعوا من أدائها بالكلية، فقاتلهم على هذا، لم يقاتلهم ليؤدوها إليه، وأتباع الصديق كأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، وغيرهما يقولون: إذا قالوا: نحن نُؤديها ولا نُدفعها إلى الإمام، لم يجز قتلهم لعلمهم بأن الصديق إنما قاتل من امتنع عن أدائها جملة، لامن قال: أنا أُؤديها بنفسي. ولو عدّ هذا المفتري الرافضي من المتخلفين عن بيعة أبي بكر المجوس، واليهود، والنصارى، لكان ذلك من جنس عده لبني حنيفة، بل كفر بني حنيفة من بعض الوجوه كان أعظم من كفر اليهود، والنصارى، والمجوس، فإن أولئك كفار ملئون وهؤلاء مرتدون، وأولئك يقرون بالجزية، وهؤلاء لا يقرون بالجزية، وأولئك لهم كتاب أو شبه كتاب، وهؤلاء اتبعوا مفترياً كذاباً، لكن كان مؤذنه يقول: أشهد أن محمداً ومسيماً رسولا الله، وكانوا يجعلون محمداً ومسيماً سواء»<sup>(١)</sup>.

فتبين بهذا أن الذين قاتلهم أبو بكر كانوا  
قسمين:  
**قسم منهم:** قد ارتدوا بالكلية واتبعوا  
مسيمة الكذاب، وهم

---

(1) منهاج السنة 8/318-319-324.  
بنو حنيفة، وهؤلاء لا يشك مسلم في كفرهم  
ووجوب قتالهم.  
**وقسم آخر:** امتنعوا من تأدية الزكاة  
مطلقاً فلم يؤدوها بأنفسهم ولا دفعوها إلى  
ال خليفة، فكان قتالهم واجباً مأموراً به من  
الله ورسوله  
قال تعالى: { **فاقتلوا المشركين حيث  
وجدتموهم وخذوهم واحصروهم  
واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا  
وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا  
سبيلهم** }<sup>(1)</sup> فعلق تخلية السبيل على  
الإيمان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وفي  
الصحيحين عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال:  
(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله  
إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا  
الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا  
مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم  
على الله).<sup>(2)</sup>

فجعل شهادة ألا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، شرطاً لعصمة الدماء والأموال. وأولئك الممتنعون عن تأدية الزكاة لم يتحقق فيهم الشرط، فقاتلهم أبو بكر -ؓ- وكان معه وعلي رأيه سائر الصحابة الذين باشروا قتالهم بأنفسهم.

(1) سورة التوبة آية 5.

(2) أخرجه البخاري في: (كتاب الإيمان، باب {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم}، فتح الباري 1/75، ح 25، ومسلم: (كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله)، 1/53، ح 22.

**وأما دعوى الرافضي:** أن عمر خالف في ذلك أبا بكر فكذب صريح على عمر -ؓ- أما قوم مسيلمة فلم يخالف في قتالهم أحد من

الصحابة، لا عمر ولا غيره، ولم يشكوا في كفرهم وردتهم، وأما مانعوا الزكاة: فقد رأى عمر في بداية الأمر عدم قتالهم، لكنه ما لبث أن رجع عن رأيه إلى قول أبي بكر بعد أن تبين له الحق في ذلك.

ورجوع عمر عن رأيه وموافقة أبي بكر، أمر مشهور في كتب السنة والتاريخ لا يخفى على أحد من أهل

العلم، ولم ينكره أحد منهم، وهو ثابت في الصحيحين:

فعن أبي هريرة -رضي الله عنه-: (أن عمر قال لأبي بكر رضي الله عنهما- كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولون لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله؟ قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة، حق المال، والله لو منعوني عناقاً، كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق).<sup>(1)</sup>

---

(1) أخرجه البخاري: (كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض...) فتح الباري 12/275، ومسلم: (كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله)، 1/51، ح 20.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «وأما قول الرافضي إن عمر أنكر قتال أهل الردة، فمن أعظم الكذب والافتراء على عمر بل الصحابة كانوا متفقين على قتال مسيلمة وأصحابه، ولكن كانت طائفة أخرى مقربين بالإسلام وامتنعوا عن أداء الزكاة، فهؤلاء حصل لعمر أولاً شبهة في قتالهم، حتى

ناظره الصديق وبين له وجوب قتالهم فرجع إليه والقصة في ذلك مشهورة<sup>(1)</sup>. وبهذا يظهر بطلان دعوى الرافضي، وشدة ضلاله في ذمه لأبي بكر على قتال المرتدين الذي يُعد من أعظم مناقبه، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا مما يؤكد فرط جهل المؤلف بالتاريخ وإغراقه في الزيغ والضلال. فنسأل الله العافية والسلامة من حاله.



---

(1) منهاج السنة 8/327.

**طعن المؤلف في خالد بن الوليد بقتله  
مالك بن نويرة  
وطعنه في أبي بكر لعدم الاقتصاص  
من خالد والرد عليه في ذلك**

**قال المؤلف ص 183** «وأما الحالة الثالثة التي وقعت لأبي بكر في أول خلافته، وخالفه فيها عمر بن الخطاب، وقد تناول فيها النصوص القرآنية والنبوية، فهي قصة خالد بن الوليد، الذي قتل مالك ابن نويرة صبراً، ونزا على زوجته فدخل بها في نفس الليلة.



وكان عمر يقول لخالد: يا عدو الله قتلت امرأة مسلماً ثم نزوت على امرأته والله لأرجمنك بالحجار.

ولكن أبا بكر دافع عنه وقال: (هبه يا عمر، تأول فأخطأ، فارفع لسانك عن خالد) وهذا فضيحة أخرى سجلها التاريخ لصحابي من الأكابر!! إذا ذكرناه ذكرناه بكل احترام وقداسة، بل ولقبناه: (سيف الله المسلول).

وخالد بن الوليد له في حياة النبي ﷺ قصة مشهورة، إذ بعثه النبي ﷺ إلي بني جذيمة ليدعوهم إلى الإسلام، ولم يأمره بقتالهم، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فقالوا: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل، ويأسرهم، ودفع الأسرى إلى أصحابه وأمرهم بقتلهم، وامتنع البعض من قتلهم، لما تبين لهم أنهم أسلموا، ولما رجعوا وذكروا ذلك للنبي ﷺ: قال:

اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد قالها مرتين...

إلى أن قال: فهل لنا أن نسأل أين هي عدالة الصحابة المزعومة التي يدعونها؟ وإذا كان خالد بن الوليد وهو من عظمائنا، حتى لقبناه (بسيف الله) أفكان ربنا يسلم سيفه ويسلطه على المسلمين والأبرياء وعلى المحارم فيهلكها...

فهذه من الأسباب القوية التي جعلتني  
أنفر من أمثال هؤلاء الصحابة، ومن تابعيهم  
الذين يتأولون النصوص، ويختلقون الروايات  
الخيالية، لتبرير أعمال أبي بكر وعمر وخالد  
بن الوليد، ومعاوية، وعمرو بن العاص  
وإخوانهم، اللهم إني أستغفرك وأتوب إليك،  
اللهم إني أبرأ إليك من أفعال هؤلاء وأقوالهم  
التي خالفت أحكامك، واستباححت حرمتك،  
وتعدت حدودك، واغفر لي ما سبق من  
موالاتهم إذ كنت من الجاهلين».

**قلت:** ونحن نسأل الله أن يوليكم  
ماتوليت، وأن يجزيك بما قلت، وأن ينتقم  
لأوليائه منك، وأن يري المسلمين فيك، وفي  
أمثالك آية تكون عبرة للمعتبرين، في الدنيا،  
وأن يلحقك يوم القيامة بإخوانك المنافقين  
الطاعنين في أولياء الله، المؤذنين لهم بغير ما  
اكتسبوا إنه  
سميع مجيب.

**وأما طعنه في خالد بن الوليد، بقتله**  
مالك بن نويرة ودخوله بزوجه مع أنه كان  
مسلماً.

**فجوابه:** أن مالك بن نويرة قد اختلف  
في أمره فقيل: إنه كان ممن منع الزكاة،  
وقيل: إنه صانع سجاج حين قدمت أرض

الجزيرة، وقيل: إنه لما أُسر وأُتي به لخالد - [ ] -  
فأنبه على ما صدر منه من متابعة سجاح،  
وعلى منعه الزكاة، وقال: ألم تعلم أنها قرينة  
الصلاة؟ فقال مالك: إن صاحبكم كان يزعم  
ذلك، فقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك؟ فأمر  
بضرب عنقه، فضربت عنقه، وإن ثبت عنه  
هذا فهذا يدل على رده. وقيل: إن خالدًا لما  
أسره ومن كان معه - وكان ذلك في ليلة  
شديدة البرد - فنادى مناديه، أن ادفئوا  
أسراكم فظن القوم أنه أراد القتل فقتلوهم،  
وقتل ضرار بن الأزور مالك بن نويرة، فلما  
سمع الداعية خرج وقد فرغوا منهم، فقال: إذا  
أراد الله أمراً أصابه. (1)

وعلى كل حال فقتل خالد لمالك بن  
نويرة: إما أن يكون لواحد من هذه الأسباب  
المذكورة، وإما أن يكون لسبب آخر لم نعلمه،  
وإما أن خالدًا لم يرد قتله أصلاً، وإنما قتل  
خطأ، فإن كل ذلك محتمل. وحينئذ فخالد  
معذور على كل حال، سواء أكان قتله بحق  
لسبب يوجب قتله، أو بخطأ ناشئ عن تأويل  
يعذر به، أو بغير قصد لالوم عليه فيه.

---

(1) انظر: تاريخ الطبري 3/278، وما بعدها. والبداية  
والنهاية لابن كثير 6/326.

وأما غضب عمر على خالد وقوله له ما قال، فهذا إن ثبت فلكونه يرى أن خالداً كان مخطئاً في قتل مالك، ومع هذا فما كان يتهمه في دينه، بل كان يقول: إن في سيفه رهقاً. وقد تقدم أن أمر مالك بن نويرة كان مشتبهاً، ولهذا اختلف الصحابة في قتله، فمنهم من كان على رأي خالد، ومنهم من كان على رأي عمر في تخطئه خالد بقتله، وقد كان الصديق يرى أن خالداً في ذلك كان مجتهداً معذوراً ولذا قال لعمر: (هبه يا عمر تأول فأخطأ).<sup>(١)</sup>

والمقصود أن كل واحد من الصحابة كان مجتهداً في إحقاق الحق، وأمرهم دائر بين الأجر والأجرين، فمجتهد مصيب له أجران، ومجتهد مخطئ له أجر واحد وخطؤه مغفور، ولا ينتقصهم في شيء من هذا إلا جاهل بأصول الشرع، أو زائع عن الحق، كهذا الرافضي الذي امتلأ قلبه حقداً وضغينة على أصحاب رسول الله ﷺ، فسخر نفسه للطعن فيهم، والنيل منهم، مع ما هم عليه من المقامات الشريفة العالية في الدين، والسبق إلى سائر خصال البر والتقوى، وتعديل الله لهم في كتابه والرسول ﷺ في سنته، وما جعل الله لهم في قلوب المؤمنين من الحب

والولاء، وما نشر لهم بينهم من الذكر الحسن  
وجميل الثناء.

(1) أورده الطبري في تاريخه 3/378.

**وأما طعنه في خالد** بقتله بني جذيمة  
وبراءة الرسول ﷺ من فعله.

**فجوابه:** أن خالدًا قتلهم متأولاً وذلك أنه  
لما دعاهم إلى الإسلام قالوا: صبأنا صبأنا،  
ومعنى: صبأنا: أي انتقلنا من دين إلى دين،  
وقد كانت قريش تطلق على من أسلم أنه  
صابئ على سبيل الذم<sup>(1)</sup>، فلم يقبل خالد منهم  
ذلك حيث لم يصرحوا بالإسلام، في حين أن  
بعض من كان معه من الصحابة كابن عمر  
وغيره أنكروا عليه، لأنهم عرفوا أنهم أرادوا  
الإسلام، ولذا قال ابن عمر راوي الحديث  
(فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا فجعلوا  
يقولون: صبأنا صبأنا)<sup>(2)</sup> وقد كان خالد متأولاً  
في قتلهم، غير مذموم بفعله، وإن كان  
مخطئاً فيه.

قال الخطابي: «يحتمل أن يكون خالد نقم  
عليهم العدول عن لفظ الإسلام، لأنه فهم  
عنهم أن ذلك وقع على سبيل الأنفة، ولم  
ينقادوا إلى الدين فقتلهم متأولاً»<sup>(3)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض  
حديثه عن هذه الحادثة: «فلم يحسنوا أن

يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صبأنا صبأنا، فلم يقبل ذلك

- 
- (1) انظر: فتح الباري 8/57.
- (2) أخرجه البخاري في: (كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى جذيمة)، فتح الباري 8/56-57، ح 4339.
- (3) فتح الباري لابن حجر 8/57.
- منهم، وقال: إن هذا ليس بإسلام، فقتلهم، فأنكر ذلك عليه من معه من أعيان الصحابة: كسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، وغيرهما، ولما بلغ ذلك النبي ﷺ رفع يديه إلى السماء وقال: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد) لأنه خاف أن يطالبه الله بما جرى عليهم من العدوان...
- ومع هذا فالنبي ﷺ لم يعزل خالداً عن الإمارة، بل مازال يؤمُّه ويقدمه، لأن الأمير إذا جرى منه خطأ أو ذنب أمر بالرجوع عن ذلك، وأقرَّ على ولايته، ولم يكن خالد معانداً للنبي ﷺ، بل كان مطيعاً له، ولكن لم يكن في الفقه والدين بمنزلة غيره، فخفي عليه حكم هذه القضية»<sup>(1)</sup>.
- وقال ابن حجر في شرح الحديث: «وأما خالد فحمل هذه اللفظة على ظاهرها، لأن

قولهم صباناً أي: خرجنا من دين إلى دين، ولم يكتف خالد بذلك حتى يصرحوا بالإسلام»<sup>(2)</sup>. فهذه أقوال أهل العلم، تدل على أن خالداً إنما قتل بني جذيمة لظنه أنهم ما أرادوا الإسلام بقولهم (صباناً) ولم يكن بفعله هذا عاصياً لرسول الله ﷺ، وإنما كان مجتهداً متأولاً، لأن اللفظ مشتبه والاحتمال

---

(1) منهاج السنة 4/486.

(2) فتح الباري 8/57.

الذي ذهب إليه وارد.

وأما براءة الرسول ﷺ من فعله فلخشية المؤاخذة به من الله، وهذا لا يوجب الطعن في خالد، فالبراءة من الفعل الخاطيء شيء، وتأثير صاحبه وذمه شيء آخر، وذلك أن العبد لا يؤاخذ بشيء من الأخطاء سواء في باب الاعتقاد، أو في باب الفروع إلا بعد أن تقام عليه الحجة وتنتفي عنه الموانع التي يعذر بها عند الخطأ، على ما هو مقرر في أصول الاعتقاد عند أهل السنة.

**أما قول الرافضي:** فهل لنا أن نتساءل أين هي عدالة الصحابة المزعومة التي يدعونها... الخ كلامه.

**فيقال له:** إن عدالة الصحابة ثابتة بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، ولا يتوصل أحد

إلى القدح فيها إلا بعد إنكار النصوص القاطعة  
بعدهم من الكتاب والسنة، المتضمنة  
أحسن الثناء عليهم وأبلغه من الله ورسوله،  
ولذا كان القدح في الصحابة علامة الزنادقة  
والملاحدة، وقد تقدم فيما مضى من البحث  
عرض النصوص وأقوال أهل العلم في القطع  
بعداة الصحابة، مما يغني عن إعادتها، وإنما  
أكتفي هنا بما ذكره الإمامان الجليلان أبو  
زرعة وأحمد -رحمهما الله تعالى- في حكم  
من طعن في الصحابة و قدح فيهم.

قال أبو زرعة: (إذا رأيت الرجل يتنقص  
أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه  
زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق،  
والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن  
والسنن أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون  
أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة،  
والجرح بهم أولى وهم زنادقة).<sup>(1)</sup>

وقال الإمام أحمد: (إذا رأيت الرجل يذكر  
أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء، فاتهمه  
على الإسلام).<sup>(2)</sup>

وهذا الرافضي لم يقتصر على الطعن  
فقط، بل تعدى إلى ما هو أعظم منه وذلك  
باتهامه الصحابة بالردة كلهم، إلا القليل منهم.



يقول: «فالمتمعن في هذه الأحاديث العديدة التي أخرجها علماء أهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم، لا يتطرق إليه الشك في أن أكثر الصحابة قد بدلوا، وغيروا، بل ارتدوا على أدبارهم بعده <sup>(3)</sup> إلا القليل، الذي عبر عنه بهمل النعم».

ويقول: «وقرأت الكثير حتى اقتنعت بأن الشيعة الإمامية على حق، فتشيعت وركبت على بركة الله سفينة أهل البيت، وتمسكت بحبل ولائهم، لأنني وجدت بحمد الله البديل عن بعض الصحابة الذين

---

(1) رواه الخطيب في الكفاية ص 49.

(2) ذكره ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص 209، وشيخ الإسلام

ابن تيمية في الصارم المسلول ص 568.

(3) ثم اهتديت ص 119-120.

ثبت عندي، أنهم ارتدوا على أعقابهم، ولم ينج منهم إلا القليل»<sup>(1)</sup>.

فهل يبقى مجال للشك بعد هذا في كفر هذا الرجل وزندقته، وبرأته من الإسلام، وأنه ما أراد بكتبه هذه التي تقوم على الزندقة والإلحاد، إلا هدم أصول هذا الدين، وتقويض دعائمه بالطعن في روايته وحملته للأمة. مظهراً الرفض ومبطناً الكفر المحض، كما

هو طريق كل زنديق وملحد في الكيد للإسلام  
وأهله.



(1) ثم اهتديت ص156.

**احتجاج الرافضي بحديث: (مثل أهل**

**بيتي**

**فيكم مثل سفينة نوح...)**

**قال الرافضي ص189** ضمن ذكره  
الأحاديث التي زعم أنها توجب اتباع أهل  
البيت:

«2- حديث السفينة قال رسول الله ﷺ:  
(إنما مثل أهل بيتي فيكم، مثل سفينة نوح في  
قومه، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق).  
(إنما مثل أهل بيتي فيكم، مثل باب حطة  
في بني إسرائيل، من دخله غفر له).

وقد أورد ابن حجر في كتابه الصواعق  
المحرقة هذا الحديث ثم قال: ووجه تشبيههم  
بالسفينة: أن من أحبهم وعظّمهم، شكراً  
لنعمة مُشَرَّفهم وأخذاً بهدي علمائهم، نجا من

ظلمات المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في مفاوز الطغيان...».

**قلت:** هذان الحديثان لا يصحان، وادعاء المؤلف صحتهما عند أهل السنة كذب عليهم، كما هي طريقته، وطريقة سلفه من الرافضة، في إيرادهم المنكرات المتفق على وضعها أو ضعفها بين العلماء وادعاء صحتها، عند أهل السنة فلعنة الله على الظالمين الكاذبين.

قال شيخ الإسلام عن الحديث الأول، في رده على الرافضي في منهاج السنة: «وأما قوله: (مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح): فهذا لا يعرف له إسناد صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطاب الليل، الذين يروون الموضوعات فهذا يزيدُه وهناً»<sup>(1)</sup>.

قال الذهبي: في ترجمة مفضل بن صالح (رواي هذا الحديث): «قال ابن عدي: أنكر ما رأيت له حديث الحسين بن علي، وسأته أرجو أن يكون مستقيماً. قلت: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر»<sup>(2)</sup>.

وقال ابن كثير بعد إيراده للحديث: «هذا بهذا الإسناد ضعيف»<sup>(3)</sup>.

كما حكم بضعفه العلامة محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف الجامع<sup>(4)</sup>. وكذا الشيخ مقبل الوداعي في رياض الجنة حيث قال: «فيه سويد بن سعيد، وهو ضعيف، وحنش وهو ابن المعتمر وهو أضعف منه، ومفضل بن صالح وهو منكر الحديث»<sup>(5)</sup>.

- 
- (1) منهاج السنة /395.  
(2) ميزان الاعتدال 4/167، وانظر: تضعيف الذهبي له أيضاً في التلخيص مع المستدرک 3/163.  
(3) تفسير ابن كثير 4/114.  
(4) انظر ضعيف الجامع الصغير رقم 1974.  
(5) رياض الجنة في الرد على أعداء السنة ص213.  
وأما الحديث الثاني: فقد حكم العلماء بضعفه لجهالة رواته، قال عنه الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم»<sup>(1)</sup>.

ومع هذا فلو ثبت الحديثان لما كان للرافضة حجة فيهما، فإن أهل بيت النبي ﷺ من أبعد الناس عن عقيدتهم. وأقوالهم في ذمهم والبراءة منهم ومن عقيدتهم مشهورة، وقد تقدم نقل طرف منها فيما مضى من البحث<sup>(2)</sup>.

وأما كلام ابن حجر الهيثمي فهو توجيه لمعنى الحديث لو ثبت، فإذا تقرر عدم ثبوت الحديث، فلا حجة فيه وحكمه حكم كلام غيره

من العلماء معروض على النصوص، فما وافقها فهو حق مقبول، وما خالفها فهو خطأ مردود. على أن ابن حجر من أشد الناس على الرافضة، وكتابه الصواعق المحرقة -الذي جاء هذا النص فيه- هو في الرد عليهم وعلى غيرهم من الزنادقة، وهذا يدل أنه مع تقريره وجوب المتابعة لأهل البيت، لم يقصد تصحيح معتقد الرافضة، بل كان يعلم براءة أهل البيت منه، وإنما هو في الحقيقة انتصار لعقيدة أهل السنة، الذين هم على عقيدتهم ولا يتميزون عنهم بشيء في دينهم.

---

(1) مجمع الزوائد 9/168.

(2) انظر: ص 112-119.

### **احتجاج الرافضي بحديث: (من سره أن يحيا حياتي... ) والرد عليه**

**قال الرافضي ص191** «3- حديث من سره أن يحيا حياتي.  
قال رسول الله ﷺ: (من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي، وليوال وليه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي، ورزقوا فهمي

وعلمي، فويل للمكذبين بفضلهم من أمّتي،  
القاطعين فيهم صلتني لا أنالهم الله شفاعتي).  
وهذا الحديث هو كما نرى من الأحاديث  
الصحيحة، التي لا تقبل التأويل، ولا تترك  
للمسلم أي اختيار، بل تقطع عليه كل حجة،  
وإذا لم يوال علياً، ويقتد بأهل البيت عترة  
رسول الله ﷺ، فهو محروم من شفاعته جدهم  
رسول الله، وتجدر الإشارة هنا: بأنه خلال  
البحث الذي قمت به شككت في البدء في  
صحة هذا الحديث، واستعظمت له لما فيه من  
تهديد ووعد لمن كان على خلاف مع علي  
وأهل البيت، وخصوصاً أن هذا الحديث لا يقبل  
التأويل، وخفت الوطأة عندما قرأت في كتاب  
الإصابة لابن حجر العسقلاني بعدما أخرج  
الحديث قوله: «قلت في إسناده يحيى بن  
يعلي المحاربي وهوواه» وأزال  
ابن حجر بهذا القول بعض الإشكال الذي علق  
بذهني إذ تصورت أن  
يحيى بن يعلي المحاربي هو واضع الحديث،  
وهو ليس بثقة، ولكن الله سبحانه وتعالى أراد  
أن يوقفني على الحقيقة بكاملها، وقرأت يوماً  
كتاب: (مناقشات عقائدية في مقالات إبراهيم  
الجبهان).

وأوقفني هذا الكتاب على جلية الحال إذ تبين أن يحيى بن يعلى المحاربي هو من الثقات الذين اعتمدتهم الشيخان مسلم والبخاري، وتتبع بنفسي فوجدت البخاري يخرج له أحاديث في باب غزوة الحديبية من جزئه الثالث في صفحة عدد 31، كما أخرج له مسلم في صحيحه في باب الحدود من جزئه الخامس في صفحة عدد 119...

وعرفت بعد ذلك أن بعض علمائنا يحاولون جهدهم تغطية الحقيقة، لئلا ينكشف أمر الصحابة والخلفاء الذين كانوا أمراءهم وقدوتهم».

**وجوابه:** أن ما ادعاه من صحة الحديث فكذب، والمرجع في الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف هم جهابذة هذا العلم من أهل السنة والجماعة، أهل الصدق والورع، لا هذا الرافضي الجاهل الأفاك وهذا الحديث قد حكم العلماء بضعفه بل بوضعه.

قال ابن منده: «لا يصح»<sup>(1)</sup>.

وقال المذهبي في التلخيص معلقاً على كلام الحاكم في حكمه

---

(1) نقله عن ابن منده الحافظ ابن حجر في الإصابة 4/35.

بصحة الحديث: «أنى له الصحة، والقاسم بن أبي شيبه متروك وشيخه ضعيف، واللفظ ركيك، فهو إلى الوضع أقرب»<sup>(1)</sup>.  
كما حكم العلامة محمد ناصر الدين الألباني على الحديث بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة<sup>(2)</sup>، وبهذا يظهر كذب المؤلف في ادعائه صحة الحديث عند أهل السنة.

وأما ادعاء الرافضي بأن يحيى بن يعلى المحاربي قد روى هذا الحديث، وأن ابن حجر ضعفه ليرد الحديث، ويخفي الحقيقة، مع أن يحيى بن يعلى المحاربي هو من رجال الشيخين، وأخرج له عدة أحاديث في الصحيحين.

فهذا من أعظم الكذب والتليس، فإن هذا الحديث لم يرد في سنده: يحيى بن يعلى المحاربي، وإنما روي من طريق: يحيى بن يعلى الأسلمي كما أخرجه الحاكم، وكذا رواه أبو نعيم في الحلية، والهيثمى في مجمع الزوائد من طريقه<sup>(3)</sup>، ويحيى الأسلمي: ضعيف كما صرح بذلك النقاد.

---

(1) التلخيص مع المستدرک 3/139.

(2) 2/294-299.



(3) انظر: المستدرک للحاکم 3/139، ح 4642،  
وحلیة الأولیاء لأبی نعیم 4/349، ومجمع الزوائد  
9/108.

قال یحیی بن معین: «ابن یعلی الأسلمی  
لیس بشيء»<sup>(1)</sup>.

قال البخاری: «مضطرب الحدیث»<sup>(2)</sup>.  
وهذا بخلاف یحیی بن یعلی المحاربی فهو  
ثقة<sup>(3)</sup>.

فظهر بهذا ضعف الحدیث، وافتراء  
المؤلف فی رمیه لابن حجر بالتزویر وقلب  
الحقائق، وهو بریء من کل ذلك -رحمه الله  
رحمة واسعة- ومثله منزعه عن هذه التهم،  
وإنما الذي حصل أنه قال فی کتاب الاصابة  
بعد أن ذكر الحدیث بسنده: «قلت فی اسناده  
یحیی بن یعلی المحاربی وهو واه»<sup>(4)</sup>، فلفظة:  
(المحاربی) وهم من ابن حجر، أوتصحیف من  
النساک، والمقصود قطعاً هو (الأسلمی) وذلك

لعدة أمور:

**الأول:** أن المحاربی لم یرد أصلاً فی  
سند الحدیث.

**الثانی:** أن ابن حجر قال: قلت: فی  
سنده فلان فتبین أنه أراد راوی الحدیث وهو  
الأسلمی لا المحاربی.

## الثالث: التشابه الكبير بين الرجلين في الإسـم حيث إن كلاً

(1) الكامل في الضعفاء لابن عدي 7/2688.

(2) المصدر نفسه

(3) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي 4/415.

(4) الإصابة 4/35.

منهما: يحيى بن يعلى وهذا سبب قوي في حصول مثل هذا الخطأ.

**الرابع:** أن الحكم الذي ذكره ابن حجر في نقد الراوي مناسب لما ذكره العلماء في يحيى الأسلمي على ما تقدم نقل كلامهم فيه، مما

يدل على أنه هو المراد في كلام ابن حجر.

**الخامس:** أن ابن حجر نفسه صرح بتوثيق المحاربي، وتضعيف الأسلمي في التقريب<sup>(1)</sup> مما يقطع بأن ما وقع في الإصابة وهم أو خطأ من النساخ.

وهذا كله مما يدل على براءة ابن حجر -رحمه الله- مما رماه به هذا الرافضي، ومثل هذا الخطأ يحصل كثيراً في كلام أهل العلم، إما بسبب وهم للعالم، أو بسبب خطأ من النساخ، ولا يضر العالم في شيء. لكن هذا الرافضي يحمله الهوى والكذب، على اتهام هذا الإمام بما قال، وهذه طريقة الرافضة في

الانتصار لمعتقدهم الفاسد، أنهم لا يتورعون عن الكذب والتزوير، ورمي الناس بالظلم في سبيل تقرير ما يريدون، وأشد من هذا تطاولهم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بالتحريف والتغيير، والإنكار الصريح لمدلولات نصوصهما فأى خير يرجى منهم بعد هذا، وأي ثقة تبقى في نقلهم وأخبارهم.

---

(1) انظر: تقريب التهذيب ص 598.

## **دعوى الرافضي أن الصحابة كانوا**

**يجتهدون**

**مقابل النصوص وأن أول من فتح هذا الباب عمر والرد عليه في ذلك**

**قال الرافضي ص 197** تحت عنوان مصيبتنا في الاجتهاد مقابل النص: «استنتجت من خلال البحث، أن مصيبة الأمة الإسلامية انجرت عليها من الاجتهاد الذي دأب عليه الصحابة مقابل النصوص الصريحة، فاخرقت بذلك حدود الله، ومحقت السنة النبوية، وأصبح العلماء والأئمة بعد الصحابة يقيسون على اجتهادات الصحابة، ويرفضون بعض الأحيان النص النبوي، إذا تعارض مع ما فعله الصحابة...»

ومن أول الصحابة الذين فتحوا هذا الباب على مصراعيه هو: الخليفة الثاني، الذي استعمل رأيه مقابل النصوص القرآنية بعد وفاة الرسول ﷺ، فعطل سهم المؤلفة قلوبهم، الذين فرض الله لهم سهماً من الزكاة، وقال: لا حاجة لنا فيكم».

**قلت:** لا يخفى ما في كلام هذا الرجل من الكذب والتلبيس، وقلب الحقائق، وعظيم الجرأة على إنكار ما هو معلوم بالضرورة من الدين والتاريخ والواقع، وذلك في رميته للصحابة برفض النصوص، وترك السنة، ومعارضتها بأقوالهم وآرائهم. مع أن المعلوم من حال الصحابة المقطوع به في المسلمين، أنه ما عرفت الأمة مثلهم في شدة الحرص على النصوص، وحسن المتابعة لها، وقوة العزيمة في الأخذ بها، والقيام بها أيما قيام، وتطبيقها في كافة الظروف والأحوال، حتى أصبحوا بذلك مضرب الأمثال، وقدوة الأجيال، على مر السنين والقرون، في القوامه بأمر الدين. حتى إن عوام المسلمين إذا ما رأوا من رجل صدق التدين، وحسن الاستقامة، قالوا في وصفه على سبيل التمدح: (كأنه تربى على الصحابة، أو كأنه يعيش بين الصحابة) وما ذلك إلا لما اشتهر في الأمة

واستفاض من عدالة هؤلاء الصحابة، ورسوخ قدمهم في الدين، وقوة تمسكهم به. ومرجع هذا كله إلى ما تضافرت عليه نصوص الشرع، مما يطرق أسماع المسلمين في كل وقت وحين، من وصف الله ورسوله للصحابة بأحسن الصفات، والثناء عليهم بأجمل الثناء، والشهادة لهم بالإيمان والتقوى، وأن الله قد رضي عنهم ورضوا عنه، وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، وأن رسوله قد مات وهو راض عنهم، مبشرهم بالخير من ربهم.

ولذا فإن طعن هذا الرافضي في الصحابة بما يقدر في دينهم، وعدم تمسكهم بالشرع، لا أرى أنه يحتاج إلى تكلف رد، لرسوخ الاعتقاد في الأمة بعدالتهم، واستفاضة النصوص بعلو شأنهم في الدين ومكانتهم. وإنما أشير هنا على وجه الخصوص، إلى كذب ما ادعاه الرافضي من توسع عمر -ؓ- في الاجتهاد والعمل برأيه مقابل النصوص، لخشية التلبيس في هذا الأمر على من لا علم عنده من العامة وأهل الجهل. وبيان كذبه وفساد ما ادعاه في ذلك يكون من عدة وجوه.

**الوجه الأول:** أن هذه دعوى مجردة عن الحجة والدليل، لا قيمة لها عند أهل النظر والتحقيق، إذ المؤلف لم يقدم عليها دليلاً واحداً، يدل على ثبوت ما ادعاه.

**الوجه الثاني:** أن الطعن في عمر بهذا قدح في النبي ﷺ الذي أوصى الأمة باتباع سنته، وسنة الخلفاء الراشدين، وقد كان عمر منهم، وذلك في قوله كما في حديث العرياض بن سارية (... عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ).<sup>(1)</sup>

وكذلك أمره بالاعتداء بأبي بكر وعمر كما في حديث حذيفة  
- أنه قال: (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر).<sup>(2)</sup>

فاذا كان عمر على ما يدعي الرافضي من العمل بالرأي،

---

(1) تقدم تخريجه ص 560.

(2) تقدم تخريجه ص 560.

واطراح السنة، وأنه أول من غير وبدل، لزم من هذا أن يكون النبي ﷺ غاشياً لأُمَّته غير ناصح لها بأمره باتباع سنة عمر والاعتداء به، ولا يمكن للخصم أن يدعي أن ذلك التغيير من

عمر حصل بعد وفاة النبي ﷺ فلم يكن معلوماً له عند النطق بتلك الأحاديث وذلك لسببين.  
**الأول:** أن الرافضي ذكر في كلامه أن معارضة عمر للسنّة كانت في حياة النبي ﷺ، وزعم أنه عارض النبي ﷺ في أكثر من مناسبة.

**الثاني:** أن الرسول ﷺ لا يشرع من عند نفسه، وإنما هو مبلغ عن ربه {وما ينطق عن الهوى ﷻ إن هو إلا وحي يوحى} (1)، فلو كان حال عمر خفي على النبي ﷺ، أفكان يخفي على رب العالمين!! فلما جاء الأمر بالاعتداء بعمر ممن لا ينطق عن الهوى، علمنا أن عمر كان على الحق والهدى، على رغم أنف هذا الرافضي الحاقد.

**الوجه الثالث:** أن عمر -ﷺ- شهد له الصحابة الذين لا يخافون في الله لومة لائم، أنه كان يعمل فيهم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وما كان عليه أبو بكر في خلافته، فقد روى ابن أبي شيبّة في خبر مقتل عمر وفيه أن الصحابة اجتمعوا إلى عمر بعد طعنه فقالوا له:

---

(1) سورة النجم 3-4.

(جزاك الله خيراً قد كنت تعمل فينا بكتاب الله، وتتبع سنة صاحبك لا تعدل عنها إلى غيرها، جزاك الله أحسن الجزاء...<sup>(1)</sup>). ولهذا كان علي بن أبي طالب يغبطه على ما كان عليه من الخير وتمنى لو لقي الله بمثل عمله كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: (وضع عمر على سريره فتكئفه الناس يدعون ويصلون قبل أن يرفع وأنا فيهم، فلم ير عني إلا رجل أخذ منكبي، فإذا علي بن أبي طالب، فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك، وحسبت أنني كثيراً أسمع النبي ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر)<sup>(2)</sup>. وقد كان ابن عباس -رضي الله عنهما- إن لم يجد للمسألة حكماً في الكتاب أو السنة أفتى بقول أبي بكر وعمر، على ما روى الدارمي بسنده عن عبد الله بن أبي زيد قال: (كان ابن عباس إذا

---

(1) المصنف لابن أبي شيبة 7/440.



(2) أخرجه البخاري في: (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب)، فتح الباري 7/41، ح 3685، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر) 4/1859، ح 2389.

سئل عن الأمر فكان في القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به، فإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر، فإن لم يكن قال فيه برأيه).<sup>(1)</sup>

ففي هذه النقول عن الصحابة المتضمنة حسن الثناء علي عمر، ورسوخ قدمه في الدين، وعظم شأنه في العلم والعمل بالسنة، أكبر دليل على دحض دعوى الرافضي الجائرة، كما أن في موقف علي من عمر على وجه الخصوص إلزاماً لهذا الرافضي بقول من يعتقد إمامته ويدعي عصمته. فإذا كان عمر على ما يعتقد فيه هذا الرافضي من القول بالرأي، وترك السنة، فلم يتمنى علي - ﷺ أن يلقي الله بمثل عمله ولم يفتى ابن عباس وهو الإمام الجليل من أئمة أهل البيت بقوله أم أن علياً وابن عباس كانا ضالين في هذا !!

**الوجه الرابع:** أن الثابت من سيرة عمر - ﷺ - وأقواله الماثورة عنه، يدل على بطلان دعوى الرافضي، فقد كان - ﷺ - من أشد الناس

تمسكاً بالنصوص، والوقوف عندها، وأقواله في ذلك مشهورة:  
فمن ذلك ما أخرجه الدارمي والآجري وغيرهما بسند صحيح عنه أنه قال: (سيأتي أناس يجادلونكم بشبهات القرآن، فجادلوهم

---

(1) سنن الدارمي 1/71.  
بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله).<sup>(1)</sup>

وقد أورد الإمام ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين فصلاً خاصاً في المنقول عن عمر - في التحذير من الرأي.

ومما جاء فيه عن عمر أنه قال: (أصبح أهل الرأي أعداء السنن، أعتهم أن يعوها، وتفلت منهم أن يرووها، فاستبقوها بالرأي).  
وعنه أنه قال: (اتقوا الرأي في دينكم).

وقال أيضاً: (السنة ما سنه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة).<sup>(2)</sup>

قال ابن القيم: «وأسانيد هذه الآثار عن عمر، في غاية الصحة».<sup>(3)</sup>

فكيف يظن بمن هذا قوله، أن يعارض النصوص برأيه واجتهاده، فإن هذا من أبعد المحال عند التأمل والاعتبار.

**الوجه الخامس:** إن قول الرافضي: إن عمر عطل سهم المؤلفة قلوبهم جهل بالشرع ومقاصده، وتناول على عمر - - بما لا علم

---

(1) أخرجه الدارمي 1/62، والآجری في الشريعة ص 52، وابن بطة في الإبانة الكبرى 1/250، وذكر المحقق أن إسناده صحيح، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 1/123.

(2) أعلام الموقعين 1/54-55.

(3) المصدر نفسه 1/55.

لهذا الرافضي به، وذلك أن سهم المؤلفة قلوبهم فرض في الشرع تألفاً لبعض الناس من سادات الناس وكبرائهم على الإسلام وللحاجة إليهم، فلما قوي الإسلام وكثر أتباعه اجتمع رأي الصحابة - - على عدم إعطاء المؤلفة قلوبهم شيئاً، لعدم الحاجة إليهم، ولزوال السبب الذي كانوا يعطون من أجله.

قال القرطبي: «قال بعض علماء الحنفية: لما أعز الله الإسلام وأهله، وقطع دابر الكافرين -لعنهم الله-، اجتمعت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في خلافة أبي بكر - - على سقوط سهمهم». <sup>(1)</sup>

وقال ابن قدامة «لم ينقل عن عمر، ولا عثمان، ولا علي، أنهم أعطوهم شيئاً». <sup>(2)</sup>

وهذا يدل على اتفاق الصحابة على عدم إعطاء المؤلف قلوبهم في ذلك العهد، وأن هذا هو الذي عليه الخلفاء الثلاثة عمر، وعثمان، وعلي -ؓ- لكن القطع بسقوط سهم المؤلف قلوبهم ونسبته للصحابة - كما نص على ذلك بعض علماء الحنفية ونقلوا إجماعهم عليه - محل نظر. فالمشهور عن الصحابة هو عدم إعطاء أهل التأليف

---

(1) تفسير القرطبي 8/168.

(2) المغني 9/316.

شيئاً، كما نقل ذلك عنهم ابن قدامة، وهذا لا يلزم منه أنهم كانوا يرون سقوط سهم المؤلف قلوبهم بالكلية، بل يحتمل أنهم رأوا منع أولئك المعاصرين لهم، لعز الإسلام، وعدم الحاجة إليهم من غير قطع بسقوط سهمهم في كل عصر عند الحاجة إليهم. يشهد لهذا أن العلماء من بعد الصحابة اختلفوا في سقوط سهم المؤلف قلوبهم على قولين: فمنهم من يرى سقوط سهمهم، ومنهم من يرى أن سهمهم باق، وأن إعطاءهم بحسب الحاجة إليهم، فإن احتيج إليهم أعطوا، وإلا لم يعطوا، وهذا بناءً على ما فهموه من فعل الصحابة، الذي كان محتملاً لكل واحد من هذين القولين.

يقول القرطبي ناقلاً الخلاف بين العلماء في المسألة: «واختلف العلماء في بقائهم (أي: المؤلفه قلوبهم) قال عمر، والحسن، والشعبي وغيرهم: انقطع هذا الصنف بعز الإسلام وظهوره، وهذا مشهور من مذهب مالك وأصحاب الرأي...»

وقال جماعة من العلماء: هم باقون لأن الإمام ربما احتاج أن يستأنف على الإسلام، وإنما قطعهم عمر لما رأي من إعزاز الدين. قال يونس: سألت الزهري عنهم فقال: لا أعلم نسخاً في ذلك.

قال أبو جعفر النحاس: فعلى هذا الحكم فيهم ثابت، فإن كان أحد يحتاج إلي تألفه، ويخاف أن تلحق المسلمين منه آفة، أو يرجى أن يحسن إسلامه بعد، دُفِعَ إليه.

قال القاضي عبد الوهاب: إن احتيج إليهم في بعض الأوقات أعطوا من الصدقة.

وقال القاضي ابن العربي: الذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن احتيج إليهم أعطوا سهمهم كما كان رسول الله ﷺ يعطيهم فإنَّ في الصحيح (بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ)<sup>(1)</sup>». <sup>(2)</sup>

ومن خلال هذا العرض لأقوال الصحابة والعلماء في المسألة يتبين لنا أمران:

**الأول:** أن القول بمنع المؤلف قلوبهم عطاياهم لما قوي الإسلام لم يكن قول عمر وحده، وإنما هو قول عامة الصحابة، وهو الذي درج عليه عمل الخيفتين الراشدين من بعد عمر: عثمان وعلي، كما نقل ذلك العلماء عنهم، فلم التشنيع على عمر في قول شاركة فيه عامة الصحابة، وكان على العمل به الخيفتان الراشدان من بعده (عثمان وعلي) -رضي الله عنهما-!! وإذا كانت الرافضة تعتقد في علي -ؑ- أنه الإمام المعصوم من الخطأ، المنزه عن السهو، والغفلة، والزلل،

---

(1) أخرجه مسلم: (كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً...) 1/130، ح 145.  
(2) تفسير القرطبي 8/168.

فما بال هذا الرافضي يطعن في عمر في أمر قد حكم به الإمام المعصوم عنده، طيلة مدة خلافته، وسنه للأمة من بعده؟!

**الثاني:** أن منع المؤلف قلوبهم من عطاياهم، في حال عز الإسلام وعدم الحاجة إليهم لا يقتضي سقوط سهمهم بالكلية عند المانع لهم في تلك الحال، وبالتالي فنسبة القول بسقوط سهم المؤلف قلوبهم بالكلية لعمر ولغيره من الصحابة بمنعهم أهل التأليف عطاياهم في ذلك العهد، تبقى محل نظر،

حتى يرد النص الصحيح منهم بالتصريح بالحكم المذكور. وهذا مما تندفع به مطاعن الرافضي على عمر، في دعواه أنه عطل سهم المؤلفة قلوبهم، مع ثبوته في كتابه الله تعالى.

**الوجه السادس:** أن ما يثبت عن عمر - من القول بالرأي، ثبت عن علي مثله، أو أكثر منه في مسائل هي أعظم من المسائل التي تكلم فيها عمر، فالقدح في عمر بهذا، قدح في علي من باب أولى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله- في رده على الرافضي في طعنه على عمر بالقول بالرأي: «والجواب أن القول بالرأي، لم يختص به عمر - بل علي كان من أقولهم بالرأي، وكذلك أبوبكر، وعثمان، وزيد، وابن مسعود، وغيرهم من الصحابة - كانوا يقولون بالرأي، وكان رأي علي في دماء أهل القبلة ونحوه من الأمور العظام.

كما في سنن أبي داود وغيره عن الحسن عن قيس بن عباد قال:

قلت لعلي: (أخبرنا عن مسيرك هذا أعهد عهدك إليك رسول الله ﷺ أم رأي رأيته؟ قال: ما عهد النبي ﷺ إليّ شيئاً ولكنه رأي رأيته)<sup>(1)</sup> وهذا أمر ثابت، ولهذا لم يرو علي - في

قتال الجمل وصفين شيئاً، كما رواه في قتال الخوارج، بل روى الأحاديث الصحيحة هو وغيره من الصحابة في قتال الخوارج المارقين، وأما قتال الجمل وصفين فلم يرو أحد منهم فيه نصاً، إلا القاعدون فإنهم روى الأحاديث في ترك القتال في الفتنة.

ومعلوم أن الرأي إن لم يكن مذموماً، فلا لوم على من قال به، وإن كان مذموماً فلا رأي أعظم ذماً من رأي أريق به دم

ألوف مؤلفة من المسلمين، ولم يحصل بقتلهم مصحلة للمسلمين، لا في دينهم، ولا في دنياهم، بل نقص الخير عما كان، وزاد الشر على ما كان.

فإذا كان مثل هذا الرأي لا يعاب به، فرأي عمر وغيره في مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب، مع أن علياً شركهم في هذا الرأي وامتاز برأيه في الدماء...

وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت

---

(1) أخرجه ابو داود في: (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة) 5/50.

من قول علي وابن مسعود فبلغت شيئاً كثيراً، وكثير منها قد جاءت السنة بخلافه كالمتوفى



عنها الحامل، فإن مذهب علي -ؑ- أنها تعتد  
أبعد الأجلين، وبذلك أفتى أبو السنابل بن  
بعكك في حياة النبي ﷺ فلما جاءت سبيعة  
الأسلمية وذكرت ذلك له قال: (كذب  
أبو السنابل بل حلفت فانكحي من شئت)<sup>(1)</sup> وكا  
زوجها قد توفي عنها بمكة في حجة الوداع.

فإن كان القول بالرأي ذنباً فذنب غير عمر  
-كعلي وغيره- أعظم، فإن ذنب من استحل دماء  
المسلمين برأي، هو ذنب أعظم من ذنب من  
حكم في قضية جزئية برأيه، وإن كان منه ما هو  
صواب، ومنه ما هو خطأ فعمر -ؑ- أسعد  
بالصواب من غيره، فإن الصواب في رأيه أكثر  
منه في رأي غيره، والخطأ في رأي غيره أكثر  
منه في رأيه، وإن كان الرأي كله صواباً  
فالصواب الذي مصلحته أعظم، هو خير وأفضل  
من الصواب الذي مصلحته دون ذلك، وأراء عمر  
-ؑ- كانت مصالحها أعظم للمسلمين.

فعلى كل تقدير: عمر فوق القائلين بالرأي  
من الصحابة فيما يحمده، وهو أخف منهم فيما  
يذمه، ومما يدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين  
ع

---

(1) أخرجه البخاري بغير هذا اللفظ في: (كتاب  
المغازي، باب 10)، فتح الباري 7/310، ح 3991،  
ومسلم: (كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى  
عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل) 2/1122، ح 1484.

النبي ﷺ أنه قال: (قد كان في الأمم قبلكم  
محدثون، فإن يكن في أمتي  
أحد فعمر)<sup>(1)</sup>». <sup>(2)</sup>  
فثبت بهذه الأوجه بطلان دعوى الرافضي،  
وبراءة الفاروق -ﷺ- مما رماه به.



---

(1) تقدم تخريجه ص 562.

(2) منهاج السنة 6/111-114.

**دعوى الرافضي أن الصحابة ردوا نص:  
(الغدیر)  
وأبعدوا علياً عن الخلافة  
والرد عليه في ذلك**

**قال الرافضي ص 198** «من فكرة  
الاجتهاد واستعمال الرأي مقابل النصوص  
نشأت و تكونت مجموعة من الصحابة، وعلى  
رأسهم عمر بن الخطاب، وقد رأيناهم يوم

الرزية كيف ساندوا وعضدوا رأي عمر مقابل النص الصريح. ومن ذلك أيضاً نستنتج أن هؤلاء لم يقبلوا يوماً نصوص الغدير، التي نصب بها النبي ﷺ علياً خليفة له على المسلمين.... ولما ولي الإمام علي أمور المسلمين وجد صعوبة كبيرة، في إرجاع الناس إلى السنة النبوية الشريفة وحظيرة القرآن، وحاول جهده أن يزيل البدع التي أدخلت في الدين، ولكن بعضهم صاح واسنة عمراه...».

**قلت:** تقدم الرد عليه مفصلاً في مسألتني: (كتابة الكتاب) و(دعوى النص على خلافة علي يوم الغدير) بما اظهر الله به زيغه وضلاله.<sup>(1)</sup> وإنما أشير هنا لتناقضه في مسألة النص على الخلافة فهانئنا

---

(1) انظر ص 276 وما بعدها و ص 463 وما بعدها. أن عمر لم يقبل النص على الوصية -المزعومة لعلي- يوم الغدير، ورفض ذلك النص ورده، بينما نجده في موضع آخر من هذا الكتاب يقول ما نصه: «والباحث في هذا الموضوع إذا تجرد للحقيقة، فإنه سيجد النص على علي بن أبي طالب واضحاً جلياً كقوله ﷺ: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه) قال ذلك بعدما انصرف من حجة الوداع، فعقد لعلي

موكب للتهنئة، حتى إن أبا بكر نفسه وعمر،  
كانا من جماعة المهنيين للإمام يقولون: بخ بخ  
لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى  
كل مؤمن ومؤمنة»<sup>(1)</sup>.

**قلت:** ما أقصر حبال الكذب!! وقديماً  
قالوا: (ومن آفة الكذاب نسيان كذبه).  
وقال أبو حاتم: (إن من آفة الكذب أن  
يكون صاحبه نسياً، فإذا كان كذلك كان  
كالمنادي على نفسه بالخزي في كل لحظة  
وطرفة).

وقال نصر بن علي الجهضمي: (إن الله  
أعانا على الكذابين بالنسيان)<sup>(2)</sup>.  
وهذا الرفض لما اتخذ الكذب مطية له  
في تقرير معتقده الفاسد

---

(1) ثم اهتديت ص 161.

(2) أورد هذه الأقوال ابن حبان في روضة العقلاء ص  
53-52.

وقع في هذا، وأظهر الله أمره، وكشف ستره،  
فبينما هو يقرر في

سياق حديثه عن النص على الوصية المزعومة  
لعلي: إن الصحابة عقدوا لعلي يوم الغدير  
موكباً مشهوداً للتهنئة بالوصية، وكان في  
مقدمة المهنيين المباركين: أبو بكر وعمر،  
الذان كانا يرددان عبارة (بخ بخ لك يا ابن أبي

طالب أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة) نجده بعد هذا بصفحات ينسى هذا كله، فيقرر أن هؤلاء الصحابة لم يقبلوا يوم الغدير، ولا في يوم من الأيام النص على علي بالخلافة، بل وقفوا من ذلك موقف المعارض المعاند، وفي مقدمة هؤلاء عمر بن الخطاب، فلعنة الله على الكذابين الظالمين.

**وأما قوله:** إن علياً وجد صعوبة كبيرة في إرجاع الناس إلى السنة... الخ كلامه.

**فكلام باطل من أصله:** فإن البدع لم تظهر في عهد الشيخين، بل كان الناس طيلة عهدهما على السنة، لم يعرفوا البدع، ولم تعرف البدع إليهم طريقاً، وكان أمر الدين فيهم ظاهراً وقوياً، والسنة عزيزة مشهورة. وكذلك عهد عثمان -ؓ- فإنه وإن بدأت بوادر البدع تظهر في آخره، إلا أنه لم يعرف في الناس بدعة ظاهرة، بل كانت السنة هي السائدة، والخير هو المنتشر، وأهل الإسلام في عز واجتماع، وأهل الشر في ذل وصغار، وأما عهد علي -ؓ- فقد كثرت فيه الفتن، وظهرت فيه البدع، حيث خرج الخوارج، وفسى التشيع، وافترقت الأمة، وسفكت فيه الدماء المسلمة المؤمنة، فضعف بذلك أهل الخير، وقوي أهل الشر وتسلطوا على الناس،

حتى إن علياً

- كـ ان يقول في قتلة عثمان: (القوم يملكوننا ولا نملكهم)<sup>(1)</sup> وهذا أمر يعلمه كل من له أدنى اطلاع على التاريخ ولا ينكره أحد من المسلمين، لا من أهل السنة، ولا من أهل البدع، لكن مع التجرد والإنصاف.

وأما عند غلبة الهوى، وتمكن الجهل، فتختلف المقاييس، وتنعكس المفاهيم، وتتغير الحقائق، كما هو حال هذا الرجل، فإنه يتخبط في الأمر تخبطاً عجيباً، فنراه أحياناً يقرر أن علياً - كـ عندما تولى أمر الأمة قد طبق السنة، ونبذ البدع، يقول في كتابه الشيعة هم أهل السنة: «أضف إلى ذلك أن الإمام علياً عندما تولى الخلافة بادر بإرجاع الناس إلى السنة النبوية، وأول شيء فعله هو توزيع بيت المال»<sup>(2)</sup>.

ويقول مؤكداً هذا في موضع آخر من الكتاب نفسه: «ومع ذلك فإن أمير المؤمنين علياً لم يجبر الناس على البيعة بالقوة والإكراه، كما فعل الخلفاء من قبله، ولكن تقيدهم - سلام الله عليه - بأحكام

---

(1) تقد تخريجه ص 241.

(2) الشيعة هم أهل السنة ص 189.

القرآن والسنة، ولم يغير ولم يبدل أبداً.....

إلى قوله: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب،  
يامن أحييت القرآن والسنة، بعدما أماتها  
غيرك»<sup>(1)</sup>.

فهذا ما قرره المؤلف هنا لكنه في موضع  
آخر ينقض كلامه هذا رأساً على عقب.  
فيقول في الكتاب نفسه: «وإذا كان علي  
بن أبي طالب

- هـ - والمعارض الوحيد، الذي حاول بكل  
جهوده في أيام خلافته إرجاع الناس للسنة  
النبوية: بأقواله، وأفعاله، وقضائه، ولكن بدون  
جدوى لأنهم شغلوه بالحروب الطاحنة»<sup>(2)</sup>.

ويقول أيضاً في معرض حديثه عن علي -  
- في كتابه: (لأكون مع الصادقين): «وقضى  
خلافته في حروب دامية، فُرِضت عليه فرضاً  
من الناكثين، والفاسقين، والمارقين، ولم  
يخرج منها إلا باستشهاده سلام الله عليه وهو  
يتحسر على أمة محمد»<sup>(3)</sup>.

ونحن لا نعلم أي القولين صدق؟! القول  
بأن علياً - - أعاد الناس للسنة، وأنفذ أحكام  
القرآن في رعيته، فمنهته بذلك كما فعل

---

(1) الشيعة هم أهل السنة ص 198.

(2) المرجع نفسه ص 260.

(3) لأكون مع الصادقين ص 81.

المؤلف في أحد قوليهِ، أم أنه بحسب قوله  
الآخر: لم يستطع أن يعيد  
الناس للسنة، بسبب الحروب الطاحنة، التي  
لم يخرج منها إلا باستشهادهِ فنتحسر عليه،  
كما تحسر هو على أمة محمد ﷺ!؟

وهذا السؤال في هذا مطروح على  
(الساوي) لعله أن يمدّ الأمة بإجابة عاجلة  
وسريعة تحدد موقفها من هذه المسألة  
الحساسة، وتخرجها من هذا الاضطراب الذي  
أوقعها فيه، ولا بأس أن يستعين في هذا بمن  
شاء من تلاميذ أهل السنة في المراحل  
الأولى من التعليم ليطلعوه على ما درسوه من  
سيرة الخليفة الراشد علي بن أبي طالب،  
فيحل هذا الإشكال، ويستفيد منهم في هذا  
المجال، كما استفاد من قبل من صبيان  
الحوزة العلمية في (النجف الأشرف) كما  
صرح بذلك في بداية كتابه.<sup>(1)</sup>

وبهذا ختام الرد علي الرافضي في كتابه  
الأول: **(ثم اهتديت)** أسأل الله الكريم أن  
يجعله خالصاً لوجهه، وقربة إلى مرضاته، وأن  
يغفر لي ما حصل فيه من خطأ أو زلل، وأن  
ينفع به المسلمين، ويدحض به شبه المحرفين  
المبدلين.



وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(1) انظر: كتاب ثم اهتديت ص53-54.

## فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع السننية

☆ القرآن الكريم

**1- الإبانة الصغرى (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة):**

للإمام عبيدالله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا بن نعيان معطي، نشر المكتبة الفيصلية 1404هـ.

**2- الإبانة الكبرى (الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة):**

للإمام عبيدالله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا بن نعيان معطي، دار الراية، الطبعة الأولى 1409هـ.

**3- أحكام القرآن:**

لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

**4- الأدب المفرد مع شرحه فضل الله الصمد:**

لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، خرج أحاديثه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

**5- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:**

لمحمد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1405هـ.

## **6- الاستيعاب في معرفة الأصحاب**

### **المطبوع بذيل الإصابة لابن حجر:**

لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر،  
تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة ابن تيمية،  
القاهرة 1414هـ.

### **7- أسد الغابة في معرفة الصحابة:**

لعزالدين علي بن محمد بن الأثير، تحقيق:  
الشيخ علي محمد عوض، والشيخ عادل أحمد  
عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

### **8- الإصابة في تمييز الصحابة:**

للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر  
العسقلاني، تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة  
ابن تيمية، القاهرة 1414هـ.

### **9- أصول السنة:**

لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي (ت  
219هـ) تحقيق: د. عبدالله ابن سليمان  
الغفيلي، نشر وتوزيع دار البخاري، المدينة  
المنورة، ط الأولى 1416هـ.

### **10- الاعتقاد:**

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق:  
كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، ط الأولى  
1403هـ.

### **11- اعتقادات فرق المسلمين**

### **والمشركين:**

لفخرالدين المرازبي، بمراجعة على سامي  
النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان  
1402هـ.

### **12- أعلام الموقعين عن رب العالمين:**

لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن  
قيم الجوزية، تعليق: طه عبدالرؤوف سعد، الناشر:  
مكتبة الكليات الأزهرية 1388هـ.

### **13- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان:**

لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم  
الجوزية، المتوفى سنة 751هـ، تحقيق: محمد  
سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي  
الحلبي وأولاده، مصر 1381هـ.

### **14- الإمامة والرد على الرافضة:**

للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، المتوفى (430هـ)  
تحقيق الدكتور علي بن محمد ناصر  
الفيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،  
الطبعة الأولى 1407هـ.

### **15- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء:**

للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالبر، المتوفى  
سنة (463هـ) دار الكتب العلمية.

### **16- الأنساب:**

للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن  
منصور السمعاني، المتوفى سنة (562هـ)  
تحقيق: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتب  
الثقافية، الطبعة الأولى 1408هـ.

## **17- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم**

**الحديث:**

لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ) تحقيق:  
أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة  
1399هـ.

## **18- البداية والنهاية:**

للحافظ ابن كثير، تحقيق: د. أحمد أبو ملح،  
د. علي نجيب عطوي، دار الريان للتراث،  
الطبعة الأولى 1408هـ.

## **19- بذل المجهود في إثبات مشابهة**

**الرافضة لليهود:**

تأليف عبدالله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية،  
المدينة المنورة، الطبعة الثانية 1414هـ.

## **20- بطلان عقائد الشيعة:**

محمد عبدالستار التونسي، دار النشر  
الإسلامية العالمية، فيصل آباد، باكستان.

## **21- تاريخ الخلفاء:**

للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)  
تحقيق: الشيخ قاسم الرفاعي، الشيخ محمد  
العثماني، دار القلم، بيروت، لبنان، ط الأولى  
1406هـ.

## **22- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم**

**والملوك):**

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

## **23- تاريخ مدينة دمشق:**

لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر، مخطوط الظاهرية.

#### **24- تأويل مختلف الحديث:**

للإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ) تحقيق: محمد محي الدين الأصغر، المكتب الإسلامي، ط الأولى 1409هـ.

#### **25- التبصير في الدين:**

لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط الأولى، عالم الكتب.

#### **26- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين:**

د. محمد أمحزون، مكتبة الكوثر، الرياض، ط الأولى 1415هـ.

#### **27- التذكرة في الأحاديث المشتهرة:**

لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت794هـ) تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى 1406هـ.

#### **28- ترتيب الموضوعات:**

للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ) علق عليه: كمال ابن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى 1415هـ.

#### **29- التعريفات:**

لأبي الحسن الجرجاني، شركة مكتبة  
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده  
بمصر.

### **30- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم):**

للحافظ عمادالدين أبي الفداء إسماعيل بن  
كثير (ت774هـ) ط دار إحياء التراث العربي،  
بيروت 1388هـ.

### **31- تفسير البغوي (معالم التنزيل):**

للإمام أبي الحسين محمد بن الحسين البغوي  
(ت516هـ) تحقيق: خالد ابن عبدالرحمن  
العك، مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط  
الأولى 1406هـ.

### **32- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن):**

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)  
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى  
1412هـ.

### **33- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن):**

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري  
القرطبي، تعليق: محمد إبراهيم الحفناوي، خرج  
أحاديثه: د. محمود حامد عثمان، دار الحديث،  
القاهرة، ط الأولى 1414هـ.

### **34- تقريب التهذيب:**

للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ت852هـ) تقديم ومقابلة: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، حلب، ط الأولى 1406هـ.

**35- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير مع شرحه تدريب الراوي:**

للإمام زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ) ط الثانية 1385هـ.

**36- تقييد العلم:**

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ) تحقيق: يوسف العث، دار إحياء السنة النبوية، ط الثانية 1974م.

**37- تلبيس إبليس:**

للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي البغدادي (ت597هـ) دار المدني للطباعة والنشر.

**38- التلخيص:**

للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المطبوع بحاشية المستدرک للحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى 1411هـ.

**39- التمهييد والرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة:**

لأبي بكر الباقلاني (ت403هـ) تحقيق: محمود محمد الخضير،

محمد عبدالهادي أبو ريده، بيروت، لبنان، دار الفكر العربي 1366هـ.



#### **40- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع:**

لمحمد بن أحمد بن عبدالرحمن الملطي (ت 377هـ) تعليق: محمد زاهد الكوثري، مكتبة المثنى بغداد، مكتبة المعارف، بيروت 1388هـ.

#### **41- الثقات:**

للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت 354هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند 1395هـ.

#### **42- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله:**

للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي (ت 463هـ) تقديم عبدالكريم الخطيب، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط الثانية 1402هـ.

#### **43- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة:**

للحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني بتحقيق: د. محمد بن ربيع مدخلي (الجزء الأول) والشيخ محمد بن محمود أبو رحيم (الجزء الثاني) دار الراية للنشر، ط الأولى 1411هـ.

#### **44- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:**

للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت 430هـ) الناشر مكتبة الخانجي بمصر.

#### **45- خلق أفعال العباد:**

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)  
المطبوع ضمن عقائد السلف، جمع: علي  
سامي النشار، عمار جمعي الطالبي، الناشر  
منشأة المعارف بالأسكندرية.

**46- الرد على الدكتور علي عبدالواحد  
في كتابه بين الشيعة وأهل السنة:**

لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة،  
لاهور، باكستان، ط الأولى 1405هـ.

**47- رسالة في الرد على الرافضة:**

لأبي حامد محمد المقدسي (ت888هـ)  
تحقيق: عبدالوهاب خليل الرحمن، الدار  
السلفية، الهند، ط الأولى 1403هـ.

**48- رسالة في الرد على الرافضة:**

للشيخ محمد بن عبدالوهاب، تحقيق: ناصر  
بن سعد الرشيد، ط الثانية 1400هـ.

**49- الرقة والبكاء:**

لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة  
المقدسي (ت620هـ) تحقيق: محمد خير  
رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الدار الشامية،  
بيروت، ط الأولى 1415هـ.

**50- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء:**

للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان  
البستي (ت354هـ) تحقيق: محمد عبدالرزاق  
حمزة، محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية  
1397هـ.

**51- رياض الجنة في الرد على أعداء  
السنة:**

للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الأرقم، ط  
الثانية 1405هـ.

**52- الرياض النضرة في مناقب العشرة:**

لأبي جعفر أحمد الشهير بالمحب الطبري،  
جشتي كتب خانة فيصل آباد.

**53- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ**

**من فقهها وفوائدها:**

للشيخ محمد ناصر الدين الألباني:

1- طبعة المكتب الإسلامي. 2- طبعة

مكتبة المعارف بالرياض.

**54- السنة:**

لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك  
الشيبياني (ت287هـ) المكتب الإسلامي،

تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط الثانية  
1405هـ.

**55- السنة:**

لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت  
311هـ) تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية

للنشر والتوزيع، ط الأولى 1410هـ.

**56- السنة:**

لأبي عبدالرحمن عبدالله بن الإمام أحمد بن  
حنبل (ت290هـ) تحقيق: د. محمد سعيد

القحطاني، دار ابن القيم، ط الأولى 1406هـ.

**57- سنن ابن ماجه:**

للإمام الحافظ أبي عبدالله بن يزيد القزويني  
(ت275هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،

مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

**58- سنن أبي داود:**

للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث  
السجستاني (ت275هـ) تعليق: عزت عبيد  
الدعاس، عادل السيد، دار الحديث، حمص،  
سورية.

**59- سنن الترمذي (الجامع الصحيح):**

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة  
الترمذي (ت297هـ) تحقيق: إبراهيم عطوه  
عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي  
الحلبي وأولاده بمصر.

**60- سنن الدارمي:**

للإمام الحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي  
(ت255هـ) تحقيق:  
فؤاد أحمد زمزلي، خالد السبع العلمي، دار  
الريان، ط الأولى  
1407هـ.

**61- السنن الكبرى:**

للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي  
البيهقي (ت458هـ) دار الفكر.

**62- سنن النسائي (المجتبى):**

للإمام الحافظ أبي عبدالرحمن بن شعيب  
النسائي (ت303هـ) شركة مكتبة ومطبعة  
مصطفى البابي بمصر، ط 1383هـ.

**63- سير أعلام النبلاء:**

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن  
عثمان الذهبي (ت748هـ) تحقيق: شعيب

الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط التاسعة  
1413هـ.

#### **64-السيرة النبوية:**

لأبي محمد عبدالملك بن هشام، دار الفكر،  
القاهرة.

#### **65-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:**

لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور  
الطبري اللالكائي (ت418هـ) تحقيق: د.  
أحمد بن سعد حمدان الغامدي، دار طيبة  
للنشر، الرياض.

#### **66-شرح السنة:**

للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف  
البربهاري (ت329هـ) تحقيق: د. محمد سعيد  
القحطاني، دار ابن القيم، ط الأولى 1408هـ.

#### **67-شرح صحيح مسلم:**

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي،  
المطبعة المصرية، بالأزهر،  
ط الأولى 1347هـ.

#### **68-شرح العقيدة الطحاوية:**

للإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن  
أبي العز الحنفي (ت792هـ) تحقيق: د.  
عبدالله بن عبدالمحسن التركي، شعيب  
الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الثانية  
1413هـ.

#### **69-الشرعية:**

للإمام أبي بكر محمد بن الحسن الآجري (ت 360هـ) تحقيق:

محمد حامد الفقهي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1403هـ.

### **70- شذرات الذهب:**

للإمام أبي الفرج عبدالحى بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ) دار المسيرة، بيروت، ط الثانية 1399هـ.

### **71- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ:**

للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر، دار الكتاب، بيروت.

### **72- الشيعة وأهل البيت:**

للشيخ إحسان إلهي ظهير، نشر ادارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط السابعة 1404هـ.

### **73- الشيعة والتشيع:**

للشيخ إحسان إلهي ظهير، نشر ادارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط الثانية 1404هـ.

### **74- الشيعة وتحريف القرآن:**

للشيخ إحسان إلهي ظهير، نشر ادارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط الرابعة 1404هـ.

**75- الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد:**

للعلامة أبي الفوز محمد أمين بن علي  
السويدي (ت1246هـ) تحقيق: د. سعد  
الشهري، د. فهد السحيمي، د. جازي الجهني،  
رسائل علمية مطبوعة على الآلة الكاتبة.

**76- الصارم المسلول على شاتم  
الرسول :**

لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن  
عبدالسلام بن تيمية (ت728هـ) تحقيق: محمد  
محي الدين عبدالحميد، من توزيع إدارات البحوث  
العلمية، دار الكتب العلمية 1398هـ.

**77- الصحاح في اللغة والعلوم:**

للعلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري،  
دار الحضارة العربية، بيروت.

**78- صحيح البخاري:**

للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل  
البخاري (ت256هـ) المطبوع مع فتح الباري لابن  
حجر، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، تصحيح:  
محب الدين الخطيب، الناشر دار المعرفة، بيروت.

**79- صحيح الجامع الصغير:**

للشيخ محمد ناصرالدين الألباني، المكتب  
الإسلامي، ط الثالثة 1408هـ.

**80- صحيح سنن ابن ماجه:**

للشيخ محمد ناصرالدين الألباني، الناشر:  
مكتب التربية العربي، لدول الخليج، ط الأولى  
1407هـ.

**81- صحيح مسلم:**

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج  
القشيري النيسابوري (261هـ) تحقيق: محمد  
فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول،  
تركيا.

### **82- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة:**

للإمام أحمد بن حنبل الهيثمي المكي (ت  
974هـ) خرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالوهاب  
عبد اللطيف، الناشر مكتبة القاهرة، ط الثانية  
1385هـ.

### **83- ضعيف الجامع الصغير:**

للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب  
الإسلامي، ط الثالثة 1410هـ.

### **84- طبقات الحنابلة:**

للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى،  
الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،  
لبنان.

### **85- الطبقات الكبرى:**

لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي،  
دار صادر، بيروت.

### **86- ظلال الجنة في تخريج السنة:**

للشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني، المطبوع  
مع كتاب السنة لابن أبي عاصم، ط الثانية  
1405هـ.

### **87- عبدالله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام:**



للشيخ سليمان بن حمد العودة، الناشر دار  
طبية للنشر والتوزيع، ط الأولى 1405هـ.

### **88- العقد الفريد:**

لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي،  
مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط الثانية  
1381هـ.

### **89- عقيدة ابن قتيبة:**

للدكتور علي بن نفيح العلياني، مكتبة الصديق،  
ط الأولى 1412هـ.

### **90- العقيدة الطحاوية:**

للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت  
322هـ) المطبوعة مع شرحها لابن أبي العز  
الحنفي، بتحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن  
التركي، وشعيب الأرنؤوط، ط الثانية 1413هـ.

### **91- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ:**

للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله ابن  
العربي (ت 543هـ) تحقيق: محب الدين  
الخطيب، دار الكتب السلفية، ط الأولى 1405هـ.

### **92- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:**

جمع الشيخ أحمد بن عبدالرزاق الدوبيش، طبع  
ونشر مكتبة العبيكان، ط الثانية 1412هـ.

### **93- فتح الباري بشرح صحيح البخاري:**

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني (ت 852هـ) مطبعة المعرفة، بيروت.

**94- فتح القدير بين فني الرواية  
والدراية من علم التفسير:**

لمحمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ) دار  
الفكر للطباعة والنشر.

**95-الفرق بين الفرق:**

لعبدالقاهر بن ظاهر بن محمد البغدادي (ت  
429هـ) تحقيق: محمد محيي الدين  
عبدالحמיד، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

**96- الفصل في الملل والأهواء والنحل:**

للإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن  
حزم الأندلسي، تحقيق: د.محمد إبراهيم نصر،  
د.عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت،  
1405هـ.

**97- فضائل الصحابة:**

للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت241هـ)  
تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط جامعة  
أم القرى، ط الأولى 1403هـ.

**98- الفوائد المجموعة:**

لمحمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)  
تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي عبدالوهاب  
عبداللطيف، مطبعة السنة المحمدية.

**99- القاموس المحيط:**

للعلامة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط  
عالم الكتب، بيروت،  
لبنان.

**100-قطر الولي على حديث الولي:**

لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. إبراهيم هلال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

### **101- الكامل في التاريخ:**

للعلامة عزالدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم المعروف بابن الأثير، دار صادر بيروت، لبنان 1385هـ.

### **102-الكامل في ضعفاء الرجال:**

للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، ط الأولى 1404هـ.

### **103-الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل**

**السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك**

**بالسنن:**

لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت 385هـ) تحقيق: د. عبدالله بن محمد البصيري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط الأولى 1416هـ.

### **104-كشف أسرار الباطنية وأخبار**

**القرامطة وكيفية مذهبهم وبيان**

**اعتقادهم:**

لمحمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي (ت 470هـ) تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا.

### **105-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما**

**اشتهر من الأحاديث على السنة الناس:**

للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت 1162هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

### **106-الكفاية في علم الرواية:**

للإمام أبي بكر أحمد بن علي المعروف  
بالخطيب البغدادي (ت463هـ) منشورات  
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

### **107-الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:**

للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي،  
دار المعرفة، بيروت، لبنان 1403هـ.

### **108-لسان العرب:**

للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن  
مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر،  
بيروت، ط الثالثة 1414هـ.

### **109-لمع الأدلة في عقائد أهل السنة:**

لعبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني  
المعروف بإمام الحرمين (ت478هـ) تحقيق:  
فوقيه حسين محمود، القاهرة، الدار المصرية  
للتأليف 1385هـ.

### **110-لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد:**

للإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن  
أحمد بن محمد بن  
قدامة المقدسي (ت620هـ) تحقيق: بدر  
البدر، ط الأولى 1406هـ.

### **111-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:**

للكاتب نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي  
(ت807هـ) الناشر دار الكتب، بيروت، لبنان،  
ط الثانية 1967م.

## **112-مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن**

**تيمية:**

جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم  
وابنه محمد، تصوير الطبعة الأولى 1398هـ.

## **113-مختار الصحاح:**

للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر  
الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.

## **114-مختصر التحفة الإثني عشرية:**

تأليف شاه عبدالعزيز غلام حكيم الدهلوي،  
اختصره وهذبه السيد محمود شكري الألوسي،  
تحقيق: محبّ الدين الخطيب، المطبعة  
السلفية، القاهرة، 1373هـ.

## **115-المستدرک على الصحيحين:**

للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري،  
تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب  
العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى 1411هـ.

## **116-مسند الإمام أحمد:**

للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل  
(ت241هـ) ملتزم النشر والطبع، دار الفكر  
العربي.

## **117-المسودة في أصول الفقه:**

للأئمة من آل تيمية: مجدالدين عبدالسلام بن  
عبدالله، وشهاب الدين عبدالحليم  
بن عبدالسلام، وشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم،  
مطبعة المدني، مصر.

## **118-مشكاة المصابيح:**

لمحمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق:  
محمد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي،  
ط الثالثة 1405هـ.

### **119-المصنف في الأحاديث والآثار:**

للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة  
(ت235هـ) تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين،  
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى  
1416هـ.

### **120-معالم السنن شرح سنن أبي داود:**

للإمام أبي سليمان بن حمد الخطابي البستي  
(ت388هـ) ترقيم: عبدالسلام عبدالشافعي، دار  
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى  
1411هـ.

### **121-معجم البلدان:**

للإمام أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي،  
دار إحياء التراث العربي، بيروت 1399هـ.

### **122-المغازي:**

للإمام محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب  
الزهري (ت124هـ) تحقيق: د. سهيل زكار، دار  
الفكر، ط الأولى 1400هـ.

### **123-المغازي:**

لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق: ماردسن  
جونس، بيروت، عالم  
الكتب.

### **124-المغني:**

لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن  
محمد بن قدامة المقدسي (ت620هـ) تحقيق:

د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، د. عبدالفتاح  
محمد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط الأولى  
1406هـ.

### **125- مفردات ألفاظ القرآن:**

للعلامة الراغب الأصفاني، تحقيق: صفوان  
عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، ط  
الأولى 1412هـ.

### **126- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم:**

للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر  
القرطبي (ت 656هـ)

تحقيق: محيي الدين ديب مستو، يوسف على  
بديوي... دار ابن كثير، بيروت، دمشق، دار الكلم  
الطيب، دمشق، بيروت، ط الأولى 1417هـ.

### **127- المقاصد الحسنة في بيان كثير من**

#### **الأحاديث المشتهرة على الألسنة:**

للعلامة الشيخ محمد عبدالرحمن السخاوي (ت  
902هـ) تحقيق:

محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط  
الأولى 1405هـ.

### **128- مقالات الإسلاميين واختلاف**

#### **المصلين:**

لأبي الحسن الأشعري (ت 330هـ) تحقيق:  
محمد محيي الدين عبدالحميد، ط الثانية  
1389هـ، مكتبة النهضة المصرية.

### **129- مقاييس اللغة:**

لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق:  
عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط  
الأولى 1411هـ.

### **130- مقدمة في أصول التفسير:**

لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية،  
تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية،  
القاهرة، ط الخامسة.

### **131- المقنع في علوم الحديث:**

للإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي  
المشهور بابن الملقن، تحقيق: عبدالله يوسف  
الجديع، دار فواز للنشر، الإحساء، ط الأولى 1413  
هـ.

### **132- الملل والنحل:**

للإمام أبي الفتح محمد بن عبدالكريم  
الشهرستاني (ت548هـ) تحقيق: الأستاذ أحمد  
فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط الثانية  
1413هـ.

### **133- المنار المنيف في الصحيح والضعيف:**

للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم  
الجوزية:

1- تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات  
الإسلامية، الطبعة الأولى.

2- تحقيق: أحمد عبدالشافى، دار الكتب  
العلمية، بيروت، 1408هـ.

### **134- مناقب الإمام أحمد:**



للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي،  
تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط  
الأولى 1399هـ.

### **135-منهاج السنة:**

لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية،  
تحقيق: محمد رشاد سالم، طبع ادارة الثقافة  
والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية، ط الأولى، 1406هـ.

### **136-الموافقات في أصول الشريعة:**

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت  
790هـ) ترقيم: عبدالله دراز، المكتبة التجارية  
بمصر.

### **137-الموضوعات:**

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي  
(ت 597هـ) تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب  
العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى 1415هـ.

### **138-ميزان الاعتدال في نقد الرجال:**

لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،  
تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة  
للطباعة والنشر.

### **139-النهاية في غريب الحديث:**

للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد  
الجزري (ت 606هـ).

### **140-النهاية في الفتن والملاحم:**

لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت 774هـ)  
تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، المكتب الثقافي  
للنشر والتوزيع، القاهرة.

### **141- النهي عن سب الأصحاب:**

للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت643هـ) تحقيق: محيي الدين نجيب، دار العروبة، الكويت، دار ابن العماد، بيروت، ط الأولى 1413هـ.

### **142- نونية القحطاني:**

لأبي محمد عبدالله بن محمد الأندلسي القحطاني، تصحيح وتعليق: محمد أحمد سيد أحمد، مكتبة وادي التوزيع، ط الأولى 1409هـ.

### **143- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:**

لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت861هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط الأولى 1948م.

ثانياً: مصادر ومراجع الرافضة

### **1- الاحتجاج:**

لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط الثانية 1403هـ-1983م.

### **2- الاختصاص:**

محمد بن محمد بن النعمان الملقب (بالمفيد) تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم، إيران.

### **3- أصل الشيعة وأصولها:**

محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ط الرابعة 1402هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

**4- أعيان الشيعة:**

تأليف محسن الأمين العاملي، طبعة دار  
التعارف، بيروت.

**5- أمالي الطوسي:**

تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن  
الحسن الطوسي، ط الثانية 1401هـ.

**6- أمل الأمل:**

محمد بن الحسن (الحر العاملي) تحقيق:  
أحمد الحسيني، نشر دار الكتاب الإسلامي، قم،  
إيران.

**7- الأنوار النعمانية:**

تأليف نعمة الله الموسوي الجزائري، مطبعة  
شركة جاب تبريز، إيران.

**8- الأنوار الوضية في العقائد الرضوية:**

حسين بن الشيخ محمد العصفور البحراني،  
تحقيق: أبو أحمد أحمد ابن خلف بن أحمد  
العصفور البحراني.

**9- أوائل المقالات في المذاهب  
المختارات:**

تأليف الشيخ المفيد بن محمد بن محمد  
النعمان، نشر دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان  
1403هـ-1983م.

**10- الإيضاح:**

لأبي محمد الفضل بن شاذان الأزدي  
النيسابوري، الطبعة الأولى 1402هـ-1982م،  
منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت،  
لبنان.

### **11-الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على**

**الرجعة:**

تأليف محمد بن الحسن الحر العاملي،  
المطبعة العلمية، قم، إيران.

### **12-بحار الأنوار الجامعة لدور أخيار الأئمة**

**الأطهار:**

تأليف محمد باقر المجلسي، ط الثانية  
1403هـ، مؤسسة  
الوفاء.

### **13-البرهان في تفسير القرآن:**

لهاشم بن سليمان الحسيني البحراني،  
المطبعة العلمية، قم، إيران، ط 1393هـ.

### **14-بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل**

**محمد ﷺ:**

لأبي جعفر بن محمد بن الحسن بن فروخ  
(الصفار) منشورات الأعلمي، طهران، تاريخ  
الطبعة 1362هـ.

### **15-تحفة عوام مقبول:**

(مجهول المؤلف) مطبعة حيدر بريس، لاهور.

### **16-تفسير العياشي:**

لمحمد بن مسعود بن عياشي المعروف  
(بالعياشي) نشر المكتبة العلمية الإسلامية،  
طهران.

### **17-تفسير القمي:**

لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي، ط الثانية  
1387هـ، مطبعة النجف.

### **18- تنقيح المقال في علم الرجال:**

عبدالله المامقاني، طبع في المطبعة  
المرتضوية في النجف سنة  
1352هـ.

**19- ثم اهتديت:**

د. محمد التيجاني السماوي، مؤسسة الفجر،  
لندن.

**20- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال:**

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن  
بابويه القمي، تعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر  
قم كتبي نجفي، مكتبة الصدوق، طهران.

**21- حق اليقين (فارسي):**

تأليف محمد باقر المجلسي، مدير انتشارات  
علمية إسلامية بازار شيرازي.

**22- حق اليقين في معرفة أصول الدين:**

عبدالله شبر، دار الكتاب الإسلامي.

**23- الحكومة الإسلامية:**

آية الله الخميني، من منشورات المكتبة  
الإسلامية الكبرى.

**24- الخصال:**

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن  
بابويه القمي (الصدوق) تصحيح: علي أكبر  
الغفاري، نشر مكتبة الصدوق، دار التعارف.

**25- الذريعة إلى تصانيف الشيعة:**

لأغا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت،  
لبنان، ط 1403هـ.

**26- رجال الطوسي:**

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي،  
المطبعة الحيدرية في النجف، 1380هـ.

### **27-رجال العلامة الحلي:**

الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي  
المعروف (بالعلامة) الطبعة الثانية 1381هـ-  
1961م منشورات المطبعة الحيدرية بالنجف.

### **28-رجال الكشي (معرفة أخبار الرجال):**

تأليف محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي،  
المطبعة الصفوية ببلدة بمبي باي دهوني.

### **29-الرجعة:**

أحمد بن زين الدين الأحسائي، الطبعة الثانية  
منشورات مكتبة العلامة الحائري العامة، كربلاء.

### **30-الشيعة هم أهل السنة:**

للدكتور محمد التيجاني السماوي، مؤسسة  
الفجر، لندن.

### **31-الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم:**

لزين الدين محمد علي بن يونس العاملي  
النباطي، عنيت بنشره: المكتبة المرتضوية  
لإحياء الآثار الجعفرية، مطبعة الحيدري.

### **32-عقائد الإمامية:**

محمد رضا المظفر، ط الثالثة 1391هـ،  
مطبوعات النجاح، القاهرة.

### **33-عقائد الإمامية الإثني عشرية:**

تأليف الموسوي الزنجاني النجفي، مؤسسة  
الوفاء، بيروت، لبنان.

### **34-علل الشرائع:**

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف 1385هـ-1966م.

### **35- علم اليقين في أصول الدين:**

تأليف محمد بن المرتضى المدعو: بالمولى محسن الكاشاني (لا يوجد مكان الطبع وتاريخه).

### **36- الغيبة:**

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ط الثانية، طبع في مطابع النعمان.

### **37- فرق الشيعة:**

للحسن بن موسى النوبختي، ط الثانية 1404هـ-1984م، منشورات دار الأضواء، بيروت، لبنان.

### **38- فسألوا أهل الذكر:**

للدكتور محمد التيجاني السماوي، مؤسسة الفجر، لندن.

### **39- فصل الخطاب في اثبات تحريف كتاب رب الأرباب:**

حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، طبعة حجرية.

### **40- الفهرست:**

لأبي جعفر الطوسي، ط الثالثة 1403هـ-1983م، مؤسسة بيروت، لبنان.

### **41- الكافي:**

لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني،  
تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر دار  
الكتب الإسلامية، طهران.

#### **42- كتاب سليم بن قيس الكوفي:**

منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

#### **43- كشف الأسرار:**

روح الله الخميني، ترجمه عن الفارسية: د.  
محمد البنداري وعلق عليه: سليم الهلالي، ط  
الأولى 1408هـ-1987م، دار عمار للنشر  
والتوزيع، عمان.

#### **44- كشف الغمة في معرفة الأئمة:**

لأبي الحسن علي بن عيسى الأربلي، الناشر  
مكتبة بني هاشمي، تبريز، المطبعة العلمية، قم،  
تاريخ الطبع 1381هـ.

#### **45- الكشكول:**

ليوسف البحراني، إصدار مكتبة نينوي  
الحديثة،  
طهران.

#### **46- كمال الدين وتمام النعمة:**

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين  
(الصدوق) ط الثانية، نشر دار الكتب الإسلامية،  
طهران.

#### **47- لأكون مع الصادقين:**

للدكتور محمد التيجاني السماوي، مؤسسة  
الفجر، لندن.



**48- لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث:**

ليوسف بن أحمد البحراني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط الثانية 1406هـ-1986م.

**49- مجمع البحرين:**

لفخر الدين الطريحي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر مرتضوي، تاريخ الطبع 1362هـ.

**50- المحاسن:**

تأليف أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ط الثانية، الناشر دار الكتب الإسلامية، قم، إيران.

**51- المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية:**

تأليف حسين بن الشيخ محمد آل عصفور الدرازي البحراني، ط الأولى 1399هـ-1979م، منشورات دار المشرق العربي الكبير، بيروت، البحرين.

**52- مرآة العقول في شرح أخبار الرسول:**

محمد باقر المجلسي، ط الثانية 1404هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران.

**53- مفتاح الجنان:**

(مجهول المؤلف) نشر مكتبة الماحوزي، البحرين.

**54- المقالات والفرق:**

سعد عبدالله الأشعري، نشر مؤسسة  
مطبوعاتي عطاني، طهران 1963م.

**55- من لا يحضره الفقيه:**

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن  
بابويه، منشورات مؤسسة الأعلمي  
للمطبوعات، بيروت، لبنان.

**56- نقيباء البشر في القرن الرابع عشر:**

لأغا بزرك الطهراني، مطبعة سعيد مشهد،  
نشر دار المرتضى للنشر، مشهد إيران، ط  
الثانية 1404هـ.



## فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

**الموضوع**

**الصفحة**

المقدمة.....	
..... 5	
كيد أعداء الإسلام للإسلام وأهله منذ الصدر الأول..... 5	
مكيدة عبد الله بن سبأ ونشأة الرافضة..... 6	
الأثر اليهودي في عقيدة الرافضة..... 8	

- أقوال السلف في التحذير من الرفضة  
وذمهم..... 9
- خطر الرفضة على الأمة وبيان أوجه  
ذلك..... 11
- أساليب الرفضة في التضليل  
والتلبيس..... 12
- كتب السماوي في الانتصار لعقيدة  
الرفضة..... 16
- تقييم هذه الكتب  
ومؤلفها..... 16
- الأسباب التي دفعتني للرد على  
المؤلف..... 19
- المنهج الذي سرت عليه في الرد على  
المؤلف..... 20
- مدخل اشتمل على ستة مباحث  
مهمة..... 23**
- المبحث الأول: تعريف  
الرفضة..... 25**
- تعريف الرفضة في اللغة  
والاصطلاح..... 25
- سبب  
تسميتهم..... 27**
- تسميتهم اليوم بالشيعة ووجه خطئه  
..... 28

## الموضوع

### الصفحة

**المبحث الثاني: نشأة الرافضة وبيان**

**دور اليهود في نشأتهم 33**

اظهار ابن سبأ الطعن في الصحابة في عهد عثمان.... 34

انكار عليؑ على ابن سبأ وذمه له..... 35

الخلاف في تحريق علي لابن سبأ وأتباعه..... 36

ترجيح القول بتحريقه لهم..... 37

مراحل نشأة الرافضة..... 40

المرحلة الأولى: دعوة ابن سبأ لعقيدة الرفض..... 40

المرحلة الثانية: اظهار المعتقد والتصريح به..... 42

المرحلة الثالثة: اشتداد أمرهم وقوتهم..... 43

المرحلة الرابعة: انشقاق الرافضة عن الزيدية..... 47

**المبحث الثالث: تعريف موجز بأهم**

**عقائد الرافضة..... 49**

عقيدة	50
البداء	50
عقيدة تحريف	56
القرآن	56
عقيدة الإمام	66
والأئمة	66
عقيدتهم في	75
الصحابة	75
عقيدة	86
الرجعة	86
عقيدة	93
التقية	93

## **المبحث الرابع: مطاعن الرافضة على أئمة أهل السنة.... 100**

### **الموضوع**

#### **الصفحة**

طعنهم في كبار أئمة أهل السنة من التابعين وتابعيهم.	101
طعنهم في الإمام أبي حنيفة رحمه الله	106
طعنهم في الإمام مالك رحمه الله	107
طعنهم في الإمام الشافعي رحمه الله	108

طعنهم في الإمام أحمد رحمه  
الله..... 108

طعنهم في الإمامين البخاري  
ومسلم..... 109

## **المبحث الخامس: موقف أهل السنة من الرافضة ومن**

**عقيدتهم.....**  
112

**أولاً: موقف أهل البيت من  
الرافضة وأقوالهم في ذمهم** 112

قول علي - ؑ - في  
ذمهم..... 112

قول الحسن بن علي رضي الله عنهما  
..... 114

قول الحسين بن علي رضي الله عنهما  
..... 115

قول محمد بن علي  
(الباقر)..... 116

قول زيد بن  
علي..... 117

قول جعفر بن محمد  
(الصادق)..... 118

**ثانياً: أقوال المنسويين للتشيع من  
الأئمة المتقدمين..** 120



ما نقل عن المسيب بن نجبة  
وأصحابه..... 120

قول شريك بن عبدالله  
..... 121

## الموضوع

### الصفحة

قول عبدالرزاق  
الضنعاني..... 123

**ثالثاً: أقوال أئمة السلف وأهل  
العلم من بعدهم..... 124**

قول علقمة  
النخعي..... 125

قول عامر  
الشعبي..... 125

قول طلحة بن  
مصرف..... 126

قول الإمام أبي  
حنيفة..... 127

قول مسعر بن  
كدام..... 127

قول سفيان  
الثوري..... 127

قول الإمام مالك بن  
أنس..... 128

قـول القاضـي أبي يوسف	129
قـول عبد الرحمن بن مهدي	129
قـول الإمام الشافعي	129
قـول يزيد بن هارون	130
قـول محمد بن يوسف الفريابي	130
قـول أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي	130
قـول القاسم بن سلام	131
قـول أحمد بن يونس	131
قـول الإمام أحمد بن حنبل	131

## الموضوع

### الصفحة

قـول الإمام البخاري	132
قـول أبي زرعة الرازي	133

قول عبد الله بن قتيبة	133
قول الإمام الطحاوي	134
قول الحسن البربهاري	134
قول عمر بن شاهين	135
قول ابن بطّة	135
قول الإمام القحطاني	136
قول قوام السنّة الأصبهاني	136
قول أبي بكر ابن العربي	136
قول القاضي عياض	137
قول ابن الجوزي	137
أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية	137
قول الذهبي	145

قول ابن القيم	146
قول ابن كثير	147
قول أبي حامد المقدسي	147
قول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب	148

## الموضوع

### الصفحة

قول الإمام الشوكاني	149
قول عبد العزيز الدهلوي	150
أقوال بعض هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية	151

## المبحث السادس: نقد عام للمؤلف

ومنهجه في كتبه ..... 154

### أولاً:

جهله ..... 154

### ثانياً:

غروره ..... 159

<b>ثالثاً: كذبه</b>	
وتدليسه.....	162
<b>رابعاً: تناقضه في</b>	
كلامه.....	167
<b>خامساً: اتباعه الهوى والظن في</b>	
أحكامه.....	174
<b>سادساً: مخالفته لأصول التأليف التي</b>	
درج عليها أهله	182
<b>سابعاً: مخالفته للمنهج الذي ألزم به</b>	
نفسه.....	191
<b>الرد على المؤلف في كتابه</b>	
<b>(ثم اهتديت)</b>	
<b>مسمى الكتاب وبيان مخالفته للحق</b>	
<b>والصواب.....</b>	203
اتفاق المحققين في الفرق على أن الرافضة	
أضل الفرق.....	204
<b>الموضوع</b>	
<b>الصفحة</b>	
طعن المؤلف في القرآن وزعمه أنه لا يكفي	
لهداية الخلق....	206
طعن المؤلف في السنة وزعمه أنها ليست	
الحل لمشكلاتنا....	208
تكفيـره للصحابة إلا القليل	
منهم.....	209

براءة المؤلف من السنة وسؤاله الله أن  
يميته على عقيدة

الرفض.....  
211

**قول المؤلف إن البحث عن أحوال  
الصحابة من أهم**

**البحوث التي تقود  
للحقيقة.....** 213

الرد عليه في ذلك وبيان أن البحث في عدالة  
الصحابة ذريعة

للقدح  
فيهم.....

ثناء الله تعالى في كتابه على الصحابة  
وتعديلهم.....

ثناء الرسول ﷺ على  
الصحابة.....

اتفاق أئمة الإسلام على عدالة  
الصحابة.....

الطعن في الصحابة علامة الزندقة وأقوال  
العلماء في ذلك... 219

بيان وجه كون الطعن في الصحابة علامة  
الزندقة.....

اعتراف الرافضي بحيرته  
وشكه.....

دعوى الرافضي أن العلماء ألفوا كتباً في نقد  
الصحابة..... 221

الرد عليه في ذلك وبيان جهلة من عدة  
وجوه..... 222

**زعم الرافضي أن اختلاف الصحابة  
حرم الأمة من العصمة 226**

### **الموضوع**

#### **الصفحة**

قوله هم الذين اختلفوا في أن يكتب لهم  
الرسول ﷺ الكتاب 226

بيان أنه قوله هذا يعني أن الرسول ﷺ ترك  
تبليغ ما أمر به.. 227

ترك الرسول ﷺ كتابه الكتاب دليل أنه ليس من  
الدين..... 230

قول الرافضي وهم الذين اختلفوا في الخلافة  
وتسببوا في

انقسام  
الأمة..... 232

الرد عليه في ذلك وبيان أن اختلاف الصحابة  
في عهد

علي لم يكن في  
الخلافة..... 232

ثلاث مسائل يندفع بها ما يثيره المغرضون  
حول الفتنة..... 233

**المسألة الأولى** أن اختلاف الصحابة لم

يكن في الخلافة..... 234

اجتماع الصحابة على بيعة

علي..... 234

دحض فرية أن طلحة والزبير بايعا

مكرهين..... 236

معاوية لم ينازع علياً في

الخلافة..... 238

الروايات الصحيحة في

ذلك..... 238

أقوال العلماء في

ذلك..... 239

**المسألة الثانية:** أن الخلاف بينهم كان في

تعجيل قتل قتلة عثمان 240

الروايات الصحيحة المقررة

لذلك..... 241

**المسألة الثالثة:** أن الصحابة الذين اختلفوا

لم يتهم بعضهم

بعضاً في

الدين..... 243

## الموضوع

### الصفحة

ثناء عليؑ على مخالفه من أهل

الجمل..... 243





بيان أن نشأة الفرق المبتدعة يعود إما إلى  
الكفار أو المنافقين 257  
**دعوى الرافضي أن الصحابة لم يمثلوا  
أمر النبي ﷺ في**

**صالح**  
**الحديبية**.....  
262

**الجواب على**  
هذا..... 263  
توجيه مراجعة عمر للنبي ﷺ وبيان الحق في  
ذلك..... 264

توقف الصحابة عن النحر في البداية وبيان  
توجيه ذلك..... 266

## **الموضوع**

### **الصفحة**

الرد على الرافضي في هذه المسألة وإلزامه  
من عدة أوجه... 269

**الوجه**  
**الأول**.....  
269

**الوجه**  
**الثاني**.....  
269

وجه	الثالث	270
وجه	الرابع	272
وجه	الخامس	273
<b>دعوى الرافضي أن الصحابة لم يمثلوا أمر النبي ﷺ بكتابة</b>		
الكتاب في مرض	موته	275
المررد عليه في ذلك	مجملاً	276
الرد عليه في دعواه أنهم عصوا رسول الله ﷺ	.....	278
بيان أن اختلافهم كان في فهم مراد رسول	الله ﷺ	278
استدلال الرافضي بقول ابن عباس (إن	الرزية كل الرزية) ..	280
المررد عليه في ذلك وبيان توجيه قول ابن	عباس	280

- دعوى الرافضي أن النبي ﷺ أراد أن ينص على  
خلافة علي 281  
الرد عليه في ذلك وبيان مناقضة كلامه لعقيدة  
الرافضة..... 282  
اختلاف العلماء في مراد النبي ﷺ من ذلك  
الكتاب..... 284  
الذي عليه المحققون أن النبي ﷺ أراد أن  
يوصي لأبي بكر... 285

## الموضوع

### الصفحة

- طعن الرافضي على عمر وأنه اتهم رسول  
الله ﷺ بالهجر... 286  
الرد عليه وبيان أن لفظه (أهجر؟) لا تثبت عن  
عمر..... 286  
ليس في هذه اللفظة اتهام لرسول الله ﷺ وبيان  
ذلك من وجوه 288

## الوجه

الأول.....  
288

## الوجه

الثاني.....  
289

وجه	الثالث	290
وجه	الرابع	290
طعن الرافضي على عمر بقوله (عندكم كتاب الله).....	290	
الرد عليه من	وجه	291
وجه	الأول	291
وجه	الثاني	291
وجه	الثالث	292
وجه	الرابع	293
دعوى الرافضي أن الرسول ﷺ ترك كتابة الكتاب لعلمه		

**بأنهم لــــن**  
يمثلوه..... 294  
الرد عليه وبيان أن الرسول ﷺ لا يمكن أن  
يترك التبليغ  
لعدم استجابة  
الناس..... 294

### الموضوع

#### الصفحة

طعن الرافضي على الصحابة بدعوى  
تركهم إنفاذ جيش  
أسامة والرد  
عليه..... 296  
دعوى الرافضي اعتراض الصحابة على تأمير  
أسامة والرد عليه 297  
دعوى الرافضي أن الصحابة تباطأوا في  
الخروج مع الجيش  
حتى مات الرسول ﷺ..... 298  
الرد عليه وبيان السبب الحقيقي لتأخر  
الجيش في الخروج... 299  
زعم الرافضي أن أبا بكر وعمر كانا في جيش  
أسامة..... 302  
الجواب عن  
هذا..... 302

لم يكن أبو بكر في جيش أسامة أصلاً..... 304	
دعوى الرافضي أن عمر طلب من أبي بكر أن يعزل أسامة 307	
الرد عليه في ذلك بالروايات الصحيحة..... 308	
<b>تقسيم الرافضي الصحابة إلى ثلاثة أقسام وأن منهم من</b>	
<b>نزل القرآن</b>	
بذمهم..... 313	
بيان أن هذا التقسيم يرجع إلى عقيدة الرافضة وبراءة أهل السنة	
منه..... 314	
<b>طعن الرافضي على الصحابة بقوله تعالى: {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار...}</b> ..... 316	
<b>الموضوع</b>	
<b>الصفحة</b>	
الرد عليه في ذلك وبيان تضمن الآية أبلغ الثناء على الصحابة.....	
	316

بيان أن (من) في الآية لبيان الجنس لا  
التبعيض..... 317

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله  
تعالى {وما محمد إلا**

**رسول}.....**  
320 ..

الرد عليه في ذلك وبيان أن هذه الآية نزلت  
في المنافقين

يوم أحد.....  
321

ثناء علي وأئمة السلف على أبي بكر بقتاله  
المرتدين..... 322

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله  
تعالى {... مالكم إذا**

**قيل لكم انفروا  
اثاقلتم}.....**  
325

الرد عليه في  
ذلك..... 325

لم يتخلف عن النبي ﷺ يوم تبوك من الصحابة  
إلا ثلاثة نفر 327

**طعن الرافضي على الصحابة بقوله  
تعالى {ألم يأن للذين**

**آمنوا أن تخشع  
قلوبهم}.....**  
331



الرد عليه في ذلك وبيان اختلاف العلماء في

سبب نزول

..... الآية.....

332

الخشوع ثابت للصحابة قبل نزول الآية

بالنقـول

..... الصحيحة.....

335

## الموضوع

### الصفحة

بعض الأوجه العامة للرد على الرافضة في

استدلالهم ببعض

الآيات فـي ذم

الصحابة..... 341

الوجه

..... الأول.....

341

الوجه

..... الثاني.....

345

الوجه

..... الثالث.....

345

الوجه

الرابع .....  
347

الوجه

الخامس .....  
348

طعن الرافضي على الصحابة بحديث

الحوض ..... 349

بيان الوجهة الصحيحة للحديث وأنه لا مطعن  
فيه على

الصحابة .....  
350

اختلاف العلماء في المذايين عن الحوض من  
هم؟ ..... 352

بيان أن المذود عن الحوض يكون لكل من  
أحدث في الدين 353

أقوال أهل العلم في  
ذلك ..... 355

الصحابة كانوا من أشد الناس على المرتدين  
والمحدثين ..... 356

بيان أن المرتدين لا يدخلون عند أهل السنة  
في الصحابة .... 358

توجيه قول النبي ﷺ: «فلا أراه يخلص منهم إلا  
مثل همل

.....«النعم»	
358	
رمي الرافضي الصحابة بتغيير سنة النبي ..... □	
362	.....

## الموضوع

### الصفحة

استدلله بأثر أبي سعيد في إنكاره على	
362	..... مروان
بيان أنه ليس فيه ما يدل على زعمه	
363	..... بوجه
دعوى المؤلف أن معاوية كان يحمل الناس	
على لعن	
365	..... علي □
بيان براءة معاوية من هذه التهمة بما ثبت من	
366	..... فضله
ثناء الصحابة والتابعين على معاوية أبلغ	
367	..... الثناء
ثناء العلماء والمحققين في الفرق على	
369	..... معاوية
توجيه قول معاوية لسعد مامنك أن تسب أبا	
372	..... تراب
سب معاوية لعلي بعيد جداً وذلك من عدة	
374	..... أوجه

الوجه  
الأول .....  
374

الوجه  
الثاني .....  
375

الوجه  
الثالث .....  
375

الوجه  
الرابع .....  
376

الوجه  
الخامس .....  
376

زعم الرافضي أن الصحابة غيروا حتى  
في الصلاة ..... 378

استدلله بقول أنس (لا أعرف شيئاً مما  
أدرکت) ..... 378

مناسبة قول أنس لهذا  
الأثر ..... 379

قول أنس كان وصفاً للزمان الذي أدركه في  
آخر حياته... 380

الموضوع  
الصفحة

دعوى الرافضي أن أول من غير السنة عثمان  
بإتمامه  
الصلاة في منى وعائشة في  
السفر..... 382  
توجهه اجتهاد كل  
منهما..... 382  
أقوال العلماء في ذلك وتحقيق  
المسألة..... 383  
براءة عثمان وعائشة من طعن الرافضي من  
عدة أوجه..... 387

الوجه  
الأول.....  
387

الوجه  
الثاني.....  
388

الوجه  
الثالث.....  
389

الوجه  
الرابع.....  
389

الوجه  
الخامس.....  
390

## طعن الرافضي في عمر بما ادعاه من أنه يجتهد في مقابل

النصوص.....  
393

طعنه في عمر بتحريمه المتعتين والمرد عليه في ذلك..... 393

عمر لم يحرم متعة الحج..... 394

بيان أن النبي هو الذي حرم متعة النساء..... 395

إنكار علي بن عباس في إباحة متعة النساء ورجوع

ابن عباس عن قوله..... 397

### الموضوع

#### الصفحة

طعن الرافضي على الصحابة بقول أنس: «فلم نصبر»... 401

الرد عليه وبيان أن كلامه يتضمن تكذيب القرآن..... 402

توجيه قول أنس وبيان مقصوده منه..... 403

قول أنس دليل على فضله وكمال

إيمانه..... 407

الآثار عن الصحابة المعظمين عند الرافضة

في ذم النفس..... 408

**طعن الرافضي على الشيخين بشدة**

**خوفهما من الله..... 411**

الرد عليه في ذلك من عدة

وجوه..... 412

**الوجه الأول**

.....

412

**الوجه الثاني**

.....

413

**الوجه الثالث**

.....

415

**الوجه الرابع**

.....

416

**الوجه الخامس**

.....

418

طعن الرافضي في أبي بكر ۞ بخلافه

مع فاطمة في الميراث 420

الرد عليه من  
وجهه..... 420

الوجه  
الأول.....  
421

الوجه  
الثاني.....  
422

الوجه  
الثالث.....  
423

### الموضوع

### الصفحة

الوجه  
الرابع.....  
426

الوجه  
الخامس.....  
428

الوجه  
السادس.....  
431



وجه

السابع .....  
432

طعن الرافضي في عائشة رضي الله  
عنها بمشاركتها في

حرب  
الجمل ..... 437

الرد عليه في  
ذلك ..... 438

قوله: إنها أشعلت حرب الجمل وبيان كذبه  
في ذلك ..... 438

أقوال العلماء في أن الحرب لم تقع بتدبير  
الصحابة ..... 438

قوله: خرجت من بيتها وقد أمرت بالاستقرار  
فيه والرد عليه 441

خروج عائشة كان للصلح بعد أن تعلق الناس  
بها ..... 442

بيان أن سفرها كان في طاعة الله لا ينافي  
ما أمرت به ..... 444

قوله: استباح قتال الخليفة والرد  
عليه ..... 445

ندم علي وعائشة رضي الله عنهما على  
الحرب ..... 446

ندم علي على الحرب دليل أنها حرب  
فتنة ..... 447

طعن الرافضي في عائشة رضي الله عنها  
بقول عمار:  
(ولكن الله ابتلاكُم  
بها)..... 448  
توجيه قول عمار وبيان الحق في  
ذلك..... 448

## الموضوع

### الصفحة

قول عمار حجة على الرافضة من وجوه  
كثيرة..... 450  
دعوى الرافضي أن الرسول ﷺ أشار إلى  
مسكن عائشة  
وقال هـنـالـا  
الفتنة..... 451  
الرد عليه وبيان كذبه وتلبيسه في  
ذلك..... 452  
تصريح الروايات الصحيحة أن الإشارة كانت  
إلى المشرق.. 452  
قول الرافضي: كيف استحقت عائشة ذلك  
التقدير عند  
أهـل  
السنة.....  
455

الأدلة على فضل عائشة رضي الله عنها من  
الكتاب والسنة 456  
اختلاف العلماء في المفاضلة بين خديجة  
وعائشة وفاطمة...459  
**دعوى الرافضي النص على خلافة علي  
بحديث: (من**

**كنت**  
**مولاه...)** 462.....  
اختلاف العلماء في تصحيح  
الحديث..... 463  
على فرض صحة الحديث لا حجة فيه على ما  
زعم..... 464  
بيان أن الموالة المذكورة ليست هي  
الخلافة..... 464  
الموالة في الدين ليست خاصة  
بعلي.....465  
دعوى الرافضي عدم الإجماع على خلافة أبي  
بكر..... 468  
الروايات الصحيحة في اتفاق  
الصحابة على استخلاف الصديق 469  
من نقل الإجماع على ذلك من  
الأئمة..... 470

**الموضوع**  
**الصفحة**

لم يتخلف علي عن بيعة أبي بكر بل بايعه أول  
الأمر..... 473

**اتهام الرافضي أبابكر بالظلم بمنعه  
فاطمة الميراث وبيان**

**تقدم هذه المسألة والرد عليه  
فيها..... 477**

دعوى الرافضي إجماع الأمة على إمامة علي  
وفضله

وعدم اجماعها على أبي  
بكر..... 478

بيان أن الأمة لم تجمع على خلافة علي وذلك  
من وجهين.. 481

**الوجه الأول.....**  
481

**الوجه الثاني.....**  
483

بعض الأحاديث في مناقب أبي بكر التي لم  
يشاركه فيها

غيره.....  
485

تضمن هذه الأحاديث لأكثر من عشر مناقب  
لأبي بكر... 489

ما ثبت في حق علي من الفضائل ليست من  
خصائصه..... 491  
استدلال الرافضي بما نسب لأحمد: «ما جاء  
لأحد من  
الصحابة من الفضائل كما جاء لعلي»  
وبيان أنه  
لا يثبت.....  
495

سبب كثرة ما يروى في فضائل علي من  
الصحيح والضعيف 496  
دعوى الرافضي أن فضائل أبي بكر محصورة  
في رواية عائشة  
وأبـ.....  
عمر..... 497

## الموضوع

### الصفحة

بيان كذبه في ذلك وذكر بعض من نقل فضائل  
أبي بكر  
م.....  
غيرهما.....  
497

لواقصرت فضائل أبي بكر على روايتهما  
فليساً بمتهمين.. 500  
لو صح مادعاه الرافضي لكانت التهمة في  
الوضع لعلي

- أقوى من الوضع لأبي بكر.. سبب ذلك ؟  
501.....
- دعوى الرافضي رفض ابن عمر مبايعة  
علي..... 502
- بي..... ان بطلان  
ذلك..... 502
- تريث ابن عمر وبعض الصحابة في البيعة من  
تمام فقههم... 503
- طعن الرافضي في ابن عمر بقوله: «كنا  
نفاضل في زمن  
النبي .....»... 507
- بيان ان هذا الأثر لا مطعن فيه على علي  
بوجه..... 508
- ذكر الرافضي لبعض الأحاديث التي  
زعم أنه اهتدى بسببها 512**
- حديث: (أنا مدينة العلم وعلي  
بابها)..... 512**
- أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث  
بالوضع..... 514
- قول الرافضي إن علياً كان أعلم الصحابة  
وبيان بطلانه..... 515
- الروايات الصحيحة الدالة على أن أعلم  
الصحابة أبوبكر... 516

من نقل الإجماع من أهل العلم على أن أبابكر  
أعلم  
الصحابة.....  
517

## الموضوع

### الصفحة

زعم الرافضي أن الصحابة كانوا يرجعون  
لعلي في أمهات

المسائل وبيان

كذبه..... 519

لو ثبتت مشاورتهم له فهذا لا يعني تفضيله

عليهم..... 520

زعم الرافضي أن أبابكر قال: (لا أبقاني الله  
لمعضلة ليس

لهذا أبابكر

(الحسن)..... 521

بيان عدم ثبوته ومخالفته لما هو معلوم من

سيرة الشيخين..... 522

احتجاج الرافضي بما نسب لعمر أنه قال:

(لولا علي لهلك

عمر).....

523

بيان ضعف هذه المقالة وعدم ثبوتها عن

عمر..... 524

- زعم الرافضي أن ابن عباس قال: (ما علمي  
وعلم أصحاب  
محمد في علم علي إلا كقطرة في  
بحر)..... 525
- بيان عدم ثبوتته  
وفساده..... 526
- استدلال الرافضي بقول علي: (سلوني قبل  
أن تفقدوني).. 527
- علي لم يخاطب بهذا الأثر الصحابة وإنما قاله  
لأهل العراق.. 528
- استدلال الرافضي بقول أبي بكر: (أي سماء  
تظلمني وأي  
أرض  
تقلني...)  
529
- الرد عليه وبيان أن هذا القول دليل على كمال  
علم أبي بكر  
وفضله.....  
529

## الموضوع

### الصفحة

- نقل مهم عن شيخ الإسلام في هذه  
المسألة..... 529
- توقف الرسول ﷺ والصحابة عند حد علمهم بما  
فيهم علي 531



## استدلال الرافضي بحديث (أنت مني بمنزلة هارون من

.....(موسى)  
534

بيان مناسبة الحديث ومعناه والرد على  
الرافضي في فهمه... 535  
أقوال أهل العلم في أن الحديث لا يدل على  
تفضيل علي ولا

الوصف  
له..... 536  
الاستخلاف في حال الغيبة لم يكن خاصاً بعلي  
539 .....

## استدلال الرافضي بحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) 542

الرد عليه في ذلك وبيان اختلاف العلماء في  
صحة الحديث 543  
زيادة الرافضة في الحديث (اللهم وال من  
والاه)..... 543

## استدلال الرافضي بحديث (علي مني وأنا من علي...) 546

الرد عليه في ذلك وتضعيف العلماء للحديث  
متناً وسنداً... 546  
بيان معارضة عبارة (لا يودي عني إلا علي)  
لأصل الإسلام 547

**استدلال الرافضي بحديث (إن هذا**

**أخي ووصيي..)..... 551**

بيان أن الحديث موضوع وأقوال أهل العلم  
في ذلك..... 551

**استدلال الرافضي بحديث**

**الثقلين..... 555**

بيان ضعف حديث

«وعترتي»..... 556

## **الموضوع**

### **الصفحة**

ليس في روايات الحديث الصحيحة إلا الوصية  
بالإحسان

لأهل البيت دون الأمر بمتابعتهم

..... 557

بيان أنه ليس في الحديث حجة للرافضة من

عدة وجوه..... 558

قول الرافضي إن أهل السنة اتبعوا سنة عمر  
وبيان أنه من

مفاخرهم.....

561

طعن الرافضي في حديث (تركت فيكم  
سنتي) بدعوى أن

السنة لم تدون فلا حجة في هذا

الحديث..... 563

كانت السنة محفوظة في الصدور من غير حاجة للتدوين.....	563
المنع من كتابة السنة في بداية الأمر ليس على إطلاقه.....	564
ترخيص الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين لبعض الناس بالكتابة	565
<b>دعوى الرافضي أن أبا بكر وعمر وعثمان خالفوا السنة،</b>	<b>568</b>
بيان براءة هؤلاء الخلفاء من هذه الفرية بما هو متواتر في	
الأمة من	
فضلهم.....	569
طعن الرافضي في أبي بكر بقتال المرتدين.....	570
الرد عليه في ذلك وبيان زندقته وإلحاده.....	570
نقل مهم لشيخ الإسلام في هذه المسألة.....	571
بيان أقسام المرتدين وحكم الصحابة في كل قسم.....	572
طعن الرافضي في خالد بن الوليد بقتله مالك بن نويرة.....	576

## **الموضوع** **الصفحة**

- اختلاف أهل العلم في سبب قتل خالد لمالك  
بن نويرة..... 578
- طعن الرافضي في خالد بقتله بني  
جذيمة..... 580
- براءة خالد من طعنه وبيان أنه كان  
متأولاً..... 580
- أقوال أهل العلم في  
ذلك..... 581
- قدح المؤلف في عدالة الصحابة والرد عليه  
في ذلك..... 582
- نصوص العلماء في أن الطعن في الصحابة  
علامة الزندقة.... 583
- تصريح المؤلف برده الصحابة والبراءة  
منهم..... 583
- احتجاج الرافضي بحديث (مثل أهل  
بيتي فيكم مثل سفينة  
نوح) وحديث (...مثل باب  
حطة...)** ..... 585
- بيان أن الحديثين لا يصحان وأقوال أهل العلم  
في ذلك..... 585
- احتجاج الرافضي بحديث (من سره أن  
يحيا حياتي...)** ... 588
- بيان ضعف الحديث وكلام أهل العلم  
فيه..... 589

اتهام الرافضي لابن حجر بتضعيف الحديث مع  
صحته

وبراءته منه من ..... 590 ذلك

**دعوى الرافضي أن الصحابة كانوا  
يجتهدون في مقابل  
النصوص وبيان كذبه في  
ذلك ..... 593**

تعظيم الصحابة للنصوص وتقديمها على  
الرأي وتواتر ذلك

في .....  
الأمة .....  
593

## الموضوع

### الصفحة

بيان بطلان دعواه من عدة  
وجوه ..... 595

الوجه .....  
الأول .....  
595

الوجه .....  
الثاني .....  
595

وجه	الثالث	596
وجه	الرابع	598
وجه	الخامس	599
وجه	السادس	603
زعم الرافضي أن الصحابة ردوا نص الغدير	607	
معارضة ذلك لما سبق أن قرره من أن الصحابة قد هناؤا علياً		
يوم الغدير وبيان تناقضه	609	
قوله إن علياً وجد صعوبة في إرجاع الناس للسنة في عهده	609	
بيان أن البدع لم تظهر في عهد الشيخين	609	
مناقضة الرافضي لنفسه بدعواه أن علياً لم يستطع أن يقيم السنة	611	
فهرس المصنادر والمراجع	613	

فہ  
الموضوعات.....  
رس  
647